



معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

رقم (٢٢٩)

المدن الجديدة فى إعادة التوزيع
الجغرافى للسكان فى مصر

أغسطس ٢٠١١



سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (٢٢٩)

المدن الجديدة فى إعادة
التوزيع الجغرافى للسكان فى مصر

أغسطس ٢٠١١

معهد التخطيط القومي
المركز الديموجرافي

بحث
دور المدن الجديدة في
إعادة التوزيع الجغرافي للسكان في مصر

الباحث الرئيسي
أ.د. مجدي عبد القادر إبراهيم

يونية ٢٠١١

تقديم

في إطار مواصلة المعهد لأداء رسالته في خدمة قضايا التنمية والتخطيط يصدر المعهد سلسلة قضايا التخطيط والتنمية لإتاحة نواتج الفكرية العلمية لمتخذي القرار وللمتخصصين والباحثين والدارسين ذوي الاهتمام.

حيث تقدم سلسلة (قضايا التخطيط والتنمية) نتاج مثابرة ودأب فرق بحثية علمية من داخل المعهد مع الإستعانة ببعض الخبرات من ذوي الخبرة العلمية والعملية من خارجه في دراسة الموضوعات التي تعكس التوجهات الرئيسية للمعهد في خطة بحوثه السنوية.

ويبقى سعياً دائماً على مسار رؤية تضيء طريق المستقبل بمقارنات عالمية وإقليمية ومحلية بما يخدم قضايا التنمية المستدامة ورخاء مصرنا الحبيبة.

وندعو الله ان يقدم هذا العمل صورة تليق بتاريخ ومكانة معهدنا العريق بما يتواكب مع تطلعاتنا وطموحاتنا نحو اثراء وتطوير جهودنا البحثية من أجل غداً أفضل لمصرنا وكافة شعوب العالم.

ولايسعني إلا أن أتوجه بالشكر لكافة المشاركين من داخل معهد التخطيط القومي وغيره من المؤسسات العلمية المناظرة على الجهود المبذولة والتي تصب في مصلحة الوطن.

والله ولي التوفيق،،،

مدير المعهد

فادي سرور

أ.د. فادية محمد عبد السلام

مستخلص بحث

دور المدن الجديدة في إعادة التوزيع الجغرافي للسكان

أُلقت الدراسة الضوء على جهود الدولة في مجال إعادة توزيع السكان والخروج من الوادي الضيق والدلتا إلى الآفاق الرحبة للمناطق غير المأهولة، حيث استهدفت التعرف على دور المدن الجديدة التي تم إنشاؤها من خلال برنامج إعادة توزيع السكان وإنشاء المدن الجديدة الذي بدأ في منتصف السبعينيات من القرن الماضي في إطار السياسة القومية للسكان الخاصة بتحقيق توزيع جغرافي متوازن للسكان في مصر.

وقد اعتمدت الدراسة بشكل أساسي على بيانات تعدادات ١٩٨٦، ١٩٩٦، ٢٠٠٦ وكذا علي بيانات هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي، وقد توصلت الدراسة إلي النتائج الآتية:

- استوعبت المدن الجديدة التي انشأت خلال العقود الثلاثة الماضية ٩٠٣ الف نسمة، ويمثل هذا العدد ٥٪ فقط من حجم السكان المستهدف لهذه المدن.
- لم تحقق الاستثمارات المخصصة والجهد المبذول في إنشاء هذه المدن أهداف سياسة إعادة توزيع السكان في مصر.
- تتميز المدن الجديدة بانخفاض شديد في الكثافة السكانية وانتشار الأسر حديثة الزواج، ونمط عمري شاب ومستوي تعليمي أعلى للسكان.
- لا يوجد دليل علي أن إنشاء المدن الجديدة قد حقق تغيرات ملموسة في سوق العمل وفي مستوي البطالة.
- لم تساهم المدن الجديدة بعكس ما كان متوقعا من إنشائها في الحد من انتشار المناطق العشوائية في القاهرة الكبرى وكذا في المحافظات الأخرى حيث يقدر عدد السكان الذين يعيشون في تلك المناطق بحوالي ٢٠ مليون نسمة.

وقد أوصت الدراسة بما يلي:

- ضرورة صياغة سياسة جديدة لإعادة التوزيع الجغرافي للسكان علي المستوي القومي وعلي مستوي الأقاليم والمحافظات بحيث تأخذ في الاعتبار جميع الأبعاد الاقتصادية (الزراعية والصناعية) الإجتماعية والبيئة براغي فيها تحقيق التنمية المستدامة، كما يجب أن تتضمن تلك السياسة أهدافاً بعيدة المدى وأهدافاً مباشرة محددة تسعى الدولة إلي تحقيقها وفقا لتوقيتات محددة.
- ضرورة إجراء دراسة ميدانية تغطي جميع المدن الجديدة لتقييم الانجازات التي تحققت والدور الذي لعبته هذه المدن في إعادة توزيع السكان في مصر اعتمادا علي بيانات تفصيلية حديثة.

THE ROLE OF NEW CITIES IN GEOGRAPHIC REDISTRIBUTION OF THE POPULATION IN EGYPT

STUDY ABSTRACT

The study seeks to shed some light on the efforts done by the government in order to redistribute the population far from the narrow stripe of the Nile valley. The ultimate goal of the study is to identify the role of new cities established under the population redistribution and urban new settlement scheme started in 1975, in the fulfillment of the National Population Policy towards achieving more balanced geographic population redistribution. The study depends mainly on the 1986, 1996, and 2006 Census data, as well as the available data from CAPMAS and the New Urban Communities Authority. The methodologies used are descriptive in nature and content analysis as appropriate. The study findings are as follows:

- The new cities established in the last three decades absorbed 903 thousand persons which represents only 5% of the targeted population of these cities.
- This means that the continuous efforts and investments paid in such scheme did not succeed to achieve the population redistribution policy objectives.
- The new cities are characterized by extremely low population density, increasing trend of new married couples, young age structure, relatively higher educational level.
- No evidence that the establishment of new cities has achieved considerable changes in the labor market as well as in the levels of unemployment.
- Contrary to what was expected, the new cities did not contribute to the elimination of slums and remote areas in Greater Cairo as well as in other governorates. The estimated population living in such areas approaches 20 million persons.

The study recommends that new geographic population redistribution policy and strategy should be reformulated, on both national and local levels. This policy should consider all economic, agricultural, industrial and environmental dimensions of sustainable development. Such policy has to identify clear specific short and long term objectives to be achieved. It is recommended also that a field study, covering all new cities is needed to evaluate the role of these new cities in geographic population redistribution in Egypt based on detailed and updated data.

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	المحتوى		
١		مقدمه	الفصل الأول
١		١-١ مقدمة	
١		٢-١ أهمية الدراسة	
٢		٣-١ أهداف الدراسة	
٢		٤-١ مصادر البيانات	
٣		٥-١ منهجية الدراسة	
٣		٦-١ مراجعة الأدبيات	
١٥		٧-١ تنظيم الدراسة	
١٧		تطوير إنشاء المدن الجديدة فى مصر	الفصل الثاني
١٧		١-٢ مفهوم المدن الجديدة	
		٢-٢ تطورات إنشاء المدن الجديدة في مصر من منظور	
٢٤		السياسة السكانية	
٣١		٣-٢ حجم السكان بالمدن الجديدة	
٣٧		٤-٢ دراسة حالة لبعض المدن الجديدة	
٣٩		١-٤-٢ مدينة ٦ أكتوبر	
٤٢		٢-٤-٢ مدينة العاشر من رمضان	
٤٧		٣-٤-٢ مدينة بدر	
٤٩		٤-٤-٢ مدينة العبور	
٥٢		٥-٤-٢ تحليل نتائج دراسة حالة المدن الجديدة	
٥٥		الديموجرافية والاجتماعية والافتصادية لسكان المدن الجديدة	الفصل الثالث
٥٥		١-٣ التركيب العمري والنوعي للسكان بالمدن الجديدة	
٥٩		٢-٣ الحالة التعليمية للسكان في المدن الجديدة	
٦٢		٣-٣ الحالة الزوجية لسكان المدن الجديدة	

٦٤	٤-٣	قوة العمل بالمدن الجديدة	
٦٤	٣-٤-١	حجم قوة العمل والبطالة	
٦٨	٣-٤-٢	النشاط الاقتصادي لقوة العمل	
٧٠	٣-٤-٣	التوزيع المهني لقوة العمل	
٧٢	٣-٤-٤	التوزيع القطاعي لقوة العمل	
٧٤		تقييم المخطط الإستراتيجي للتنمية العمرانية الشاملة لمصر حتى عام ٢٠٥٠ وتحدديات التنفيذ والبدائل الممكنة	الفصل الرابع
٧٤	١-٤	مقدمة	
٧٨	٢-٤	واقع الخصوصية المصرية في التنمية العمرانية	
٧٩		أ- الزيادة السكانية ومحدودية الأراضي الزراعية والمياه	
٨٢		ب- التفاوت في توزيع السكان والاستثمارات والنتاج المحلي الإجمالي	
٨٢		ج- الهجرة الداخلية	
٨٣		د- المناطق العشوائية في مصر	
٨٨		هـ- مشكلة الإسكان في مصر:	
٩٢	٣-٤	تحليل المخطط الاستراتيجي للتنمية العمرانية الشاملة لمصر ٢٠٥٠	
٩٢		أ- من منظور للزيادة السكانية المتوقعة:	
٩٤		ب- من منظور خلخلة الكثافات السكانية المرتفعة:	
٩٥		ج- من منظور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي:	
٩٧		د- من منظور مصير المناطق العشوائية:	
٩٨	٤-٤	تقييم مدى واقعية المخطط الاستراتيجي للتنمية العمرانية ٢٠٥٠ وأنماط التجمعات العمرانية المقترحة	
١٠٢		الخلاصة والنوصيات	الفصل الخامس
١٠٢	١-٥	الخلاصة	

١٠٧	٥-٢ التوصيات
١٠٩	المراجع
١١٥	الملاحق
١١٤	ملحق رقم (١)
١٣٥	ملحق رقم (٢)
١٥١	ملحق رقم (٣)

فهرس الجداول

رقم الصفحة	الجداول	
٣١	المدن الجديدة حسب جيل كل مدينة وتاريخ إنشائها	١-٢
٣٢	عدد السكان بالمدن الجديدة حسب المحافظات ونسب السكان الى إجمالي سكان المحافظة ورقم الجيل، تعداد ٢٠٠٦	٢-٢
٣٥	تطور الكثافة الكلية والكثافة العمرانية في المدن الجديدة خلال الفترة (١٩٨٦-٢٠٠٦)	٣-٢
٣٦	المساحة الكلية والكتلة العمرانية (بالفدان) بالمدن الجديدة حسب نوع النشاط والمنفذ منه حتى ٢٠١١	٤-٢
٥٥	التوزيع النسبي لسكان المدن الجديدة في مصر حسب فئات السن العريضة، تعداد (١٩٩٦-٢٠٠٦)	١-٣
٥٧	نسبة النوع لسكان المدن الجديدة حسب فئات السن العريضة، تعداد ١٩٩٦، ٢٠٠٦	٢-٣
٦٠	التوزيع النسبي للسكان في المدن الجديدة في مصر حسب الحالة التعليمية، تعداد ١٩٩٦، ٢٠٠٦	٣-٣
٦٢	التوزيع النسبي للسكان في المدن الجديدة في مصر حسب الحالة الزوجية، تعداد ١٩٩٦، ٢٠٠٦	٤-٣
٦٤	معدل النشاط الخام حسب النوع في المدن الجديدة، تعدادي ١٩٩٦، ٢٠٠٦	٥-٣
٦٦	نسبة المشتغلين ومعدلات البطالة لقوة العمل حسب النوع في المدن الجديدة، تعدادي ١٩٩٦، ٢٠٠٦	٦-٣
٦٨	التوزيع النسبي للمشتغلين من قوة العمل +١٥ بالمدن الجديدة حسب النشاط الاقتصادي والنوع	٧-٣
٧٠	التوزيع النسب للمشتغلين من قوة العمل +١٥ حسب أقسام المهنة والنوع، ٢٠٠٦	٨-٣

٧٢	التوزيع النسبي للمشتغلين من قوة العمل +١٥ بالمدن الجديدة حسب نوع القطاع، ٢٠٠٦	٩-٣
٧٩	العلاقة بين السكان والأراضي المتاحة والمياه في مصر خلال الفترة من ١٨٠٠ - ٢٠٠٥ والتوقعات للفترة ما بين ٢٠١٠ - ٢٠٢٥	١-٤
٨٣	صافي الهجرة في مصر	٢-٤
٨٦	الوضع الحالي للمناطق العشوائية في أقاليم الجمهورية حسب موقف التطوير حتى ٢٠٠٧/١/١	٣-٤
٨٨	تقدير الاحتياجات المستقبلية من الوحدات السكنية على مستوى الجمهورية خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠٢٢)	٤-٤
٩١	الاستثمارات في الإسكان حسب القطاع في الفترة من ١٩٩٦/١٩٩٥ إلى ٢٠٠٤/٢٠٠٥ (بالمليون جنية)	٥-٤

فهرس الأشكال

رقم الصفحة	الإشكال	
٨٤	المناطق الطاردة والمناطق الجاذبة في مصر	١-٤
٩٢	إسقاطات السكان في مصر حتى ٢٠٥٠ (مليون نسمة)	٢-٤
٩٣	التحديات المستقبلية لتوفير الموارد المائية	٣-٤
٩٤	مناطق التنمية المتوقعة على مستوى الجمهورية الحيز الجديد نحو ١٠٪ من إجمالي مساحة الجمهورية ٢٠٥٠	٤-٤
٩٦	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المخطط له في مصر ٢٠٢٠-٢٠٠٨ (بالمليار جنيه)	٥-٤
٩٩	نمو المدن الجديدة بين ٢٠٠٦-٢٠١٠	٦-٤

الفريق البحثي

البحث الرئيسي	د. مجدى عبد القادر ابراهيم
باحث	أ. د. عزيزة على عبد الرازق
باحث	أ. د. منى عبد العال دسوقى
باحث	د. منى توفيق يوسف
مساعد باحث	أ. حسين أنور خليل
مساعد باحث	أ. محمد حمدى أبو الخير
مساعد باحث	أ. علياء عبد الرؤوف عامر

الفصل الأول

مقدمة

١-١ مقدمة:

يمثل التوزيع الجغرافي غير المتوازن للسكان أحد الأبعاد الثلاثة الرئيسية للمشكلة السكانية في مصر، بالإضافة إلى النمو السكاني السريع وتدنى الخصائص السكانية، ويتمثل سوء التوزيع الجغرافي للسكان في محدودية المساحة المأهولة التي لم تتجاوز حتى مطلع الألفية الثالثة ٧,٧٪ من إجمالي المساحة الكلية للدولة التي تصل إلي مليون كم^٢، وفي سبيل ذلك فقد وضعت السياسة القومية للسكان ضمن أهدافها إعادة توزيع السكان هدفاً رئيسياً، كما وضعت إستراتيجية لإعادة توزيع السكان ورسم خريطة جديدة للتوزيع الجغرافي للسكان في مصر في أعقاب حرب ١٩٧٣ وأنشئت الهيئة العامة للتخطيط العمراني لتولى تلك المسؤولية.

وفي ضوء ذلك فقد تأكد أن التنمية الشاملة لمصر لن تتحقق إلا بتوجيه النمو العمراني والزيادة السكانية والعمالة الفائضة نحو المناطق غير المزدهمة بالسكان والقابلة للاستغلال، أو نحو المناطق التي لم تستغل بعد استغلالاً يتلاءم مع إمكاناتها ومواردها لتحقيق التوازن بين السكان والموارد المتاحة في المكان الذي يسكنونه؛ فالتعرف علي كيفية وأماكن توزيع السكان يعتبر ذا أهمية كبرى للتمكن من تحقيق توازن مناسب أو الحفاظ علي توازن قائم. وبالتالي فإن الدراسات الخاصة بتوزيع السكان في الأماكن القديمة وفي المدن والمناطق الجديدة تعتبر جانباً هاماً يساعد عمليات التخطيط وتصحيح المسار والقضاء علي السلبات التي قد تكتشف.

٢-١ أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة من منطلق التوجه الاستراتيجي للدولة منذ عقود ثلاثة ماضية نحو معالجة سوء التوزيع الجغرافي للسكان في مصر من خلال خطة طموحه لإنشاء عدد من المدن والمجتمعات العمرانية الجديدة علي عدة مراحل

من أجل خلخلة السكان من المناطق عالية الكثافة وتخفيف الضغط السكاني علي المدن القائمة واستثمار الموارد المتاحة في صحاري مصر وسواحلها بما يسهم في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية إقليميا في مختلف مناطق الدولة ، وقد يكون من الضروري بعد مرور أكثر من ثلاثة عقود علي بدء العمل الفعلي في إنشاء المدن الجديدة في مصر أن يتم التعرف علي ما تم إنجازه في هذا الشأن وعلي دور تلك المدن في إعادة توزيع السكان جغرافيا في مصر.

٣-١ أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء علي الجهود التي بذلتها الدولة في مجال إعادة التوزيع الجغرافي للسكان من خلال المدن الجديدة التي تم تخطيطها وإنشائها، والتعرف علي مدى مساهمتها في تحقيق أهداف السياسة القومية للسكان في مجال تحقيق توزيع جغرافي متوازن للسكان، وتسعي الدراسة تحديداً لتحقيق الأهداف الآتية:

- ١) دراسة حجم ونمو السكان بالمدن الجديدة ، وتحليل خصائصهم الديموجرافية والاجتماعية والاقتصادية في إطار الجهود التي بذلت من اجل إنشائها.
- ٢) تحديد مدى مساهمة تلك المدن في عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في ضوء الأهداف التي وضعت لها عند إنشائها.
- ٣) دراسة مدى مساهمة تلك المدن ودورها في إعادة توزيع السكان جغرافيا في مصر

٤-١ مصادر البيانات:

تعتمد الدراسة علي البيانات المنشورة والمتاحة التي أصدرتها الجهات ذات الصلة وبصفة خاصة بيانات تعداد السكان والإسكان والمنشآت للأعوام ١٩٨٦ ، ١٩٩٦ ، ٢٠٠٦ والنشرات الخاصة التي أصدرها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وبيانات الهيئة العامة للتخطيط العمراني، وبيانات وزارة الإسكان

والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة، هذا بالإضافة إلى بعض الدراسات المنشورة في هذا المجال.

٥-١ منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة علي المنهج الوصفي لتحليل شكل واتجاهات التوزيع الجغرافي للسكان في مصر مع إبراز الآثار الديموجرافية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية للخلل القائم في هذا التوزيع، كما تتبع الدراسة الأسلوب الكمي في تحليل المتاح من البيانات والإحصاءات عن المدن الجديدة في مصر وتطورها والخصائص الديموجرافية والاجتماعية والاقتصادية لسكانها معتمدة علي الجداول الإحصائية متعددة المتغيرات والتوزيعات النسبية المقارنة، كما ستستخدم الدراسة أيضا المؤشرات والمقاييس الإحصائية ذات الصلة لإبراز الانجازات المحققة ومدى مساهمة المدن الجديدة في إعادة توزيع السكان وصياغة خريطة جغرافية جديدة لسكان مصر.

٦-١ مراجعة الأدبيات

في دراسة قدمها علام، احمد خالد (١٩٩٥) عن تاريخ التخطيط الإقليمي بمصر وتقسيم الدولة إلى أقاليم تخطيطية، تحدث عن نشأة مفهوم المدينة الجديدة New Town كنمط من الأنماط العمرانية الحضرية ، وقد جاء هذا التعريف مواكباً لنشأة جغرافية العمران كأحد فروع الجغرافية البشرية في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين و ظهور المدينة الجديدة فكراً وتطبيقاً قد ارتبط بالتجربة العمرانية البريطانية .

والمدينة الجديدة كنمط عمراني قد انتشرت علي المستوى العالمي منذ خمسينيات القرن العشرين، حيث ظهرت نظرية المدن الجديدة عند تطبيقها في فرنسا في الخمسينات بهدف تخفيض الضغط عن العاصمة باريس بعد أن أصبحت مرافقها لا تستطيع تحمل مزيداً من الضغط السكاني عليها. الأمر الذي ظهرت آثاره

في زيادة كثافة المرور في الشوارع والطرق مع زيادة استهلاك المياه والصرف الصحي والكهرباء ومع ما ينتج عن هذه الزيادات من آثار سلبية علي البيئة العمرانية والثقافية والسياحية للمدينة. وفي إطار التخطيط الإقليمي المؤثر علي باريس تم اختيار عدد من المواقع الصالحة لإنشاء مدن جديدة مع الأخذ في الاعتبار توفير وسائل النقل السريع بينها وبين باريس مع وجود تجمعات عمرانية صغيرة في الموقع تكون بمثابة النواة التي تتبلور حولها المدن الجديدة؛ بالإضافة إلى توفير المشروعات التنموية للقاعدة الاقتصادية الخدمية في الموقع الجديد خاصة في المواقع الأقل تنمية من غيرها من الأقاليم الأخرى.

انتقلت بعد ذلك نظرية المدن الجديدة وتوابعها إلى بريطانيا فاختيرت مواقع عدة مدن جديدة حول مدينة لندن وذلك بهدف خلخلتها من السكان وإعادة التوازن العمراني لها وكذلك دفع رؤوس الأموال من الاستثمار في ضواحي لندن إلى الاستثمار في التجمعات العمرانية الجديدة حيث تتوفر الطاقة والعمالة والنقل والاتصالات. فأقيمت حوالي خمسة مدن جديدة بعضها يقع في إطار الإقليم التخطيطي للندن الكبرى والبعض الآخر يقع في الإقليم الأكثر تخلصاً تنموياً وصناعياً وعمرانياً، وقد وضعت المخططات العامة للمدن الجديدة، لتستوعب ما بين ٥٠,٠٠٠ ، ١٥٠,٠٠٠ نسمة تبعاً لحجم الطاقة الاستيعابية المتوفرة في المكان وفي ضوء التقديرات المتوقعة للتنمية الصناعية في كل مدينة ومدى رغبة أصحاب الصناعات الكبرى في استثمار مواقع لهم في المدن الجديدة آخذاً في الاعتبار نقل المواد الخام إلى المصانع من ناحية ونقل إنتاجها إلى الأسواق من ناحية أخرى مع ما يتوفر لها من عناصر جذب تحددها الدولة سواء يتوفر البنية الأساسية أو الإعفاء الضريبي لفترة محددة من الزمن أو الإعفاء من مقدمات المساكن للراغبين في السكنى سواء بالتملك أو من خلال الجمعيات العقارية أو بالإيجار للمستثمرين في الإسكان. كل ذلك مع إعطاء الأولوية لتوفير الخدمات التعليمية والصحية والتجارية والإدارية في المدن الجديدة في الوقت الذي تعمل فيه

الدولة علي الإقلال من توفير نظائرها في العاصمة الكبيرة وزيادة الضرائب التي تحصل من الخدمات فيها؛ بهدف زيادة عوامل الجذب في المدن الجديدة مع زيادة عوامل الطرد من المدن القديمة الكبيرة بما تسمح به السياسات المالية والاقتصادية للدولة.

وفي ضوء الحوافز التي وفرتها المدن الجديدة انتقل إليها أعداد متتالية من العاملين في الصناعات المستجدة حيث توفرت المساكن بحوافز أوفر مما هي عليه في المدن الكبيرة حيث اقتصاديات السوق في النشاط العقاري تملكاً أو تأجيراً .. وظهرت الفئات الأولى للمستوطنين الجدد من العائلات الصغيرة التي ليس لديها أعباء تعليمية للأطفال. وهكذا تحركت عمليات الاستيطان بدرجات متفاوتة من مدينة جديدة إلى أخرى ، وذلك تبعاً للظروف والمتغيرات التي تواجه كل مدينة علي حدة، فبعضها تأخرت معدلات الاستيطان فيها عما كان مخططاً، والبعض الآخر أسرع معدلات الاستيطان فيها عما كان مخططاً له، كما أن بعضها التزم بالمخططات العامة التي وضعت لها والأخرى أجرت بعض التعديلات التي تتطلبها المتغيرات التي لم تكن منظورة عند إعداد المخططات العامة واستمرت التجربة، واستمرت معها عمليات المتابعة والتقويم بهدف تطوير عمليات التنمية العمرانية في المدن المستجدة بعد ذلك، الأمر الذي أدى إلى التطوير الجذري في وضع التخطيط التنموي في مدينة مثل "ميلتون كينز" في إنجلترا بهدف توفير أكبر مرونة ممكنة في التخطيط لمواجهة المتغيرات المستحدثة من واقع تجارب الرعيل الأول من المدن الجديدة. ومع ذلك فقد تأثرت معظم المدن الجديدة الأولى منها والأخيرة بالتطورات التكنولوجية التي طرأت علي توفير الخدمات التعليمية والصحية والتجارية والإدارية والصناعية الأمر الذي أدى إلى إحداث تغييرات جذرية في الهياكل التخطيطية التي قد أعدت لهذه المدن في بدايتها.

ويلاحظ أن أسلوب الاختيار لمواقع المدن الجديدة في دولة مثل بريطانيا أو فرنسا تتمتع بتوزيع المستوطنات البشرية فيها علي كافة أنحاء الدولة بشكل شبه متوازن، فكان يتم اختيار المدن الجديدة فيها في المناطق الأقل في التنمية لدفع العمليات التنموية؛ بحيث تصبح الاعتبارات التخطيطية القومية والإقليمية مدخلاً أساسياً في عملية اختيار المدن الجديدة في هذه البلاد.

وفي دراسة قام بها كل من السيد، محمد عبد الرحمن و الهدلول ، صالح بن علي (٢٠٠١) بعنوان "المدن الجديدة بالمملكة العربية السعودية: تركيز أم انتشار للتنمية العمرانية" تطرق إلى تطورت تجربة المدن الجديدة تدريجياً؛ فمعظم مدن المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية التي نشأت أساساً بمواقع آبار البترول بهدف استخراجها مثل الظهران والخبر وأبقيق ورأس تنوره، وكذلك مدن المنطقة الشمالية التي نشأت كتجمعات سكنية لصيانة محطات ضخ البترول التي بدأت تعمل علي امتداد خط التابالين الممتد من القيصومة بالمنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية إلى ميناء صيدا علي الساحل اللبناني مثل عرعر وطريف ورفحاء، كلها تعتبر مدناً جديدة، كلها أنشئت بهدف استغلال موارد طبيعية كامنة وتحقيق توزيع مكاني أكثر انتشاراً للسكان في المناطق الغير مأهولة . وقد ارتبطت حركة المدن الجديدة في المملكة العربية السعودية بدوافع متعددة تتعلق بطبيعة السياسة العامة للدولة. وتغيرت طبيعة هذه المدن وفقاً للمتغيرات التي طرأت علي أولويات مراحل التنمية. إلا أن الهدف الضمني ظل واضحاً مع اختلاف مراحل التنمية، وهو الانتشار المركز للسكان والأنشطة الاقتصادية علي الحيز المكاني الوطني. وبالتالي استخدمت المدن الجديدة في إعمار المساحات الشاسعة وتوطين السكان وتشجيع النمو الاقتصادي في مختلف الأقاليم بهدف تحقيق التنمية المتوازنة.

وفي بحث مقدم من بكرى، بهاء (١٩٨٨) عن إيكولوجيا العمران الصحراوي في إطار محدودية الموارد - مدخل لصياغة جديدة للتنمية الشاملة

للصحراء المصرية، أشار إلى نموذج الصين في إنشاء المدن الجديدة إلى ضرورة إنشاء مدن لها قدرة علي الوصول إلى الأسواق الكبرى وتربطها شبكة مواصلات. وكانت شينزهان أول منطقة اقتصادية خاصة وتمت الموافقة علي إنشاء المنطقة في عام ١٩٨٠ ، وتحولت من مدينة صغيرة تضم ٣٠,٠٠٠ نسمة إلى مدينة تضم ٨٠٠,٠٠٠ ساكن في عام ١٩٨٨ و ٧ مليون في عام ٢٠٠٠ وكون المواطنون الجدد أفضل الحرفيين المدربين في البلاد الذين جذبتهم الدخول المرتفعة، والإسكان الجيد وفرص التعليم المتاحة لأطفالهم وزادت حصة الفرد في الناتج المحلي الإجمالي ٦٠ ضعفاً. وتتميز المدينة في النموذج الصيني "حالة شينزهان" بما يلي:

- قربها من هونج كونج وصلتها بالمدن الداخلية والمدن الأخرى في الصين وصورتها الحضرية.
- سهولة الوصول إلى الأسواق الخارجية؛ فوقع شينزهان بالقرب من هونج كونج سهلت الاستثمارات الخارجية والمساعدات الفنية والوصول إلى الأسواق الخارجية.
- نشر ثمار التنمية لتصل للمناطق الداخلية بتوسعة حدود البلديات لتمتد فوائد المدينة لكل العمال، وتمت إزالة منطقة هوكوك الريفية في ظل البلدية وأصبحت الخدمات الحضرية متاحة لكل السكان، وهو ما وضع شينزهان في وسط منطقة بيرل ريفر دلتا ليتحقق أفضل ربط بالمناطق الحضرية في مناطق الدلتا ولتسهيل النقل والاندماج عن طريق الاستثمارات في المواصلات والتحول من الاعتماد علي الطرق إلى السكك الحديدية.
- شكل المدينة الفعال: خطة إنشاء شنزهان وضعت تصوراً للمدينة المتعددة المراكز التي ترتبط بالمدينة من خلال شبكة النقل الفعال.

وقد اعتمدت "تجربة المدن الجديدة في الصين علي تنفيذ "إستراتيجية العمران الحضري في المناطق المحلية". هذه الإستراتيجية تركز علي أشياء ثلاثة: الأراضي والصناعة والمزارعين. وتهدف لتحقيق منافع وفورات الحجم، وتشجيع انتقال السلع والعاملين، وتحسين رفاهة المهاجرين الجدد إلى المدن، ويتم التأكيد علي المؤسسات الشاملة والبنية الأساسية التي تربط بين الأماكن، وليس علي الإجراءات التداخلية الموجهة مع التأكيد علي أهمية زيادة كفاءة وجودة أداء المؤسسات، والتنسيق بين مختلف المستويات الحكومية بهدف إدارة وتغيير نمط استخدامات الأراضي. ففي الريف، تركز الخطة علي الأراضي الريفية من خلال نقل حقوق استخدامها إلى الشركات والمزارعين. وفي البلديات والمدن، الحضرية يعتبر خلق مناطق صناعية جزءاً رئيسياً من مخطط متسع النطاق . المدن الكبيرة والمتوسطة تقوم بتطوير صناعات تحويلية عالية القيمة المضافة - بينما تقوم المدن والبلدات الصغيرة بالتخصص في صناعات كثيفة استخدام الأيدي العاملة، بحيث تستقطب السكان من القرى المجاورة. مع التأكيد علي تشييد بنية أساسية قوية وإنشاء المشروعات الاجتماعية الهادفة إلى تحسين مستويات معيشة سكان الأماكن الريفية الغير متقدمة.

وفي دراسة قدمها أحمد محمد عبد العال، (٢٠٠٩) عن المدن الجديدة والتنمية الإقليمية في مصر والتي تهدف إلى الإجابة عن تسائل ما مدى العلاقة بين انتهاج سياسة التنمية الإقليمية من ناحية، وتخطيط وإنشاء المدن الجديدة من ناحية أخرى. أشار إلى إنشاء المدن الجديدة بكافة أنماطها يتم في إطار ثلاث إستراتيجيات للتنمية الإقليمية ، أما الأولي فهي إستراتيجية الانتشار حيث تتوزع الاستثمارات بصورة منتشرة ، مما يشجع علي نمو المدن الثانوية من ناحية ، والمناطق الريفية من ناحية أخرى ، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تحسين ظروف الحياة في كل منهما ، وما يستتبع ذلك من حد للهجرة الريفية إلى المراكز العمرانية الحضرية ، ويعتبر النموذج البريطاني مثالا جيدا لهذه الأنماط

المدنية، حيث أقيمت في بريطانيا ٣٠ مدينة جديدة منذ ثلاثينيات القرن الماضي وحتى الآن ، كانت أكبر أهدافها : نشر بواعث التنمية في المناطق المتخلفة، وتخفيف الضغط السكاني والاقتصادي عن إقليم لندن . كما تستخدم المدن الجديدة أيضا لتنفيذ إستراتيجية التركيز ، وذلك عن طريق المدن التابعة التي تهدف أيضا إلى تخفيف الضغط السكاني والاقتصادي عن المدن الكبرى كالإستراتيجية السابقة بالإضافة إلى تنمية ضواحي هذه المدن ، وتعتبر التجربة الفرنسية الأولى في إنشاء المدن الجديدة ، والتي تتمثل في سياسة الحواضر المتوازنة نموذجا لهذا النمط من المدن ، وهي السياسة التي أنشئت بمقتضاها ثمان مدن توزعت علي رقعة الدولة لتقوم بدور أقطاب التخفيف عن إقليم باريس المتروبولي ، وقد تطورت هذه السياسة بعد ذلك لتتحول إلى سياسة إنشاء مدن جديدة في ضواحي مدينة باريس ذاتها وليس بعيدا عنها، بهدف تحويل فائض العمالة والسكان بعيدا عن المدينة في اتجاه ضواحيها .

أما الإستراتيجية الثانية والثالثة فتعتمد علي سياسة الانتشار بطريقة مركزة باعتبار المدن إما كأقطاب نمو، أو كأقطاب مضادة؛ وذلك بتوزيع الاستثمارات علي عدد مختار من المدن أقطاب النمو، أو بتركيزها في أكثر المدن مقدرة علي توظيف هذه الاستثمارات كأقطاب مضادة والهدف في الحالتين هو جذب السكان والأنشطة الاقتصادية بعيدا عن المدن الرئيسة في الدولة أو غيرها من المدن الكبرى ، ومن ثم تحقيق التنمية المتوازنة علي المدى البعيد، ومن أبرز أمثلة الأقطاب المضادة مدينة برازيليا عاصمة البرازيل التي أنشئت كقطب مضاد لمدينة ريودي جانييرو العاصمة السابقة ، ومدينة إسلام آباد عاصمة باكستان التي أنشئت كقطب مضاد لمدينة روالبندى العاصمة السابقة. وقد نفذت إستراتيجية أقطاب النمو في أكثر من دولة متقدمة ونامية من بينها الاتحاد السوفيتي السابق ، الهند ، إيطالي ، أسبانيا ، إيران ، كوت ديفوار .

ويشير "عبد العال" إلي أن التجربة المصرية قد أفادت في مجال المدن الجديدة من الاستراتيجيات الثلاث السابقة، كما اعتمدت علي تجارب دول عديدة فقد أفادت من التجربة البريطانية في تخطيط مدن منطقة قناة السويس وإعادة تعميرها وتنميتها ، ومن الخبرة الأمريكية في تخطيط وإنشاء مدينة السادات ، ومن الخبرة السويدية في تخطيط وإنشاء مدينة العاشر من رمضان ، ومن الخبرة الألمانية في تخطيط وإنشاء مدينتي : ١٥ مايو والعبور ، ومن الخبرة الهولندية في تخطيط وإنشاء مدينة برج العرب الجديدة العامرية الجديدة سابقا ، ومن الخبرة الفرنسية في الدراسات المتعلقة بعملية إنشاء التجمعات العمرانية الجديدة حول مدينة القاهرة وفي داخل إطار النطاق العمراني لإقليم القاهرة الكبرى الحضري ولكن ، وفي كافة الأحوال ، فقد أمكن تطويع هذه الخبرات المتعددة لكي تتلاءم مع الظروف المحلية ، فحينما تطلب الأمر إنشاء مدن مستقلة ذات قواعد اقتصادية خاصة لتصبح أقطاب تنمية كانت مدن : العشر من رمضان ، السادات ، وبرج العرب الجديدة، وحيثما استدعت الظروف بناء مدينة تستوعب العمالة الصناعية ، وتقلل من معدل الرحلة إلى العمل من القاهرة وإلي ها كانت مدينتا ١٥ مايو والعبور ، أما حينما تطلب الأمر إنشاء مدن تابعة حول مدينة القاهرة لخلخلة كثافتها السكانية ، وتخفيف الضغط السكاني عنها ، ونقل بعض الأنشطة الصناعية الملوثة للبيئة منها ، كانت التجمعات العمرانية الجديدة العشر . " وتوصلت الدراسة إلى انه بالرغم من التوافق الزمني بين عمليتي إنشاء المدن الجديدة وإتباع سياسة التنمية الإقليمية إلا أن الارتباط بين هاتيت العمليتين كان غير واضح في أذهان العاملين على التخطيط لحل المشكلات المكانية التي يعاني منها معمر مصر، رغم إفادة الدولة من تجارب الدول الأخرى في هذا الصدد، وذلك لأن هذه الإفادة قد اقتصرت على عمليات الإنشاء والتوجيه، ولم تتعد ذلك إلى الأبعاد المكانية الكاملة الكامنة في عملية التنمية الإقليمية.

وقد أكد محمد على، عصام الدين (٢٠٠٢) في دراسته عن التجربة المصرية في إنشاء المدن الجديدة بالمناطق الصحراوية إلى ضرورة رصد هذه التجربة، وتحليلها، للوقوف على أهم إيجابياتها وسلبياتها، وأهم المشكلات التي تعوق نموها في محاولة لفهم واستخلاص أهم نتائج هذه التجربة والخبرات المستفادة منها، ومدى انعكاساتها على برامج وعمليات التنمية الشاملة بالدولة، حيث أن هذه النتائج والخبرات تمثل مدخلا أساسيا لرسم التوجهات الإستراتيجية المستقبلية عند التفكير في إنشاء مجتمعات عمرانية جديدة على الأراضي الصحراوية في مصر.

وقد أشار في هذه الدراسة إلى أن مصر خاضت تجارب عديدة في إنشاء مدن ومجتمعات عمرانية جديدة في المناطق الصحراوية بهدف تحقيق أبعاد إستراتيجية تنمية عمرانية وبيئية وسياسية واقتصادية واجتماعية، إلا أن هناك قصورا شديدا في تحقيق المعدلات المستهدفة لتلك المجتمعات الجديدة سواء في معدلات النمو السكاني أو النمو الاقتصادي أو النمو العمراني. وعلى ذلك وجب مراجعة تلك التجارب سواء من الجانب النظري أو التنفيذي بهدف تجاوز مشكلة السكان، والعمل على التوازن في الهيكل المكاني واستغلال الموارد المتاحة مع دعم ركائز عملية التنمية في مجال الزراعة والصناعة والإسكان، فضلا على ضرورة أن يتوافق أسلوب التنمية مع منظومة البيئة الصحراوية ذات التوازنات الدقيقة.

وتوصل الباحث إلى مجموعة من النتائج تمثل رؤية تنمية في إنشاء المدن الجديدة بالمناطق الصحراوية المصرية وهي كما يلي:

- إن إنشاء مدن ومجتمعات عمرانية جديدة في الصحراء بهدف تنميتها وتعميرها يتطلب فهما شموليا لطبيعة البيئة الصحراوية والمنظومات الاجتماعية والاقتصادية في ظل التقدم العلمي والتكنولوجي، كما تتطلب

آليات التنمية والتعمير أن تكون الدولة محفزة للنمو ومشجعة له. ولن تكون عملية التنمية والتعمير للصحراء مجدية بدون تضافر كافة الجهود وبدون تعاون الخبرات المختلفة كل في مجاله وتخصصه.

- تبرز أهمية الفكر التنموي الإقليمي في خطط إنشاء المدن الجديدة بالمناطق الصحراوية، ويشمل الفكر الإقليمي تحديد أهداف التنمية بما يتوافق مع كل نمط من أنماط التنمية الصحراوية، فضلا عن تحقيق شمولية التنمية. والشمولية هنا تعني المستويات التخطيطية (القومية . الإقليمية . المحلية)، وشمولية الأنشطة الاقتصادية (زراعة . صناعة . سياحة . خدمات . تعدين ... إلخ).

- إن حتمية الخروج إلى الصحراء أمر متفق عليه من كافة المهتمين بأمور التخطيط إلا أن طريقة الخروج مازالت لم تحسم بعد. وأولويات تنمية المدن الجديدة الصحراوية يجب أن تحدد في ضوء مجموعة من الاعتبارات أهمها: الفائدة التي ستتحقق وخاصة على المدى القصير والمتوسط نظرا لتضخم المشكلات في المعمور الحالي، العائد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، إمكانية تحريك السكان إلى المناطق الجديدة في ضوء الأبعاد الاجتماعية والثقافية، الدور الوظيفي لهذه المدن الصحراوية في إطار إستراتيجية التنمية على المستوى القومي.

وفي ورقه بحثيه مقدمه من على، سيد عباس (٢٠٠٧) بمؤتمر الأزهر الهندسي الدولي التاسع عن إستراتيجيات وآليات تنمية المدن الجديدة بمصر، توصل إلى أنه بالرغم من إن الأهداف التي أنشئت من اجله المدن الجديدة في مصر هو تخفيف الضغط السكاني على المدن القائمة، إعادة رسم خريطة مصر السكانية و العمرانية، استثمار الموارد المتاحة في صحارى مصر و سواحلها، إنشاء صناعات في مناطق محددة للاستفادة من الناتج الاقتصادي على مستوى الإقليم التخطيطي، وزيادة الدخل القومي وتوفير فرص عمل جديدة، إلا أن هذه

المدن تعاني من العزلة و قلة السكان قياسا لما خططت له هذه المدن و ذلك على الرغم مما تم في هذه المدن من استثمارات كبيرة في الأراضي والمرافق و المنشآت. كما تتطرق في بحثه إلى ضرورة وجود استراتيجيات للتنمية بالمدن الجديدة وتمثل في الآتي:

- إستراتيجية المياه
- إستراتيجية التنمية الزراعية
- إستراتيجية التنمية الصناعية
- إستراتيجية التنمية الاجتماعية
- إستراتيجية التنمية السياحية
- إستراتيجية التنمية العمرانية
- إستراتيجية الجذب السكاني

في دراسة قامت بها إبراهيم محمود، نجوى (٢٠٠٧) بعنوان صنع القرار والدور التنموي للمدن الجديدة المقدمة في مؤتمر صنع القرار في مجال التنمية في مصر، أوضحت أن الهدف من إنشاء المدن الجديدة لم يكن محدد المعالم في القرار السياسي. وقد أدت السياسات المتبعة في المدن الجديدة إلى حدوث عدم توازن بين عدد السكان المقيمين وعدد الوحدات السكنية والخدمات المتاحة، كما أدت إلى عدم التوازن بين المقومات الأساسية اللازمة لنمو هذه المدن فمثلاً النمو الصناعي لم يقابله نمو مماثل في الأنشطة الإدارية والخدمات الجاذبة للسكان مما أثر بالسلب على الدور التنموي للمدن الجديدة. وأدت المبالغة في تحديد الأرقام المستهدفة، والتغير غير المبرر في توجهات القرارات السياسية وعدم مراعاة البعد الاجتماعي لسياسة المدن الجديدة إلى وجود استثمارات كثيرة معطلة في مجالات البنية الأساسية والإسكان ولم يتم الاستفادة بالإنشاءات في أجزاء كبيرة منها. وأشارت إلى الآتي:

- أن الإدارة المركزية التقليدية للمدن الجديدة تعيق تنميتها
- عدم التزام صانع القرار بالأهداف التي قامت المدن الجديدة من أجلها
- عدم التنسيق بين هيئة المجتمعات العمرانية المختصة والوزارات والمحافظات المعنية لتلافي التضارب في القرارات والاختصاصات.

ومن كتابات إبراهيم، عبد الباقي (٢٠٠٤)، عن تجربة المدن الجديدة في مصر: "تصور النظرية في غياب إستراتيجية وطنية للاستيطان". ناقش التقييم للتجربة المصرية في إنشاء المدن الجديدة وقال "إن نتائج هذا التقييم تختلف من وقت لآخر مع تقدم أعمال التعمير والاستيطان البشري، كل منها معتمدة على ما تحصل عليه من بيانات ومعلومات في وقت إجراء التقييم والتي ما تلبث أن تتغير مع الوقت من ناحية ومع ما طرأ على تخطيط هذه المدن من تعديلات ومتغيرات سياسية، وهكذا يتضح أن تعمير المدن الجديدة محصلة العديد من العوامل الإدارية والاقتصادية والسياسية الأمر الذي يخرج المخططات العامة التي وضعت لهذه المدن عن مضامينها المرسومة والمحددة في تقاريرها، الأمر الذي يتطلب مراجعة الأسلوب التنموي لمثل هذه المدن بحيث يعطي المرونة في مواجهة أي متغيرات مستقبلية تؤثر على دفع التنمية أو توقفها عند حد معين دون أن تفقد المدينة توازنها العمراني في أي مرحلة من مراحل نموها.

وهكذا نجد أن لكل مدينة ظروفها الخاصة التي تساعد على نموها أو توقف هذا النمو فقد ثبت فشل نظرية إعداد المخططات العامة للمدن الجديدة لتستوعب أعداداً معينة من السكان بعد فترة زمنية محددة .

وفي دراسة لإبراهيم، عبد الباقي (٢٠٠٤)، عن التخطيط العمراني بين النظرية والتطبيق. ناقش اتجاهين أساسيين في إعداد الدراسات التخطيطية، يعتمد الأول على التحليل الاقتصادي لمقومات التنمية في المناطق الجديدة والتي على ضوءها يمكن تحديد الهياكل الاجتماعية التي تتطلبها هذه التنمية.

والاتجاه الثاني يعتمد على التحليل البيئي لمقومات التنمية العمرانية في صورة مناطق مختلفة ذات استعمالات مختلفة تربطها شبكة من الطرق وتلتزم بتقسيم مكاني معين ومعايير تخطيطية معينة. هذا بجانب المناطق الصناعية والترفيهية والرياضية والسياحية والخدمية، وبذلك يكون المخطط العمراني هو الموجه للتنمية الاقتصادية الاجتماعية على مدى طويل من الزمن يبلغ عشرون عاما..

وان تحددت مراحل هذه التنمية في إطار هذه الصورة الثابتة المعالم، فإن الأمر يتطلب البحث عن صيغة جديدة للتفاعل الاقتصادي والاجتماعي والعمراني المتبادل بصورة مستمرة على مدى البعد الزمني للتنمية الشاملة وبأسلوب مستقر إداريا وتنظيميا وفي إطار من المرحلية المرنة التي يمكنها أن تستوعب كل المتغيرات الطارئة وهذا ما تتضمنه النظرية الجديدة في تخطيط المدن الجديدة باعتبارها الأقرب إلى تطبيق المفاهيم التخطيطية.

وفي دراسة لحنين، جورجى توفيق (٢٠٠٢)، بعنوان إستراتيجية المجتمعات العمرانية الجديدة بمصر "كـنـمـوـذـج للتجارب العربية في إقامة مناطق عمرانية في الصحراء. ناقش الزيادة السكانية المضطردة والتي تعتبر فائضا عن الطاقة الاستيعابية للتجمعات العمرانية القائمة، ولذا يستوجب توجيه هذه الزيادة خارج الدلتا والوادي، عن طريق الخروج للمساحات غير المأهولة لتحقيق إعادة توزيع السكان على كافة أرجاء مصر ويتم ذلك من خلال خلق محاور للتنمية يتم فيها إنشاء مجتمعات عمرانية جديد تقوم على قواعد اقتصادية تختلف وتتنوع حسب ظروف كل منطقة بها، بحيث يساعد على رقعة الأرض الزراعية والتخفيف من المشاكل العديدة التي تعاني منها المدن القائمة وزيادة الدخل القومي.

٧-١ تنظيم الدراسة:

تشتمل الدراسة علي خمسة فصول رئيسية، يتناول الفصل الأول عرض لمشكلة الدراسة يوضح شكل وخصوصية نمط التوزيع الجغرافي للسكان في مصر

ومشكلة تزايد التركيز السكاني في المساحة المأهولة المحدودة - في وادي النيل، كما يتناول أيضا نشأة سياسة بناء المدن والمجتمعات العمرانية الجديدة كمدخل لعلاج الخلل القائم في توزيع السكان ورسم خريطة جديدة لإعادة توزيع السكان في مصر، كما يشمل هذا الفصل أيضا تحديد أهداف الدراسة ومصادر البيانات والمنهجية المعنية لتحقيق تلك الأهداف. كما يشمل أيضا مراجعة للأدبيات الخاصة بإنشاء المدن الجديدة علي المستوى الوطني والدولي وكذا تجارب بعض الدول.

ويتناول الفصل الثاني من الدراسة عرض سياسة مصر في إنشاء المدن الجديدة والتعرف علي انجازات تلك السياسة من خلال عرض للمدن الجديدة التي تم تخطيطها وإنشائها فعلاً منذ بداية الأخذ بمدخل إعادة توزيع السكان جغرافيا وتطور تلك المدن في إطار خريطة إعادة توزيع السكان في مصر، كما يتناول أيضا تحليل الخصائص الهيكلية الاقتصادية والخدمية للمدن الجديدة من حيث الموقع وخصوصيته، وحجم المدينة، البناء الاقتصادي للمدينة، البنية الأساسية ونوعية الخدمات المتاحة.

ويتناول الفصل الثالث تحديد الخصائص الديموجرافية والاجتماعية والاقتصادية للسكان المقيمين بالمدن الجديدة، وتحليل التطور الذي طرأ علي تلك الخصائص.

ويتناول الفصل الرابع تقييم للمخطط الإستراتيجي للتنمية العمرانية الشاملة لمصر حتى عام ٢٠٥٠ وتحديات التنفيذ والبدائل الممكنة، هذا وسوف يتناول الفصل الخامس والأخير الخلاصة والتوصيات.

الفصل الثاني

تطور إنشاء المدن الجديدة في مصر

١-٢ مفهوم المدن الجديدة:

المدينة الجديدة نمط من الأنماط العمرانية الحضرية نشأ مواكباً لنشأة جغرافية العمران كأحد فروع الجغرافية البشرية في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وإذا كانت المدرسة الجغرافية الفرنسية هي المهد الذي نشأت فيه جغرافية العمران الحديثة، فإن ظهور المدينة الجديدة قد ارتبط بالتجربة العمرانية البريطانية، فمن المعروف أن المدينة الجديدة كنمط عمراني قد انتشرت على المستوى العالمي منذ خمسينيات القرن العشرين، بعد أن مكثت لفترة من الزمن في "الممثل البريطاني" فيما بين اختمار فكرة مدن الحدائق في ذهن "أبنزر موارد Howard, E." في نهاية القرن التاسع عشر، وتلك الطفرة من المدن الجديدة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية مباشرة (عبد العال، احمد، ٢٠٠٩).

ولقد كان الهدف الأول من إنشاء المدن الجديدة في بريطانيا هو توفير الحياة الأفضل لسكان مدينة لندن، عن طريق بناء مجموعة من مدن الحدائق ولكن هذا الهدف سرعان ما تحول إلى إنعاش المناطق المتدهورة وذلك في أعقاب الدمار الذي لحق بمعظم المدن البريطانية أثناء الحرب العالمية الثانية، أما اليوم فلقد أصبح من الصعب تحديد هوية المدينة الجديدة، بعد أن تعددت أهدافها واختلفت من دولة إلى أخرى، ومن فترة زمنية إلى أخرى، هذه الأهداف التي تراوحت بين تحقيق التنمية في المناطق المتخلفة عن طريق إنشاء أقطاب أو مراكز التنمية وتخفيف التكدس السكاني والاقتصادي عن المراكز الحضرية الكبرى عن طريق أقطاب التخفيف، لذلك فمن الصعب إيجاد قاعدة مقنعة يمكننا من تحديد مفهوم المدينة الجديدة دون القياس "ولو أن هذا المفهوم بدأ يتبلور

ويدخل فى إطار نظرية أوسع هى نظرية مراكز النمو (سليمان، عزة عبد العزيز ١٩٨٨).

وتتميز أنماط المدن الجديدة بتعددتها من حيث اتصالها بالمدن الأقدم نشأة أو انفصالها عنها، ومن حيث استقلالها الاقتصادي عن هذه المدن أو تبعيتها لها، ومن ثم تندرج هذه الأنماط من الضاحية الجديدة إلى المدينة الجديدة المستقلة، مروراً بالضواحي المخططة والمدن التوابع وكل هذه الأنماط تمثل عناصر اتجاه الانتشار المدني وهو أحد اتجاهي النمو التي تسلكها المدينة المعاصرة، أما الاتجاه الآخر فيتمثل فى الاتجاه نحو مركزية النمو (عبد العال، محمد احمد، ١٩٩١).

وتتسم ظاهرة المدينة الجديدة بأنها ظاهرة عامة حسب تباين الأنظمة السياسية المختلفة، ومشكلات العصر الذى تنشأ فيه هذه المدن، والظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التى تظهر فيها، وفى الوقت نفسه تعتبر هذه المدن انعكاساً لمفاهيم معينة تتعلق بالأيدولوجيات السائدة فى المجتمع، وبطبيعة الحكومة من حيث مركزيتها أو لا مركزيتها، ومن حيث درجة تدخل هذه الحكومة فى تسيير الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، ومن حيث اتجاهات التنمية.

وإذا كانت أهداف المدن الجديدة فى بريطانيا تتمثل فى حل مشكلة الإسكان وإعادة توزيع السكان، وفى محاولة تخفيف حدة الفقر الحضري بإيجاد فرص عمل جديدة، مما يعنى الإدارة المسبقة فيما يتعلق بنشأة هذه المدن - وهى تقريبا نفس الأهداف من عملية إنشاء المدن الجديدة فى كل من مصر وفرنسا على سبيل المثال - فإن المدن الجديدة فى الولايات المتحدة لا تنشأ طبقاً لتصور معين أو لمخطط قومي، وإنما تنشأ بشكل تلقائي على أساس أن التوسعات الجديدة تعتبر تجمعات عمرانية جديدة، وهذا عكس الوضع فيما يعرف بالاتحاد

السوفيتي، حيث كانت أية إنشاءات عمرانية حضرية جديدة تدخل في عداد المدن الجديدة، مهما كانت أهمية هذه الإنشاءات.

وبناء على ما سبق سرده فإن الوضع في مصر نشأ عندما تضمنت السياسة القومية للسكان ضمن أهدافها إعادة التوزيع الجغرافي للسكان كهدف رئيسي والذي يمثل احد الأبعاد الرئيسية الثلاثة للمشكلة السكانية في مصر. ففي أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ وضعت الدولة إستراتيجية لغزو الصحراء وإعادة توزيع السكان، وأنشأت الهيئة العامة للتخطيط العمراني لتولى تلك المسؤولية، حيث قامت الهيئة في عام ١٩٧٥ بوضع مشروع خريطة جديدة لتوزيع السكان في مصر جغرافيا.

وفي عام ١٩٩٧ صدرت وثيقة مصر في مواجهة القرن الحادى والعشرين لتحديد الإطار العام والرؤية المستقبلية لإستراتيجية مصر خلال الفترة (١٩٩٧ - ٢٠١٧) والتي تضمنت ضمن أهدافها الرئيسية هدفا طموحا ينص على:

"إعادة توزيع السكان من خلال الخروج من الوادي الضيق إلى المجتمعات العمرانية الجديدة المخططة بحيث تزداد المساحة المأهولة من حوالي ٥,٥% في ذلك الوقت إلى ٢٥% بحلول عام ٢٠١٧ بحيث تستوعب ١٥% من إجمالي السكان".

أهداف إنشاء المدن الجديدة:

تبنّت الدولة سياسة الاتجاه إلى الصحراء وخلق ركائز جديدة للعمران خارج المنطقة المأهولة وكسر الأنماط التقليدية للنمو العمراني وامتدادات المدن العشوائية بهدف تحقيق الآتي:

- إعادة رسم خريطة السكان وتوزيعهم الجغرافي في مصر. في إطار تخطيط إقليمي عمراني منبثق من تخطيط قومي. مع خلق بيئة حضرية جديدة

أكثر تنظيماً وجاذبية عمرانية تمتص جزءاً من التكدس السكاني في المدن القائمة.

- الاتجاه خارج منطقة العمران المنحصرة في وادي ودلتا النيل إلى الجوانب الصحراوية للتخفيف من التكدس المبالغ فيه وحماية الأرض الزراعية المهددة بالزحف العمراني.
- حل مشاكل المدن القائمة . جزئياً . والتي تعاني من التزاحم وتدهور المرافق وضيق المساحات المتوفرة للتوسعات العمرانية.
- خلق حافز لتدفق رؤوس الأموال وجذب المستثمرين إلى المناطق الجديدة وذلك بتهيئة الظروف المناسبة للمشروعات في مجال الإنتاج الصناعي وفي مجال الخدمات.
- العمل على توطين الصناعات في مناطق محددة للاستفادة من الموارد الطبيعية المتاحة واستغلال الإمكانيات المختلفة الموجودة بالمناطق الصحراوية.

غير أن تعمير المدن الجديدة نشأ يحيط به العديد من العوامل الإدارية والاقتصادية والسياسية؛ الأمر الذي يخرج المخططات العامة التي وضعت لهذه المدن عن مضامينها المرسومة، مما يستدعي مراجعة الأسلوب التنموي الملائم لإنشاء وتعمير مثل هذه المدن بحيث يوفر المرونة اللازمة لمواجهة أي متغيرات مستقبلية تؤثر على دفع التنمية أو توقفها عند حد معين دون أن تفقد المدينة توازنها العمراني في أي مرحلة من مراحل نموها.

وعادةً ما يتم عند إعداد المخططات العمرانية للمدن بواسطة خبراء التخطيط العمراني، أخذ الاختيار الأنسب للمواقع الجديدة في الاعتبار بحيث تكون ملاصقة لتجمعات سكنية صغيرة قائمة لتكون منطلقاً لأعمال التنمية والتعمير .. هذا بجانب الاعتبارات الخاصة بطبيعة الأرض والتربة وإمكانيات توفير مصادر للمرافق العامة (المياه والكهرباء والغاز والصرف الصحي ووسائل النقل والمواصلات

لكل مدينه) وتحديد ما هو متوفر بالفعل وما يمكن أن يجري عليه من تطوير مستقبلاً بعد إقامة التجمع السكني الجديد، وتأخذ هذه المخططات في الاعتبار أيضاً نوعيات وأحجام الصناعات التي يمكن أن تنشأ في المدينة الجديدة كقاعدة اقتصادية أولى مع حساب أعداد ومستويات العمالة التي تتطلبها هذه الصناعات بأنواعها المختلفة ومدى توافق هذه الصناعات مع البيئة المحلية للمدينة الجديدة، وبناءً على ذلك يمكن حساب عدد السكان المتوقع توطينهم في المدينة الجديدة بنوعيات تخصصاتهم المختلفة من العاملين في الصناعات وفي الخدمات وفي الأنشطة اللازمة للسكان الجدد من مدارس ومستشفيات وأعمال تجارية وإدارية واجتماعية ورياضية واتصالات ومواصلات... كما يتم تحديد نوعيات الإسكان التي تناسب الفئات المختلفة بين السكان الجدد والتي يتم توفيرها بواسطة الشركات العقارية أو الجمعيات التعاونية التي تعتمد في تسويقها لمنتجاتها على الفئات المتوقع قدومهم إلى المدينة الجديدة والتي تتقدم بطلبات للاستيطان في المدن الجديدة، وغالباً ما تكون هذه الفئات من العاملين في الصناعات الجديدة التي يتم في بنائها كفروع جديدة لصناعات قائمة في مناطق قديمة أو بدائل عنها متطورة تكنولوجياً، وهكذا تقام الصناعات الجديدة وتنتقل معها العمالة التي تعمل في المصانع القديمة أو في الشركات التي تمتلكها خاصة مع توفر المميزات الجاذبة في المدن الجديدة سواء في مجال البيئة أو في نوعية السكن وكذلك في توفر الخدمات التجارية والتعليمية والصحية التي تعمل بوسائل جديدة ومتقدمة نوعياً واقتصادياً عن مثيلاتها في المدن القديمة. وعادة ما يتم ذلك كمحدد أساسي لتوزيع استعمالات الأراضي في الإطار الثابت للمخطط العام للمدينة الذي يرسم صورة المدينة بعد عشرين عاماً.

ويعتمد نجاح عملية الاستيطان البشري في المدن الجديدة على أسس حقيقية قائمة وهي حرية السوق العقاري بحيث يتمكن رب الأسرة من ترك مسكنه القديم والانتقال إلى مسكن جديد في البيئة الجديدة بسهولة ويسر حيث أن

الإيجارات مرتفعة القيمة في المساكن القديمة والأسعار العالية للتملك يحدان من انتقال الساكن الذي يتمتع بالإيجار القليل إلى مسكن آخر بإيجار أعلى ويكون عليه أن يستعمل وسائل الانتقال إلى مقر عمله الجديد إذا استطاع، الأمر الذي لا يساعد على عملية الاستيطان والإقامة في المدن الجديدة، وهكذا تعتبر العوامل السياسية والاقتصادية والعمرائية التي تنتهجها الدولة محركاً أساسياً في بناء وتعمير المدن الجديدة، ولذلك نجحت تجربة المدن الجديدة في بريطانيا وفرنسا .. . ففي كل من بريطانيا وفرنسا أقيمت المدن الجديدة بهدف تخفيف الضغط السكاني على كل من لندن وباريس وذلك من خلال آليات وقواعد وقوانين تعمل على تحقيق هذا الهدف وفي إطار التفاعل العمراني والاقتصادي والاجتماعي والسياسي للتخطيط الإقليمي، الذي يضم هذه المدن، فالمدن الجديدة في بريطانيا وفرنسا أقيمت كجزء من النسيج الإقليمي فعندما كانت تقام الصناعات كانت تقام في نفس الوقت مشروعات الإسكان للعاملين في هذه الصناعات وبالتالي مشروعات الخدمات للسكان ممن يعملون في هذا القطاع في منظومة متكاملة، حيث كانت تتوفر فرصة الحركة للمواطنين بتركهم أماكن العمل التي كانوا يعملون فيها وبالتالي مساكنهم التي كانوا يقيمون فيها والتحرك إلى المدن الجديدة حيث تتوفر لهم الحوافز التي تجذبهم إليها، مع ملاحظة أنه لا توجد فوارق عمرانية أو اجتماعية أو اقتصادية تذكر بين المدن الجديدة والمدن القديمة ولا توجد قوانين إسكان مقيدة للإيجارات وبالتالي مقيدة لحرية السكان في التنقل من مسكن لآخر ومن مدينة إلى أخرى كما هو في التجربة المصرية.

وقد أصبح من الصعب حالياً تحديد هوية المدينة الجديدة ، بعد أن تعددت أهدافها واختلفت من دولة إلى أخرى ، ومن فترة زمنية إلى أخرى ، هذه الأهداف التي تراوحت بين تحقيق التنمية في المناطق المتخلفة عن طريق إنشاء أقطاب أو مراكز التنمية؛ أو النمو وتخفيف التكدس السكاني والاقتصادي عن المراكز . والمدينة كائن حي ينمو ويتحرك بما فيها من بشر وبما

يبنى على أرضها من حجر في إطار مستمر من التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. لذلك فمن الصعب إيجاد قاعدة مقنعة تمكننا من تحديد مفهوم المدينة الجديدة.

وتتسم ظاهرة المدينة الجديدة بأنها ظاهرة عامة رغم تباين الاعتبارات الكامنة وراء إنشائها حسب تباين الأنظمة السياسية المختلفة، ومشكلات العصر الذي تنشأ فيه هذه المدن، والظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي تظهر فيها ، وفي الوقت نفسه تعتبر هذه المدن الجديدة انعكاسا لمفاهيم معينة تتعلق بالأيديولوجيات السائدة في المجتمع ، وبطبيعة الحكومة من حيث مركزيتها أو لامركزيتها ، ومن حيث درجة تدخل هذه الحكومة في تسيير الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية ، ومن حيث اتجاهات التنمية (عبدالعال، احمد، ١٩٩١).

وعموماً يمكن تعريف المدن الجديدة على أنها مراكز حضرية جديدة؛ أنشئت لتلعب دور هام في سياسة توزيع السكان والأنشطة الاقتصادية سواء داخل الأقاليم أو بين الأقاليم وبعضها، لتوفير مناطق إضافية لتحقيق التنمية المكانية؛ وبذلك فهي مكون أساسي لأي سياسة تنموية متكاملة.

وفي هذا الإطار يمكن تحديد مفهوم المدينة المصرية الجديدة التي سوف تعتمده الدراسة على أنه " كل مدينة أقيمت أو وضعت خطط إنشائها فيما بعد عام ١٩٢٥ م ، ولم تكن موجودة في الواقع أو الفكر التخطيطي المصري قبل ذلك التاريخ ، الذي يمثل بداية إتجاه الدولة الى إنشاء المدن الجديدة (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ١٩٧٨).

٢-٢ تطورات إنشاء المدن الجديدة في مصر من منظور السياسة السكانية

شهدت بداية الستينات من القرن الماضي الإرهاصات الأولى نحو الاهتمام بالقضية السكانية حيث تبين من نتائج تعداد ١٩٦٠ تجاوز معدل النمو السكاني ٢,٥ ٪ مقارنة بمعدلات النمو التي كانت سائدة خلال النصف الأولي من القرن العشرين والتي تراوحت بين ١-٢ ٪ عبر التعدادات المتعاقبة في ذلك الوقت، وكان علي رأس اهتمامات الدولة العمل علي خفض معدلات النمو السكاني بتشجيع المجتمع علي تنظيم الأسرة، ومن ثم انشأ جهاز تنظيم الأسرة والسكان في عام ١٩٦٥ حيث بدأ البرنامج القومي لتنظيم الأسرة معتمدا علي توفير الخدمات والوسائل اللازمة ونوعية السكان، وبالتالي فقد اقتضت السياسة القومية للسكان في مرحلتها الأولى خلال الفترة من ١٩٦٥-١٩٧٢ علي معالجة بعد واحد فقط من أبعاد المشكلة السكانية وهو بعد النمو السكاني السريع وهو ما عرف في ذلك الوقت بالمدخل الطبي لمواجهه المشكلة السكانية.

ورغم الجهود الكبيرة التي بذلت في هذا المجال في ذلك الوقت إلا أن ظروف الحرب التي أعقبت نكسة ١٩٦٧ وتوجيه الجهود الرئيسي للدولة نحو تحرير تراب الوطن قد أدت إلي تعثر خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومن بينها برنامج تنظيم الأسرة، ونتيجة لذلك فقد ارتفع معدل النمو السكاني مرة أخرى حتى بلغت بلغ حوالي ٢,٨ ٪ في الفترة من ١٩٧٦-١٩٨٦، الأمر الذي أدى إلي زيادة الكثافة السكانية في الحضر وتراجع البنية الأساسية بالمدن وعدم قدرتها علي الوفاء باحتياجات الإعداد المتزايدة من السكان وبالتالي توفير البيئة وتزايد الهجرة من الريف إلي الحضر واستنفدت الأراضي الزراعية الخصبة في الدلتا والوادي وظهور العشوائيات.

وفي أعقاب حرب ١٩٧٣ تبنت الدولة مدخلا تنمويا لمواجهه المشكلة السكانية حيث تم توصيف المشكلة السكانية ليس فقط في النمو السكاني المرتفع،

ولكن أيضا في تدني الخصائص السكانية، وفي سوء التوزيع الجغرافي للسكان ويعتبر عام ١٩٧٤ هو البداية الأولى في التخطيط نمو إنشاء المدن الجديدة حيث تضمنت ورقة أكتوبر التي صدرت بعد حرب ١٩٧٣ من اجل تنمية مصر ديموجرافيا واجتماعيا واقتصاديا وعمرانياً، استراتيجيه شامله لإعادة توزيع السكان وغزو الصحراء و إنشاء مدن جديدة فيها لتوطين كل من السكان والأنشطة حفاظا على الرقعة الزراعية في الوادي والدلتا وقد استهدفت الورقة ما يلي :

- (١) رسم خريطة جديدة لمصر توزع عليها مناطق تركيز السكان والأنشطة بما يتعادل مع قوة العاصمة .
- (٢) تنمية مراكز حضرية جديدة خارج وادي النيل والدلتا لتوطين التصنيع واستيعاب الزيادة السكانية .
- (٣) خريطة اقتصادية جديدة لمصر تحقق التوازن بين توزيع السكان وعائدات التنمية .
- (٤) إعادة هندسة مصر جغرافيا وديموجرافيا وعمرانيا .
- (٥) إعادة دمج الرقعة غير المعمورة مع الحيز المعمور لتعظيم الاستفادة من موقع مصر الجغرافي .

ولقد تمثلت أولى الخطوات الرئيسية للنهضة الحالية لحركة إنشاء المدن والمجتمعات الجديدة في القرار الجمهوري رقم ٢٤٩ لسنة ١٩٧٦ الصادر بتاريخ ١٩٧٦/٦/٤ بتخصيص الأراضي الواقعة بين الكيلو ٤٨ والكيلو ٦٨ من طريق القاهرة / الإسماعيلية الصحراوي لإنشاء أول المجتمعات العمرانية وهي مدينة العاشر من رمضان - وتتلخص أهم الخطوات التطبيقية التي استخدمتها الدولة لتنفيذ سياسة إنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة وتحقيق الأهداف المرجوة منها ما يلي :

- ١- البدء بتخصيص بند من بنود الاستثمار في الخطط القومية الاقتصادية والميزانية العامة للدولة تحت اسم المجتمعات الجديدة .

ب- إدخال اسم التعمير والمجتمعات الجديدة في إطار مسمى وزارة الإسكان وإعادة تشكيل الوزارة وإنشاء قطاع التعمير، والمجتمعات الجديدة، وكذلك إنشاء هيئة التخطيط العمراني .

ج- إصدار القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ والذي نص على إنشاء (هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة) لتكون جهاز الدولة المسئول عن إنشاء هذه المجتمعات الجديدة - كما تضمن ٠ عدداً من التشريعات من أهمها :
- حظر إنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة على الأراضي الزراعية القابلة للاستصلاح الزراعي.

- تتولى هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة تحديد المواقع الملائمة لإنشاء المجتمعات الجديدة والإشراف على إعداد المخططات العامة والتفصيلية لها.

- تقديم التيسيرات والإعفاءات الضريبية والجمركية لمختلف الأنشطة التي تنشأ بالمجتمعات الجديدة.

وقد حدد القانون الأسس التي تستند إليها هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة في تنفيذ سياسة إنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة بحيث تأخذ في الاعتبار الجوانب التالية:

- الاتجاه إلى الصحراء وسيناء لاستغلال أراضيها في إنشاء المدن الجديدة.
- ان تكون المجتمعات الجديدة التي يتم إنشاؤها مكتفية ذاتياً وذات قاعدة اقتصادية صناعية أو زراعية لتوفير فرص العمل.
- يتم إنشاء المجتمعات الجديدة بعيداً عن إقليم العاصمة الكبرى للحد من آثار التكدس السكاني بها.

وقد أنشئت في أعقاب ذلك الهيئة العامة للتخطيط العمراني لتولي تلك المسؤولية، حيث قامت في عام ١٩٧٥ بوضع مشروع خريطة جديدة لتوزيع السكان في مصر جغرافياً.

- خريطة إعادة توزيع السكان في مصر

قامت الهيئة العامة للتخطيط العمراني في إطار تنفيذ إستراتيجية التنمية والتعمير من خلال مشروع إنشاء خريطة جديدة لإعادة توزيع السكان جغرافيا كما سبق الإشارة بوضع خريطة للمدن الجديدة تشمل علي ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى وتشمل مدن الجيل الأول وعددها ٧ مدن
المرحلة الثانية وتشمل مدن الجيل الثاني وعددها ٧ مدن
المرحلة الثالثة وتشمل مدن الجيل الثالث وعددها ٨ مدن

هذا وقد روعي عند اختيار مواقع وأحجام تلك المدن التمييز بين ثلاثة أنواع رئيسية:

١- المدينة الرئيسية وهي تتميز بنسب استيعاب كبيرة للسكان وتقوم علي قواعد ومقومات اقتصادية خاصة بها وتمتع باستقلال مادي وأداري وتبعد مسافة كافية عن المدن والتجمعات التقليدية بالدلتا والوادي، ومن تلك المدن يمكن تمييز مدينة العاشر من رمضان، ومدينة برج العرب الجديدة ومدينة النوبارية الجديدة.

٢- المدينة التابعة وهذه المدن غالبا ما يتم إنشائها حول المدينة الأم بحيث تعتمد عليها إداريا وتخطيطا ومن أمثلتها مدينة ١٥ مايو، ومدينة ٦ أكتوبر ، مدينة بدر ، مدينة العبور

٣- المدينة التوأم وهي علي اتصال دائم بالمدينة الم وتعتمد عليها اقتصاديا وإداريا ومتكامل معها ومن أمثلتها مدينة بني سويف الجديدة، ومدينة المنيا الجديدة ، ومدن أسيوط الجديدة ، مدينة سوهاج الجديدة، ومدن أسوان الجديدة.

وتعتمد علي معرفة المناطق الجغرافية الملائمة لإقامة المجتمعات العمرانية الجديدة، من خلال تحقيق مكاييل:

- تحديد مناطق التنمية والتعمير
- تحديد الركيزة الاقتصادية لكل منطقة
- تقدير الطاقة الاستيعابية لكل منطقة وحجم السكان ونوعية العمالة
- تشجيع الحراك السكاني خارج الوادي
- تحديد المناطق الطاردة ووضع الضوابط اللازمة لتحسين البيئة العمرانية بكافة محاورها الطبيعية والسكانية
- صياغة القرارات ووضع السياسات المحققة لإستراتيجية التنمية والتعمير

وقد تضمنت وثيقة السياسة القومية للسكان التي صدرت في عام ١٩٨٦ في أعقاب إنشاء المجلس القومي للسكان ضمن أهدافها الكمية للفترة ١٩٩١-١٩٩٦ هدفا طموحا للمجتمعات العمرانية الجديدة بان تستوعب ٤٪ من إجمالي السكان في عام ١٩٩١، ٩٪ في عام ١٩٩٦.

وقد تضمنت السياسة القومية للسكان والاستراتيجيات السكانية ذات الصلة للفترة ٢٠٠٢ - ٢٠١٧ ضمن أهدافها الكمية أيضا فيما يختص بإعادة توزيع السكان أن يتم العمل علي زيادة نسبة المساحة المأهولة من ٦,٨٪ في سنة ٢٠٠٠ كسنة أساس إلي ٢٥٪ سنة ٢٠١٧.

ويوضح الجدول رقم (٢-١) الأجيال الثلاثة للمدن الجديدة وتاريخ إنشاء كل منها كما يلي:

الجيل الأول:

الجيل الأول من المدن والمجتمعات الجديدة تتحدد فترته الزمنية منذ منتصف السبعينات وأوائل الثمانينات . ويتضمن سبع مدن هي العاشر من رمضان ، ١٥ مايو ، ٦ أكتوبر ، السادات ، برج العرب الجديدة ، الصالحية الجديدة ، دمياط الجديدة ، مدينة السلام، وقد تنوعت هذه المدن ما بين مدن مستقلة مكتفية ذاتيا،

مثل العاشر من رمضان ، ٦ أكتوبر ، السادات ، برج العرب الجديدة، ومدن أخرى تابعة، مثل مدينة ١٥ مايو.

وأهم ما يميز الجيل الأول للمدن والتجمعات العمرانية الجديدة من الناحية القومية والإقليمية أنه يمثل إطاراً من مراكز الجذب العمراني حول إقليم القاهرة الكبرى والدلتا - حيث تتخذ هذه المراكز مواقع على محاور الطرق الإقليمية الرئيسية وعلى مسافات متباينة من التجمعات العمرانية القائمة - وان كان معظمها يهدف إلى توفير قدر من الاستقلال لهذه المدن والمجتمعات الجديدة .

الحل الثاني:

تحدد الفترة الزمنية لهذا الجيل من المدن ما بين أوائل ومنتصف الثمانينات ويتضمن هذا الجيل سبعة مدن أيضاً هي مدينة بدر والعبور وبنى سويف الجديدة والمنيا الجديدة والنوبارية والشيخ زايد ولقد تنوعت هذه المدن ما بين مدن تابعة كما فى العبور وبدر ومدن توأميه كما فى بنى سويف والمنيا الجديدة ومدن أخرى مستقلة، كما فى النوبارية الجديدة.

ويتميز الجيل الثاني بتوجه الدولة إلى صعيد مصر، والبدء فى إنشاء المدن التوأمية بجوار المدن المكتظة بالسكان والأنشطة التي تعاني مشكلات التضخم والتكدس وقلّة فرص العمل كما فى مدينتي بنى سويف الجديدة والمنيا الجديدة.

الحل الثالث:

بدأ هذا الجيل منذ منتصف الثمانينات - وما زالت مدن ومجتمعات هذا الجيل قيد مراحل التنفيذ المختلفة حتى الآن - وقد أظهر خصائص هذا الجيل ان بعضها من المدن التوأمية لمدن قائمة فى صعيد مصر مثل مدينة أسيوط

الجديدة وطيبه وأن بعضها الآخر يقع داخل نطاق القاهرة الكبرى مثل مدينة الشروق ومدينة القاهرة الجديدة .

وفي النصف الأخير من التسعينات قامت وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية بتغيير جذري في سياسات إنشاء المدن والمرافق والمجتمعات الجديدة وأهدافها تتمثل في الآتي :

أ- الاتجاه نحو زيادة أحجام المدن والتجمعات الجديدة - عما كانت مخططة عليه أصلاً.

ب- تغيير أهداف وإحجام التجمعات العشرة حول القاهرة، وكذلك بزيادة إحجام المدن الجديدة الواقعة في نطاق إقليم القاهرة ويشمل ذلك مدينة ٦ أكتوبر ومدينة الشيخ زايد ومدينة القاهرة الجديدة ومدينة العبور ومدينة بدر وبذلك فقد تغيرت أهداف التجمعات العمرانية، حول القاهرة من كونها إسكاناً لمحدودي الدخل من أجل تخفيض الكثافة السكانية داخل المدن القديمة إلى إسكان الشرائح المتوسطة وفوق المتوسطة والعليا من المجتمع، حيث يصل مجموعة طاقة المدن والمجتمعات الجديدة حول القاهرة الكبرى في المشروع الجديد إلى ما يقرب من ٧ ملايين نسمة، بجانب ما سوف تستوعبه مدينة القاهرة الجديدة مستقبلاً بعد مرحلتها الأولى.

ج- كان المدى الزمني لمدينة الجيل الأول سنة ٢٠٠٢، وبالنسبة لمدينة الجيل الثاني سنة ٢٠٠٧، ثم أصبح الهدف العام للأجيال الثلاثة سنة ٢٠١٧، ومن المستهدف أن يصل عدد المدن الجديدة في مصر إلى ٤٤ مدينة في عام ٢٠١٧، وذلك طبقاً لإستراتيجية التنمية العمرانية بجمهورية مصر العربية، ومع ذلك فقد تم تعديل المدى الزمني للأجيال الثلاثة بعد ذلك ليصبح عام ٢٠٢٢.

**جدول (٢-١)
المدن الجديدة حسب جيل كل مدينة وتاريخ إنشائها**

مدن الجيل الثالث		مدن الجيل الثاني		مدن الجيل الأول	
م	اسم المدينة	م	اسم المدينة	م	اسم المدينة
تاريخ إنشائها	م	تاريخ إنشائها	م	تاريخ إنشائها	م
١٩٨٦	١ الفيوم الجديدة	١٩٨٢	١ العبور	١٩٧٧	١ العاشر من رمضان
١٩٩٢	٢ شمال خليج السويس	١٩٨٢	٢ بدر	١٩٧٨	٢ السادات
١٩٩٩	٢ اسوان الجديدة	١٩٨٧	٢ المنيا الجديدة	١٩٧٨	٣ ١٥ مايو
٢٠٠٠	٤ القاهرة الجديدة	١٩٨٧	٤ بني سويف الجديدة	١٩٧٩	٤ السادس من أكتوبر
٢٠٠٠	٥ أسيوط الجديدة	١٩٨٦	٥ النوبارية الجديدة	١٩٧٩	٥ برج العرب الجديدة
٢٠٠٠	٦ سوهاج الجديدة	١٩٨٩	٦ الشيخ زايد	١٩٨٤	٦ دمياط الجديدة
٢٠٠٠	٧ أخميم الجديدة	١٩٩١	٧ الشروق	١٩٨٢	٧ الصالحية الجديدة
٢٠٠٠	٨ قنا الجديدة				
٢٠٠٠	٩ طيبة الجديدة				

المصدر: هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة

٢-٢ حجم السكان بالمدن الجديدة

يوضح الجدول رقم (٢-٢) عدد السكان بالمدن الجديدة التي ظهر عنها بيانات في التعداد الأخير لعام ٢٠٠٦ حسب رقم الجيل، والمحافظات التي تنتمي إليها تلك المدن، ونسبة سكانها إلي سكان المحافظة. ويلاحظ من الجدول أن إجمالي عدد السكان الذي استوعبته المدن الجديدة حتي عام ٢٠٠٦ قد بلغ ٩٠٢٧٦٤ نسمة، ويمثل هذا العدد ٢,٤٪ فقط من إجمالي سكان تلك المحافظات، الأمر الذي يعني أن الجهود المتصلة لمدة ثلاثين عاما وكم الاستثمارات التي تم إنفاقها في إنشاء تلك المدن لم يساهم في إعادة توزيع السكان خارج الدلتا والوادي الضيق سوي بتلك النسبة شديدة التواضع.

جدول رقم (٢-٢)

عدد السكان بالمدن الجديدة حسب المحافظات ونسب السكان الى إجمالي سكان المحافظة ورقم الجيل، تعداد ٢٠٠٦

المحافظات*	عدد سكان المحافظة	المدينة	رقم الجيل	عدد سكان المدينة	عدد السكان عند اكتمال النمو (بالآلف)	نسبة سكان المدن الجديدة إلى سكان المحافظة	نسبة الاستيعاب في ٢٠٠٦
القاهرة	٦٧٥٨٥٨١	القاهرة الجديدة	٢	١٢٢٢٣٢٩	٦٠٠٠	١,٨١	٢,٠٤
الإسكندرية	٤١٢٣٨٦٩	برج العرب الجديدة	١	٤١٦٦١	٥٧٠	١,٠١	٧,٣١
السويس	٥١٢١٢٥	مدينة الشروق	٢	٢٢٥٧٠	٥٠٠	٤,٤١	٤,٥١
حلوان	١٧١٣٣٧٨	مدينة ١٥ مايو	١	٩٠٧٤٠	٥٠٠	٥,٣٠	١٨,١٥
		مدينة بدر	٢	١٧١٥٨	٤٥٠	١,٠٠	٢,٨١
٦ أكتوبر	٢٥٨١٠٥٩	السادس من أكتوبر	١	١٤٠٩٣	٥,٥٠٠	٥,٩٧	٢,٨٠
		مدينة الشيخ زايد	٢	٢٩٤٢٢	٦٧٥	١,١٤	٤,٣٦
دمياط	١٠٩٧٣٣٩	دمياط الجديدة	١	٢٧٠٢٨	٢٥٠	٢,٤٦	٧,٧٢
الشرقية	٥٢٥٤٠٤١	العاشر من رمضان	١	١٢٥٩٢٠	٢,١٠٠	٢,٣٥	٢,٦,٠٠
		الصالحية الجديدة	١	١٨٩٥٧	٧٠	٠,٣٥	٢٧,٠٨
المنوفية	٣٢٧٠٤٢١	مدينة السادات	١	١٤٣٠٧٥	٥٠٠	٤,٣٧	٢٨,٦٢
البحيرة	٤٧٤٧٢٨٣	النوبارية الجديدة	٢	٣٩٢٤٠	٤٠	٠,٨٣	٩٨,١٠
الإسماعيلية	٩٥٣٠٠٦	العبور	٢	٤٣٦٠٠	٦٠٠	٤,٥٧	٧,٢٧
بنى سويف	٢٢٩١٦١٨	بنى سويف الجديد	٢	١٧٩٢١	١٩٠	٠,٧٨	٩,٤٣
المنيا	٤١٦٦٢٩٩	المنيا الجديدة	٢	٤٥٦٧	٢٥٠	٠,١١	١,٣٠
أسيوط	٣٤٤٤٩٦٧	أسيوط الجديدة	٣	١٧٦١	٧٥٠	٠,٠٥	٠,٢٣
سوهاج	٣٧٤٧٢٨٩	سوهاج الجديدة	٣	٥٧	١٢٠	٠,٠٠١	٠,٠٥
أسوان	١١٨٦٤٨٢	أسوان الجديدة	٣	٣٦٥٥	٧٠	٠,٢٢	٠,٧٩
إجمالي الجمهورية	٧٣٧٩٨٠٣١			٩٠٢٧٦٤	١٩٢٣٥	١,٢٤	٤,٧

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان، ٢٠٠٦
* طبقاً للتقسيم الإداري الوارد في تعداد ٢٠٠٦

ويلاحظ من الجدول أن المدينة التي استوعبت أكبر عدد من السكان هي مدينة السادس من أكتوبر حيث بلغ عدد سكانها ١٥٤٠٩٣ نسمة وتشكل هذه النسبة حوالي ٦٪ من إجمالي سكان محافظة ٦ أكتوبر، وتأتي في المرتبة الثانية من حيث حجم السكان مدينة السادات بعدد ١٤٣٠٧٥ نسمة بنسبة ٤,٤٪ من إجمالي سكان محافظة المنوفية، وتأتي في المرتبة الثالثة مدينة العاشر من رمضان حيث بلغ عدد سكانها ١٢٥٩٢٠ نسمة بنسبة ٢,٣٪ من إجمالي سكان محافظة الشرقية وهي كلها من مدن الجيل الأول، وتأتي في المرتبة الرابعة مدينة القاهرة الجديدة حيث بلغ عدد سكانها ١٢٢٣٣٩ نسمة بنسبة ١,٨٪ من إجمالي سكان محافظة القاهرة وهي من مدن الجيل الثالث، وفيما عدا تلك المدن الأربع فإن أعداد السكان بباقي المدن وعددها ١٤ مدينة فقد تراوح عدد سكانها بين ٥٧ نسمة في مدينة سوهاج الجديدة و ٩٠٧٤٠ نسمة في مدينة ١٥ مايو.

هذا ويوضح الجدول أيضا عدد السكان المستهدف لكل مدينه عند اكتمال نموها وهو يمثل الطاقة الاستيعابية التي صممت على أساسها الكتلة العمرانية والبنية الأساسية والمرافق المختلفة لكل مدينه، وقد بلغ هذا العدد المستهدف للمدن الموضحة بالجدول ١٩,٣٣٥ نسمة. وبمقارنه هذا العدد بإجمالي عدد السكان الفعلي لتلك المدن طبقا لتعداد ٢٠٠٦، أى بعد ثلاثة عقود من تاريخ البدء في إنشائها والذي بلغ ٩٠,٣ الف نسمة، فهذا يعنى أن نسبه ما تحقق من إنجاز قد بلغت ٤,٧٪ فقط من المستهدف، الأمر الذى يعكس قصورا شديدا عن تحقيق الهدف الرئيسي من إنشاء المدن والمجتمعات العمرانية الجديدة ألا وهو خلخله السكان في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية في المساحة المأهولة بالدلتا والوادي الضيق وبالتالي إعادة توزيع السكان وتحقيق توزيع جغرافي متوازن.

ومن ناحية أخرى إذا نظرنا إلى نسبة تحقيق المستهدف من الطاقة الاستيعابية للسكان على مستوى كل مدينه على حده فسوف نلاحظ وجود تفاوتات شديدة فى هذه النسبة بين المدن المختلفة، فعلى سبيل المثال حققت مدينه النوبارية الجديدة أعلى نسبة استيعاب للمستهدف حيث بلغت ٩٨٪ فى عام ٢٠٠٦، وبالتالي فهى المدينه الوحيدة بين تلك المدن التى حققت المستهدف السكاني بالكامل حالياً، ويأتي فى المرتبة الثانية مدينه السادات رغم أن نسبة المحقق من طاقتها الاستيعابية لم يتجاوز ٢٩٪ فقط، وتليها مدينه الصالحية الجديدة بنسبه ٢٨٪، ثم تأتي فى المرتبة الرابعة مدينه ١٥ مايو بنسبه استيعاب قدرها ١٨٪ فقط، وفيما عدا هذه المدن الأربع فإن نسبة المحقق من الطاقة الاستيعابية المخططة فى باقى المدن تبدو متواضعة للغاية حيث تتراوح بين أقل من ١٪ إلى ٤,٥٪ فى عشره مدن ، وبين ٧٪ إلى ٩٪ فى أربعة مدن.

ويوضح الجدول رقم (٢-٣) تطور الكثافة السكانية بالمدين الجديدة فى تعدادي ١٩٩٦ و ٢٠٠٦ ، حيث نلاحظ تضاعف الكثافة السكانية خلال تلك الفتره فى جميع المدن بدون استثناء وبدرجات متفاوتة مع تدفق الوافدين الجدد للإقامة بها، إلا أنها مازالت تقل كثيرا عن نظيرتها فى محافظات مصر، حيث أنها مازالت بعيدة تماما عن تحقيق مستهدفاتها السكانية، وقد بلغت الكثافة السكانية أعلى مستوى لها فى عام ٢٠٠٦ فى مدينه النوبارية الجديدة حيث بلغت ٤٩٠٥ فرد فى الكيلومتر المربع ، و تأتي فى المرتبة الثانية مدينه الصالحية الجديدة حيث تجاوزت ٢٧٠٠ فرد، ثم فى المرتبة الثالثة مدينه ١٥ مايو بحوالي ٢٦٠٠ فرد، وتليها فى المرتبة الرابعة مدينه دمياط الجديدة بكثافة قدرها حوالي ١٠٠٠ فرد فى الكيلومتر المربع، وفيما عدا تلك المدن الأربع فإن الكثافة السكانية مازالت متواضعة جدا حيث تتراوح بين ١١٠-٥٠٠ فرد فى عشره مدن.

جدول رقم (٢-٢)

تطور الكثافة الكلية والكثافة العمرانية في المدن الجديدة
خلال الفترة (١٩٨٦-٢٠٠٦)

تطور الكثافة السكانية الكلية (فرد/كم ^٢)		اسم المدينة	مسلسل
٢٠٠٦	١٩٩٦		
٢١٦,٤	١٢٠,٢	العاشر من رمضان	١
٢٨٦,٢	٢٧,٢	السادات	٢
٢٥٩٢,٦	١٨٧٣,١	١٥ مايو	٣
٣٧٧,٧	٨٦,٧	٦ أكتوبر	٤
١٨٥,٢	٣١,٣	برج العرب الجديدة	٥
١٠٠١	٢٤١,٥	دمياط الجديدة	٦
-	-	الصالحية الجديدة	٧
٦٤١,٢	١٤,٧	مدينة العبور	٨
٢٣٥	٣,٤	مدينة بدر	٩
١٨,٤	٠,٣	المنيا الجديدة	١٠
١١٠	١,٣	بنى سويف الجديدة	١١
٤٩٠٥	١١٠,٦	النوبارية الجديدة	١٢
٧٣٥,٦	-	الشيخ زايد	١٣
٤٩٦	-	الشروق	١٤
٤٣٥,٤	-	القاهرة الجديدة	١٥
١٥,٢	-	اسيوط الجديدة	١٦

المصدر: بيانات تعدادى ١٩٩٦ و ٢٠٠٦، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الهيئة العامة للتخطيط العمرانى، ديسمبر ٢٠٠٢.

ويوضح الجدول رقم (٢-٤) المساحة الكلية والكتلة العمرانية المخططة بالفدان، والمنفذ منها حتى عام ٢٠١١ حسب نوع النشاط، ويلاحظ من الجدول تفاوت نسبة مساحة الكتلة العمرانية إلى المساحة الكلية بين المدن المختلفة حيث تبلغ ١٠٠٪ فى مدينة الصالحية الجديدة والشيخ زايد، ٩٦٪ فى القاهرة الجديدة، ثم تنخفض الى ٦٨,٥٪ فى العاشر من رمضان، و ٦٠٪ فى مدينة ١٥ مايو، و ٥٥٪ فى مدينة برج العرب الجديدة، وتتراوح فى المدن الباقية بين ٥٪ و ٥٢٪، هذا كما تتوزع الكتلة العمرانية فيما بين النشاط السكنى والنشاط الصناعى والنشاط

الخدمي بنسب متفاوتة وان كان النشاط السكنى يستوعب المساحة الأكبر من الكتلة العمرانية .

جدول رقم (٤-٢)

المساحة الكلية والكتلة العمرانية (بالفدان) بالمدن الجديدة حسب نوع النشاط والمنفذ منه حتى ٢٠١١

(الأرقام بالآلاف)

م	اسم المدينة	المساحة الكلية	مساحة الكتلة العمرانية				المخطط	% المنفذ
			المنفذ					
			السكنى	الصناعى	الخدمي	جملة		
١	العاشرون رمضان	٩٥	٦٥,١	١٢	٢٦	١٢	٧٨,٢٤	
٢	١٥ مايو	١٢	٧,٢	١,٧	٠,٢	٢,٥	٤٧,٩٤	
٣	السادات	١١٩,٤	٢٤	١٠	٨	٦	١٠٠	
٤	٦ أكتوبر	١١٩,٢	٦١,٥	٢٦,٥	٩	٢٠,٤	٩٠,٨٩	
٥	برج العرب الجديدة	٤٧,٥	٣٦,٢	٦,٩	٦,٢	٩,٧	٨٧,١	
٦	دمياط الجديدة	٣٠	٦,٥	١,٩	٠,٦	١,٥	٦١,٥	
٧	الصالحية الجديدة	١,٦	١,٦	٠,٥	٠,٦	٠,٥	١٠٠	
٨	مدينة بدر	١٨,٥	١٢,٢	٥,٤	٢,٦	٢,٥	٨٥,٣٦	
٩	مدينة العبور	٣١,٥	١٢,٥	٥,٣	٢,٧	٣,٤	٩١,٢	
١٠	النوبارية الجديدة	١,٨	-	٠,٢	٠,٢	٠,٢	-	
١١	بنى سويف الجديدة	٢٨	٥,٥	٢,٢	١,١	٢,٢	١٠٠	
١٢	المنيا الجديدة	٢٤,٦	-	٢,٢	٠,٢	١,٢	-	
١٣	الشروق	١٢	-	٨	١,٩	٢,١	-	
١٤	الشيخ زايد	١٠,٤	١٠	٧,٧	١,٦٥	٠,٦٥	١٠٠	
١٧	القاهرة الجديدة	٧٠	٦٧	٤٣,٥	١,٢	١٨,٢	٩٣,٨	
١٩	اسيوط الجديدة	٣٠,٣	٣,٢	١,٦	٠,٩	٠,٧	١٠٠	
٢١	سوهاج الجديدة	٣٠,٨	١,٥	٠,٨	٠,٢	٠,٤	٩٣,٣	

المصدر: هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة ، تحديث مايو ٢٠١١ www.urban-comm.gov.eg

النشاط الخدمى: يشمل تعليمية - صحية - ثقافية - دينية - ترفيهية - تجارية

أما بالنسبة لنمو الكتلة العمرانية في تلك المدن فقد استكملت بعضها المستهدف من الكتلة العمرانية بنسبة ١٠٠٪ وهي مدينة السادات والصالحية الجديدة بنى سويف الجديدة والشيخ زايد، كما تجاوزت نسبة المنفذ ٩٠٪ في مدينة ٦ أكتوبر والعبور والقاهرة الجديدة وسوهاج الجديدة. بينما هناك بعض المدن التي مازالت في مراحلها الأولى من استكمال الكتلة العمرانية.

٤-٢ دراسة حالة لبعض المدن الجديدة

مراحل تنمية المدن الجديدة

أنشئت المدن الجديدة في مصر وفق إستراتيجيات قومية إقليمية تهدف إلى توزيع كل من السكان والأنشطة المختلفة كما سبق أن ذكرنا، إلا أنه لم يكن هناك منظور شامل يجمع هذه المدن في إطار فكر استراتيجي متكامل. وعلى ذلك اختلف تطبيق تلك الإستراتيجيات حسب ظروف وطبيعة كل مدينة، فكان لكل مدينة إستراتيجية خاصة بها قامت على أساسها وتم تخطيطها طبقاً لهذه الإستراتيجية، وكمثال على ذلك مدينة ٦ أكتوبر ومدينة العاشر من رمضان حيث اعتمدا على الأنشطة الصناعية كقاعدة اقتصادية أساسية بالإضافة إلى مشروعات الإسكان الاستثمارية والمشروعات الخدمية والترفيهية، بعكس مدينة ١٥ مايو التي قامت على أساس أنها مدينة سكنية للعاملين في المنطقة الصناعية بحلوان (تولان، نهى، ١٩٧٩).

المرحلة الأولى:

اعتمدت على تنمية المدن الجديدة حول القاهرة مثل مديني ٦ أكتوبر والعاشر من رمضان والتجمعات شرق الطريق الدائري وذلك للمساهمة في حل مشاكل القاهرة.

المرحلة الثانية:

تنمية المدن الجديدة علي مستوى الجمهورية وذلك في مناطق التعمير المختلفة الآتية:

- مدينة دمياط الجديدة التي تخدم مدينة وميناء دمياط ومدن شمال الدلتا.
- مدينة برج العرب للمساهمة في حل مدينة الإسكندرية.
- مدن الصعيد وهي بني سويف الجديدة، والمنيا الجديدة، وأسيوط الجديدة، وأخميم الجديدة، وأسوان الجديدة، وذلك للحد من الهجرة المتدفقة من الصعيد إلى القاهرة والإسكندرية، ورفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي، والقضاء على المشاكل الاجتماعية المنتشرة بتلك المناطق.

المرحلة الثالثة:

إقامة المشروعات الكبرى، حيث اتجهت الدولة نحو عمل مشروعات كبرى في الصحراء، وخلال مراحل هذه المشروعات يتم إنشاء مدن جديدة . تقوم على قواعد اقتصادية تتفق مع الإمكانيات الطبيعية المتاحة في مواقع إنشائها . لخدمة تلك المشروعات مثل مشروع شمال خليج السويس، شبه جزيرة سيناء، ومشروع شرق العوينات، ومشروع ترعة السلام، وأخيرا مشروع جنوب الوادي(توشكي).

ويهدف هذا الجزء من الدراسة إلى تحليل أوضاع أربعة مدن هي السادس من أكتوبر، والعبور، والعاشر من رمضان وبدر، ودراسة النمو العمراني بهم. وقد تم اختيار مدينتي ٦ أكتوبر والعبور كمدن توابع ومدينتي العاشر من رمضان وبدر كمدن مستقلة، وأيضا فمدينتي أكتوبر والعاشر من مدن الجيل الأول ومدينتي بدر والعبور من مدن الجيل الثاني، وذلك كمثال للتعرف علي الضوابط والاشتراطات ودراسة وتحليل الوضع الراهن لهذه المدن الجديدة، ومدى تحقيقها لأهداف إنشائها.

٢-٤-١ مدينة السادس من أكتوبر

مدينة السادس من أكتوبر هي احدي مدن الجيل الأول التي تم التخطيط لها كمدينة تابعة، وقد صدر القرار الجمهوري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٧٩ بإنشاء المدينة، وبعد ذلك صدر القرار الجمهوري رقم ١٩٢ لسنة ٢٠٠٠ لامتداد المدينة.

وتتمتع مدينة ٦ أكتوبر بموقع متميز من الناحيتين الطبيعية والبيئية حيث تقع شمال غرب مدينة القاهرة وتطل علي منطقة الأهرام السياحية التي تبعد عنها حوالي ١٧ كم، كما تبعد حوالي ٣٨ كم من وسط القاهرة ولها مدخلان، مدخلها الأول الرئيسي بالكيلو ٢٥ طريق القاهرة / الإسكندرية الصحراوي، والثاني عند الكيلو ١٩ طريق القاهرة / الفيوم ليربطه بالطريق الدائري . وتقع علي محاور "القاهرة / الفيوم"، " القاهرة / الواحات"، " القاهرة / الإسكندرية"، " القاهرة / الوجه القبلي"، و كذا "محور ٢٦ يوليو" الذي انشأ حديثا(عام ١٩٩٩)، بالإضافة إلي الطريق الدائري، لتكون بذلك ركيزة عمرانية واقتصادية . (رياض، نشوة محمد، ٢٠٠٦).

وبلغت المساحة الإجمالية للمدينة عند صدور القرار الخاض بإنشائها حوالي ٣٦٠ كم^٢، وتمثل الكتلة العمرانية منها حوالي ٥٢ كم^٢، ويشكل الحزام الأخضر نحو ٣٠٨ كم^٢ (وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة والإسكان والمرافق- ١٩٨٩)، ونتيجة للامتدادات والتوسعات فقد بلغت المساحة الإجمالية للمدينة حوالي ٤٠٨ كم^٢، تمثل الكتلة العمرانية منها حوالي ٢٩٥ كم^٢، وذلك طبقا لقرار عام ٢٠٠٠ وقد تم تخطيط المناطق العمرانية للمدينة على شكل شريطي يتوسطه المحور المركزي الذي يحتوي خدمات وسط المدينة متعامداً علي الأحياء السكنية؛ وتعتبر المدينة ٦ أكتوبر مدينة سياحية سكنية صناعية تعليمية وطبية في آن واحد.

وكان المخطط الأصلي لمدينه ٦ أكتوبر أن تنشأ كمدينه تابعه لتستوعب النمو العمراني للقاهرة من جهة الغرب، واستهدف عدد سكان ٣٥٠ ألف نسمة يصل إلي ٥٠٠ ألف نسمة عند اكتمال نمو المدينة وتم تعديل عدد السكان المستهدف ليصبح ٢,٥ مليون نسمة سنة ٢٠١٢ (سنة الهدف اكتمال نمو المدينة). وتكون المخطط الأصلي للمدينة (عام ١٩٧٩) من ١٢ حي سكني ومنطقة صناعية كبيره تضم مختلف نوعيات الصناعة ومنطقه سياحية تحتوى على عدد كبير من النوادي الرياضية والقرى السياحية ومستوى إسكان فاخر بالإضافة مناطق إسكان فوق متوسط، هذا بالإضافة إلى المناطق الترفيهية الكبرى؛ مع الحفاظ على مساحات خضراء شاسعة.

تم عمل امتدادات كثيرة لمدينه ٦ أكتوبر وتم تعديل المخطط بتصميم الامتدادات العمرانية لها حتى شملت معظم الكردون لتستوعب عدد السكان المستهدف، فامتدت شمالاً بمشروعات إسكان وشرقاً مشروعات إسكان سياحي وتشمل القرى السياحية والمشروعات السياحية والأندية الاجتماعية والرياضية، والجنوب الشرقي مشاريع استثمارية، وغرباً امتداد صناعي ومناطق خضراء، وتنمية زراعية في أقصى الشمال أما أقصى الجنوب فتم فيه التخطيط لمناطق استخدامات مختلفة (مقابر إسكان عمالي - مناطق سكنيه مختلفة المستويات بخدماتها المختلفة، هذا بالإضافة للمشاريع القومية الكبرى كمدينه الإنتاج الإعلامي وسوق الجملة) بالإضافة إلي الجامعات والنوادي والمشاريع الترفيهية مثل مدينة دريم بارك. كما تم إضافة بعض الاستعمالات للمخطط العام كالجامعات والمعاهد.

أوضح تقرير الوضع الراهن لمدينة السادس من أكتوبر (المجموعة الاستشارية،

٢٠٠٣) أن أهم ما يعاني منه سكان مدينة ٦ أكتوبر من مشاكل تتمثل في:

- كبر حجم المدينة وبعثرة التنمية فيها فتبدو كجزر منعزلة تفصل بينها مسافات كبيرة.

- عدم توافر المواصلات بدرجة كافية، وتعتبر أهم مشكلة تواجه سكان المدينة عدم ربطها بالقاهرة الكبرى (المدينة الأم) بوسائل النقل العام بصفة مستمرة؛ وارتفاع تكلفتها بالإضافة إلي عدم الربط بين أجزاء المدينة وبعضها.
- عدم توافر بعض الخدمات بالمعدل الكافي وانخفاض المستوي النوعي لبعضها مثل الخدمات الصحية ، والتعليمية، والترفيهية.....
- عدم اكتمال مشاريع الصرف الصحي بالمدينة.

بالرغم من كون مدينة ٦ أكتوبر مدينة تابعة إلا أنها مدينة صناعية ، ويشكل النشاط الصناعي بها قاعدة إستراتيجية أساسية وذلك تعارضاً مع الفكر النظري للمدينة التابعة؛ وتقع المنطقة الصناعية في أقصى الجنوب الغربي بمساحة حوالي ٢٥٠٠ فدان وفقاً لمخطط عام (الدراسات الاستشارية، هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، ٢٠٠٣) ١٩٨٠، ووصلت مساحة المنطقة الصناعية إلي ٨٩٠٠ فدان؛ وقد أثر توفر فرص العمل والمسكن ومحاور الطرق السريعة التي تربط المدينة بما حولها أثراً كبيراً علي تنمية المدينة وزيادة عدد السكان خاصة بعد عمل محور ٢٦ يوليو. وقد بلغ عدد المصانع المنتجة بالمدينة ٧٨٠ مصنعاً، توفر هذه المصانع ٧٧٦٠٠ فرصة عمل . كما بلغ عدد المصانع تحت الإنشاء ٣٧٧ مصنعاً من المنتظر أن توفر ٣٤١٩٣ فرصة عمل وبذلك تصل فرص العمل التي يمكن توفيرها بالمدينة نحو ١١١٨٠٠ فرصة عند اكتمال إنشاء المصانع (مركز المعلومات، ٢٠٠٥) ، هذا بخلاف فرص العمل التي توفرها المناطق الخدمية والتعليمية والتجارية بالمدينة.

وتتميز مدينة السادس من أكتوبر بتوفير قدر من الخدمات علي مستوي القطاع الخاص في مجال التعليم الجامعي مثل جامعة ٦ أكتوبر، وجامعة مصر للعلوم الحديثة والآداب، وأكاديمية أخبار اليوم، وأكاديمية الأهرام الكندية، هذا بخلاف المعاهد العليا، وأيضاً في مجال الخدمات الترفيهية مثل دريم بارك

وماجيك لاند، وفي مجال الخدمات الصحية مثل مستشفى دار الفؤاد ومستشفى الأمل...، ومع ذلك المدينة تفتقر إلي الخدمات المكملة لهذه النوعية من الأنشطة (مثل إسكان طلبة) مما ترتب عليه تعديل في استعمالات الأراضي بالمخطط العام من استعمالات سكنية إلي ما تطلبت هذه الأنشطة، أو تداخل بين الأنشطة المستحدثة والأنشطة القائمة مسببا حدوث الكثير من المشاكل؛ أما بالنسبة للخدمات علي مستوى المدينة والأحياء والمجاورات (تجارية- تعليمية- صحية- دينية-...) فقد تم توفير البعض منها ولكن نتيجة لعدم تزامن البرنامج التنفيذي للإسكان مع الخدمات توجد بعض المجاورات غير أهلة بالسكان تم تنفيذ الخدمات بها؛ وأخري أهلة بالسكان ولكن تأخر تنفيذ بعض الخدمات الأساسية بها كالمدارس التي تخدم الاحتياجات اليومية المستمرة للسكان، ويتطلب ذلك تنقلهم للحصول علي احتياجاتهم، أو أنه تم تنفيذ هذه الخدمات ولم يتم تشغيلها.

وخلاصة القول فإن مدينة ٦ أكتوبر حققت نمواً محدوداً في عدد السكان المقيمين، بينما حققت نمواً ملحوظاً في الإسكان والصناعة وهي توفر فرص عمل لنسبة كبيرة من المقيمين بها وهناك عمالة وافدة وعمالة ذاهبة للمدينة الأم؛ كما أنها توفر الخدمات التعليمية (مدارس و جامعات) ، وبالرغم من ذلك فما زالت تفتقر لبعض الخدمات الأساسية مما يتعارض مع تحقيق أهداف إنشائها بدرجة كاملة.

٢-٤-٢ مدينة العاشر من رمضان

تعتبر مدينة العاشر من رمضان من مدن الجيل الأول وتم إنشائها بقرار رئيس الجمهورية رقم (٢٤٩) لعام ١٩٧٧ . وتقع مدينة العاشر من رمضان على طريق القاهرة الإسماعيلية الصحراوي عند الكيلو ٤٦ من القاهرة وتبعد عن مدينة بلبس ٢٠ كيلو . تبلغ المساحة الإجمالية للمدينة ٩٥ ألف فدان . من المستهدف أن يصل عدد السكان بالمدينة إلى ٢,١ مليون نسمة عام ٢٠١٧ .

وقد أعتد الفكر التخطيطي للمدينة باعتبارها قطب تنموي جاذب علي امتداد الصحراء المحيطة بها. وتنقسم مساحة مدينه العاشر من رمضان إلى الحزام الأخضر بمسطح ٣٣٢ كم^٢ والكتلة العمرانية بمسطح ٥٦ كم^٢ أي حوالي ١٣٤٠٨ فدان، وحددت استخدامات الأراضي في المدينة لتحقيق الغرض المطلوب منها وللتوافق مع الهيكل الاجتماعي والاقتصادي للمدينة، وتنمو المدينة على أربع مراحل تشمل كل مرحله عدد ٤ أحياء ويستوعب الحي السكني حوالي ٣٠-٤٠ ألف نسمة.

يفصل طريق القاهرة/الإسماعيلية الصحراوي المنطقة الصناعية عن الكتلة العمرانية للمدينة والتي تشمل على الصناعات الكبيرة والمستقلة. تنمو المدينة في تشكيل مفتوح من الجنوب للشمال الغربي وهي متماثلة حول محور طولي يمثل مركز المدينة وتتماثل المدينة في تشكيلها وعدد مجاورات أحيائها لكل مرحله حوله.

وتنقسم المدينة إلى ٤ مراحل كما يلي :-

- المرحلة الأولى ١٥٠ ألف نسمة - المرحلة الثانية ١٤٠ ألف نسمة.
- المرحلة الثالثة ١٣٠ ألف نسمة - المرحلة الرابعة ٨٠ ألف نسمة.

"ويتمشى تخطيط مدينه العاشر من رمضان مع مراحل تنفيذ المخطط العام لها وطبقا لمراحله، حيث تم الانتهاء من المرحلة الأولى والثانية في نفس المواعيد المخططة لها وجارى البدء في المرحلة الثالثة وتنفيذ تخطيط الرابعة في ذات الاتجاه. وقد تم تحديث المخطط العام الأصلي للمدينة لاستيعاب المتطلبات والمتغيرات المحيطة بالمدينة. فتم عمل امتدادات في عكس الاتجاه المخطط للمدينة علي طريق الإسماعيلية وكذلك امتدادات غرب طريق بلبس، أما المنطقة الصناعية والتي تتمشى مع مراحل المخطط العام إلا أن معدلات النمو بها أسرع بكثير حيث تم الانتهاء من المنطقة الصناعية وامتدادها، وتم

إضافة مساحات جديدة وامتدادات للمنطقة الصناعية لكثرة الطلب عليها حيث تعتبر مدينته العاشر من رمضان من أولى قلاع الصناعة الحديثة في ج.م.ع." (رياض، نشوة محمد صلاح الدين، ١٩٨٩).

وقد أوضح تقرير عن الوضع الراهن لمدينة العاشر من رمضان (المجموعة الاستشارية، ٢٠٠٣) أن أهم المشاكل التي يعاني منها سكان المدينة هي :

- مشكلة سوء الصرف الصحي مما يعكس مدي التدهور الذي أصاب شبكات الصرف الصحي وعدم توفر الصيانة اللازمة مع طول مدة إشغال الوحدات السكنية التي وصل بعضها إلي ٢٥ عام.
- مشكلة عدم توافر بعض الخدمات مثل الخدمات الصحية والترفيهية ووسائل النقل.
- مشكلة التلوث البيئي ويرجع هذا لوجود منطقة صناعية عملاقة ينتج عن مصانعها انبعاثات ملوثة للبيئة لتداخل بعض المناطق الصناعية مع المناطق السكنية.
- مشكلة سوء الخدمات التعليمية متمثلة في عدم صيانة المباني التعليمية وانخفاض عدد المدرسين.
- مشكلة العزلة عن الآخرين ويمثل عدم توافر وسائل النقل للربط الداخلي بين أجزاء المدينة احد أسبابها.
- مشكلة عدم توافر الأسواق التجارية.
- مشكلة عدم توافر المواصلات التي تربط المدينة بما حولها من مدن قائمة (المدينة الأم) وتربط أحياء المدينة بعضها لبعض.

حققت مدينة العاشر من رمضان نمواً في عدد السكان المقيمين بها من ٨٥٠٩ نسمة عام ١٩٨٦ إلى ٤٧٨٣٣ عام ١٩٩٦ إلى ١٢٥٩٢٠ عام ٢٠٠٦، إلا أن هذا النمو لم يحقق المعدل المخطط.

ويتميز موقع المدينة بأنه ملتقى شبكة طرق رئيسية تربط بينها وبين القاهرة والإسماعيلية والسويس وبلبيس. حيث تم اختيار موقع مدينة العاشر من رمضان خارج نطاق القاهرة الكبرى في منطقة صحراوية تتوسط ثلاث أقاليم هي إقليم القاهرة الكبرى، وإقليم شرق الدلتا، وإقليم قناة السويس، وكان الهدف التخطيطي للمدينة اختيار موقع تكون المسافات بينه وبين المدن المحيطة بعيدة بقدر كاف لخلق مجتمع مستقل ذو اكتفاء ذاتي.

ونظراً لوقوع المدينة علي طريق القاهرة/ الإسماعيلية الصحراوي فقد أصبح محوراً للتنمية امتدت إليه حركة التعمير والاستصلاح، وأصبحت المدينة تمثل حلقة وسطي لهذا المحور وقريبة من كلا من القاهرة وامتدادها من جهة ومن الإسماعيلية ومناطق الاستصلاح بالصالحية من جهة أخرى وهذا يتعارض مع الفكر التخطيطي الأصلي للمدينة.

وبالرغم من توافر شبكة من الطرق السريعة تربط المدينة بالمدن المحيطة إلا أنه نتيجة لعدم توافر وسائل الانتقال والمواصلات بصورة منتظمة فقد تأخرت تنمية المدينة وانخفض عدد السكان بها عن المستهدف تحقيقه.

وتعتبر مدينة العاشر من رمضان مدينة صناعية وتحتل مكانة متميزة حيث بلغت معدلات النمو الصناعي فيها معدلات زيادة أكثر من المتوقع بينما جاءت معدلات النمو السكاني منخفضة.

بلغت المساحة الصافية للمنطقة الصناعية (بعد خصم الطرق والمسطحات الخضراء) حوالي ١١ كم^٢ طبقاً للمخطط الأصلي للمدينة وعدل التخطيط عام ١٩٩٨ لتصل المساحة الصافية للمناطق الصناعية إلي ٢٩,٥ كم^٢ (وزارة الإسكان والمرافق، ١٩٩٩).

وقد روعي أن تكون الصناعات الثقيلة والمتوسطة والخفيفة هي الأساس الاقتصادي لتنمية المدينة، مع تشجيع الصناعات الصغيرة كلما أمكن ذلك مما يؤدي لتوفير فرص عمل وإقامة تتصف بالدوام والاستمرار (الدراسات الاستشارية، ٢٠٠٢). وقد بلغ عدد المصانع المنتجة بالمدينة ١١٩٢ مصنعاً، توفر ١٤٠٥٠١ فرصة عمل. كما يصل عدد المصانع تحت الإنشاء لنحو ٢٥٨ مصنعاً من المنتظر أن توفر ١٢١٩٧ فرصة عمل وبذلك تكون فرص العمل التي يمكن توفيرها حوالي ١٥٢٦٩٨ فرصة عند اكتمال إنشاء المصانع (مركز المعلومات، ٢٠٠٥)، هذا بخلاف فرص العمل التي توفرها المناطق الخدمية والتعليمية والتجارية بالمدينة؛ كما أن هناك الكثير من العمالة الغير مقيمة والوافدة من الخارج في رحلات عمل يومية.

وبالنسبة للخدمات بمدينة العاشر من رمضان فقد حاول المخطط العام لمدينة العاشر من رمضان، خلق نوع من المنافسة بينها وبين المدن المحيطة بها والواقعة في منطقة الدلتا المكتظة بالسكان وذلك عن طريق زيادة نصيب الفرد من مسطح الخدمات فجاءت مبالغ فيها كالخدمات المفتوحة. لوحظ من تقييم أداء المرحلتين الأولى والثانية أن الكثير من خدمات مركز المدينة لم تخرج لحيز التنفيذ لذا يعتمد السكان المقيمين علي خدمات مركز الحي الأول والذي لم يكتمل هو الآخر ليلبي احتياجاتهم الضرورية؛ وهناك بعض الخدمات تم تنفيذها ولم يتم تشغيلها؛ كل ذلك ساعد علي انخفاض عدد السكان المقيمين وساعد علي عدم تشجيع الاستيطان بالمدينة؛ كما ظهرت مشكلة صعوبة الحصول علي الخدمة نظراً لبعدها المسافة بين مواقع السكان ومكان توافر الخدمات. كما تعارض إنشاء بعض الخدمات كالمعهد العالي للتكنولوجيا والذي تم بمركز خدمات الحي الأول مع توزيع هذه النوعية من الخدمات والمقرر لها موقع بمركز المدينة وهذا أدى لتأخر نمو مركز المدينة وتنميته. عدم تزامن البرنامج التنفيذي للإسكان مع الخدمات حيث وجدت بعض المجاورات غير أهلة بالسكان تم تنفيذ الخدمات بها؛

وأخري أهلة بالسكان ولكن تأخر تنفيذ بعض الخدمات الأساسية بها كالمدارس التي تخدم الاحتياجات اليومية المستمرة للسكان، ويتطلب ذلك نقلهم للحصول علي احتياجاتهم. لم يحقق نظام السوق المركزي نجاحاً كبيراً في المدينة .

والخلاصة أن مدينة العاشر من رمضان لم تحقق المستهدف منها بالنسبة لعدد السكان برغم أنها حققت طفرة في النمو الصناعي ومازال هناك المزيد من الطلبات علي الأراضي الصناعية وقد وفرت فرص عمل للمقيمين إلا أن نسبة العمالة الوافدة من الخارج أكبر من المقيمين بالمدينة؛ كذلك فهي توفر بعض الخدمات الأساسية والتعليمية بينما تفتقر للبعض الأخر من الخدمات.

٢-٤-٢ مدينة بدر

تعتبر مدينه بدر من مدن الجيل الثاني وتم إنشائها بقرار مجلس الوزراء رقم (٣٣٥) لعام ١٩٨٢ وتقع مدينة بدر على طريق القاهرة / السويس على بعد ٤٧ كم من القاهرة و ترتبط بطريق القاهرة / الإسماعيلية الصحراوي من خلال وصلة طولها ١٩ كم و يرتبط الموقع جيداً بالدلتا وقناة السويس والبحر الأحمر و سيناء بشبكة الطرق الإقليمية الموجودة .

تبلغ مساحة الكتلة العمرانية للمدينة ١٢,٣ ألف فدان وتبلغ المساحة الإجمالية ١٨,٥ ألف فدان. وهي تعتبر مدينة صناعية سكنية وطبية في آن واحد (وزارة التعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة والإسكان والمرافق، ١٩٨٩).

وتتكون مدينة بدر من أربعة أحياء سكنية ومنطقة صناعية كبرى ومنطقة مركزية تتوسط الأحياء الأربعة وتمتد في اتجاه امتداد المدينة المستقبلي، بالإضافة للحي المتميز في جنوب المدينة ومنطقة إسكان من لا مأوي لهم شرق منطقة الروبيكي؛ أما المنطقة الصناعية فتقسم إلى ثلاث مراحل يتوسطها مركز خدمات المنطقة الصناعية وكان عدد السكان المستهدف بالمخطط العام للمدينة

٢٨٠ ألف نسمة عند اكتمال نموها وتم تعديل المستهدف ليصل الى يصل عدد السكان بالمدينة إلى ٤٥٠ ألف نسمة عام ٢٠٢٢ بعد تعديل المخطط العام لمدينة بدر بزيادة مساحتها وشملت حدود الكردون بالكامل؛ فزادت مساحة المنطقة الصناعية وأقيمت مدينة طبية كبرى، بالإضافة للمنطقة المخصصة للمعارض ومنطقة النوادي والجامعات، وتمت إضافة مساحات عمرانية للإسكان الفاخر وفوق المتوسط والفيلات لتلبية مستويات الإسكان المختلفة للمدينة .

ومن تقرير الوضع الراهن لمدينة بدر (المجموعة الاستشارية، ٢٠٠٢) أتضح

أن أهم المشاكل التي يعاني منها سكان مدينة بدر تتمثل فيما يلي:

- أهم مشكلة تواجه سكان المدينة هي عدم توافر المواصلات؛ لبعدها النسبي عن القاهرة وعدم إنشاء شبكات مواصلات جيدة يمكن استخدامها طوال ساعات اليوم لتربطها بالمدن القائمة حولها وخاصة القاهرة الكبرى (المدينة الأم).
- ارتفاع تكلفة المواصلات المتاحة .
- عدم توفر الأسواق التجارية مما أدى لانتشار الباعة الجائلين لتوفير الاحتياجات اليومية للأسر.
- عدم توافر الخدمات الصحية وعدم وجود وسائل ترفيهية.
- سوء الخدمات التعليمية ونقص المدرسين.

يتميز موقع مدينة بدر بأنه يربط المدينة بعلاقة وثيقة بثلاثة من الأقاليم التخطيطية الدلتا، القناة، سيناء؛ وأيضا يرتبط بشبكة طرق برية سريعة وهي طريق القاهرة / السويس؛ وطريق القاهرة / الإسماعيلية الصحراوي؛ وطريق الروبيكي الواصل بين طريقي القاهرة / السويس، والقاهرة / الإسماعيلية الصحراويين بطول ١٩ كم. وتصل للمدينة شبكة طرق برية وسكك حديدية من خلال خط القاهرة / السويس. وبالرغم من ذلك يعاني سكان المدينة من مشكلتي عدم توافر

المواصلات التي تربط المدينة بالمدينة الأم (القاهرة الكبرى) وارتفاع تكلفه الانتقال.

وتعتبر مدينة بدر مدينة صناعية وتمثل المنطقة الصناعية القاعدة الاقتصادية للمدينة وتشمل العديد من الأنشطة. وبالرغم من توفر فرص العمل بالمشروعات الصناعية وتوفر المسكن وشبكة من محاور الطرق التي تربط المدينة بما حولها إلا أن تنمية المدينة لم تحقق المستهدف فقد جاءت معدلات النمو السكاني والصناعي منخفضة؛ واتضح انخفاض معدل الإشغال الفعلي؛ ووصل عدد السكان الفعلي عام ٢٠٠٦ إلى حوالي ١٧١٥٨ نسمة فقط، بالرغم من زيادته الملحوظة عن عام ١٩٩٦ حيث كان نحو ٢٤٨ نسمة.

وبلغ عدد المصانع المنتجة بالمدينة نحو ١٢٧ مصنعاً توفر حوالي ٥٥٢٢ فرصة عمل. وهناك عدد من المصانع تحت الإنشاء يصل لنحو ١٦٣ مصنعاً من المنتظر أن توفر ١١٥٤٥ فرصة عمل (مركز المعلومات، ٢٠٠٥)، هذا بخلاف فرص العمل التي توفرها المناطق الخدمية والتعليمية والتجارية بالمدينة، كما أن هناك نسبة كبيرة من السكان يعملون خارج مدينة بدر مما يعني انتقالهم يوميا من وإلى المدينة (تقرير الوضع الراهن، ٢٠٠٢).

وكما سبق الذكر فهناك قصور في الخدمات التجارية والتعليمية والصحية والترفيهية.....الخ.

وخلاصة القول يمكن التوصل إلى أن مدينة بدر لم تحقق المستهدف في المخطط لنسب الإسكان حيث أن نسبة من المقيمين هم من هجرتهم الدولة بعد زلزال ١٩٩٢ للإقامة في هذه المدينة، كما لم يتحقق المستهدف في الإنتاج الصناعي برغم توفر القاعدة الاقتصادية وتوفيرها لفرص عمل للمقيمين إلا أن ما زالت نسبة العمالة الوافدة أكبر من المقيمين بالمدينة لافتقار المقيمين بالمدينة إلى الخدمات اللازمة بالنوعية الجيدة المطلوبة والأسعار الملائمة.

٢-٤-٤ مدينة العبور

تعتبر مدينة العبور من مدن الجيل الثاني وتم إنشائها بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٩٠ لعام ١٩٨٢ . وتقع مدينة العبور من الكيلو ٩ حتى الكيلو ١٥ و بعمق ١١,٨ كم يمين طريق القاهرة / بلبس الصحراوي ويحدها غربا طريق القاهرة بلبس من الكيلو متر ٤ جنوبا حتى الكيلو متر ١٦ شمالاً ويحدها من الجنوب طريق القاهرة – الإسماعيلية عند الكيلو متر ٢٦.

تم تخطيط مدينة العبور لتستوعب ٢٤٠ ألف نسمة علي أن تصل إلي ٣٥٠ ألف نسمة عند اكتمال نموها (المدن الجديدة علامات مضيئة على خريطة مصر، ١٩٨٩)، وقد عدل هذا الهدف ليصبح عدد السكان ٦٠٠ ألف نسمة عام ٢٠١٧، وقد مر المخطط العام لمدينة العبور بعدة مراحل ؛ حيث تم التخطيط لمدينة العبور بواسطة وكالة التعاون الألمانية عام ١٩٨٠ في موقع ملاصق لمحور بلبس. وبعد ذلك تم تحريك موقعها جنوبا ، كما تم تعديل المخطط العام بما يتناسب مع متطلبات الموقع الجديدة على بعد ٩ كم من طريق القاهرة الإسماعيلية. وقد أقرح تخطيط القاهرة الكبرى مواقع لأسواق الجملة للخضر والفاكهة على حدود القاهرة الكبرى على محوري القاهرة/الإسماعيلية والقاهرة/ الفيوم، على مدخل ٦ أكتوبر- وموقع ثالث على مدخل مدينة ١٥ مايو وألغى هذا الموقع وتم تنفيذ الموقعين السابقين مما استدعى تعديل ثالث لمخطط عام مدينة العبور، وتم تصميم مخطط عام للمرة الثالثة لمدينة العبور يمتد حتى طريق الإسماعيلية.

والمخطط المعدل لثالث مره هو المخطط الجاري تنفيذه لمدينة العبور ليستوعب ٦٠٠ ألف نسمة عند اكتمال المدينة (عام ٢٠١٧) ، وقد وقعت مدينة العبور بروتوكول مع محافظة الشرقية لإنشاء منطقة صناعية كبرى على طريق بلبس / أنشاص في نهاية الكتلة العمرانية للمدينة وتم إنشاؤها بمحاذاة طريق بلبس ، على أن تكون هذه المنطقة الصناعية مشتركة بين المدينة ومحافظة

الشرقية وتطبق عليها تيسيرات المجتمعات العمرانية الجديدة . وقد أستوعب المخطط النهائي لمدينة العبور سوق الجملة والمنطقة الصناعية المحيطة به ومنطقة المعارض التي تم مراعاة التخطيط لها في المخطط النهائي للمدينة" (رياض، نشوة محمد، ٢٠٠٣).

- وقد بين تقرير الوضع الراهن لمدينة بدر (المجموعة الاستشارية، ٢٠٠٢) أن أهم المشاكل التي يعاني منها سكان مدينة العبور يمكن تلخيصها فيما يلي:
- عدم توافر المواصلات وتعتبر من أهم المشاكل التي تواجه سكان المدينة لبعدها عن القاهرة ولعدم وجود شبكات مواصلات جيدة تغطي حاجات السكان على مدار اليوم، لربط سكان المدينة بالمدن الأخرى القائمة حولها وخاصة القاهرة الكبرى (المدينة الأم).
 - ارتفاع تكلفة استخدام وسائل المواصلات المتاحة.
 - عدم توفر الأسواق التجارية مما أدى لانتشار الباعة الجائلين لتوفير الاحتياجات اليومية للأسر.
 - عدم توافر بعض الخدمات الأساسية بالقدر الكافي مثل الخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية.

ويتضح مما سبق أنه بالرغم من أن مدينة العبور تقع على شبكة طرق إقليمية وسريعة (طريق القاهرة /الإسماعيلية وطريق القاهرة /بلبيس) إلا أن مشكلة عدم توافر المواصلات التي تربط المدينة بالمدينة الأم (القاهرة الكبرى) وارتفاع تكلفه الانتقال ما زالت من أهم المشاكل التي يعاني منها سكان المدينة.

وبالرغم من أن مدينة العبور تعتبر مدينة صناعية سكنية ويعتبر النشاط الصناعي بها قاعدة إستراتيجية أساسية. وكان لتمييز موقع مدينة العبور وتوفير فرص العمل وتوفير المسكن وشبكة المواصلات التي افترض أن تربط المدينة بما حولها

دوراً كبيراً في تعديل المخطط العام للمدينة وزيادة عدد السكان المستهدف من ٣٥٠ ألف نسمة ليصل إلي ٦٠٠ ألف نسمة عند اكتمال نمو المدينة عام ٢٠١٧؛ إلا أن معدل الإشغال الفعلي للسكان جاء منخفضاً فقد كان عدد السكان الفعلي عام ١٩٨٦ حوالي ١٠٣٧ نسمة وانخفض عام ١٩٩٦ إلي حوالي ٩٩٧ نسمة، ثم عاد للارتفاع عام ٢٠٠٦ ليصل لنحو ٤٣٦٠٠ نسمة، إلا أن هذا المعدل مازال بعيد عما كان متوقفاً.

كما بلغ عدد المصانع المنتجة بالمدينة نحو ٢٧٠ مصنعاً توفر ٢٣٢٤٥ فرصة عمل، بينما توجد مصانع تحت الإنشاء بعدد يبلغ ٣٦٥ مصنعاً، ومن المنتظر أن توفر حوالي ١١٣٣٧ فرصة عمل، بخلاف فرص العمل التي توفرها المناطق الخدمية والتعليمية والتجارية بالمدينة. كما أن نسبة كبيرة من السكان يعملون خارج مدينة العبور مما يعني انتقالهم يومياً من وإلى المدينة، وبالرغم من ذلك فقد أدي قصور الخدمات (التجارية- الصحية- الترفيهية- التعليمية..) وعدم توافرها إلي انخفاض معدل الإشغال بالمدينة وعدم الإقبال علي الإقامة بها. (المجموعة الاستشارية، ٢٠٠٢).

ويستخلص من هذا العرض أن مدينة العبور قد حققت قدر محدود من النمو السكاني والصناعي برغم توفر القاعدة الاقتصادية ورغم توافرها لفرص عمل للمقيمين إلا أن نسبة العمالة الوافدة أكبر من المقيمين بالمدينة؛ نتيجة للافتقار لبعض الخدمات الأساسية وسوء نوعية البعض وارتفاع تكلفتها النسبية.

٢-٤-٥ تحليل نتائج دراسة حالة المدن الجديدة

يستخلص من العرض السابق لدراسة التفصيلية للمدن الأربع الجديدة الداخلة ضمن التخطيط العمراني لإقليم القاهرة الكبرى، أنه بالرغم من أن الهدف المعلن في كل دراسات المدن الجديدة أن الغرض من إنشائها هو تخفيف العبء والضغط السكاني عن المدن القائمة خاصة في إقليمي القاهرة

والإسكندرية، إلا أن إنشاء المدن الجديدة على صورتها الحالية لم يؤثر على المدن القائمة في إستيعاب الزيادة السكانية؛ بالرغم من وجود نسبة كبيرة من المساكن المقامة بالمدن الجديدة شاغرة.

إن التأخر الشديد في النمو السكاني بالمدن الجديدة، كما يتضح مما سبق، يدل على أن المدن الجديدة لم تستطع أن تحقق حتى الآن الأهداف المنشودة من إنشائها واستيعاب المستهدف من السكان في تلك المدن. وإن كان لهذا التأخر أسبابه، حيث يحتل العجز في التمويل لدى الفئات المستهدفة للانتقال إلى تلك المدن مركز الصدارة نظراً لارتفاع القيم الإيجازية وأسعار التمليك بشكل لا يتلائم مع إمكانيات تلك شرائح من السكان المستهدف انتقالهم للمدن الجديدة، كما أنه لم يتم وضع اللوائح والتشريعات المنظمة لل عمران بالمدينة الأم للحد من إنشاء المباني الجديدة سواء سكنية أو صناعية لتحفيز سكانها على الانتقال للمدن الجديدة المجاورة، وكذلك الافتقار لبعض الخدمات الأساسية المطلوبة للحياة اليومية للسكان في المدن الجديدة مثل الخدمات الصحية والتعليمية والغذائية وغيرها بالنوعية الجيدة والأسعار المناسبة، وعدم اكتمال الأسواق التجارية اللازمة لتوفير السلع الاستهلاكية اليومية.

كل ذلك يستدعي تحديد نوعيات الإسكان التي تناسب الفئات المختلفة من السكان الجدد والتي يجب أن يتم توفيرها بواسطة الشركات العقارية أو الجمعيات التعاونية التي تعتمد في تسويقها لمنتجاتها على الفئات المتوقع قدومهم إلى المدينة الجديدة والتي تشجعها العروض المتاحة على أن تتقدم بطلبات للاستيطان في المدن الجديدة، وغالباً ما تكون هذه الفئات من العاملين في الصناعات الجديدة التي يبدأ في بنائها كفروع جديدة لصناعات قائمة في مناطق قديمة أو بدائل عنها متطورة تكنولوجياً، وهكذا عندما تقام الصناعات الجديدة تنتقل معها العمالة التي تعمل في المصانع القديمة أو في الشركات التي تمتلكها خاصة مع توفر المميزات الجاذبة في المدن الجديدة سواء في مجال البيئة أو في

نوعية السكن وكذلك توفر الخدمات التجارية والتعليمية والصحية التي تعمل
بوسائل جديدة ومتقدمة نوعياً واقتصادياً ؛ بدلاً من أن تظل العمالة الوافدة للعمل
بالمدين الجديدة والعودة ثانية إلى المدين القديمة المكدسة بالسكان هي الظاهرة
السائدة كما هو الحال الآن.

الفصل الثالث

الخصائص الديموجرافية والاجتماعية والاقتصادية لسكان المدن الجديدة

١-٢ التركيب العمري والنوعي للسكان بالمدن الجديدة

يعتبر التركيب العمري والنوعي للسكان أحد أهم الخصائص الديموجرافية للسكان في مجتمع ما حيث يمثل نتاج العمليات الديموجرافية الثلاثة : المواليد والوفيات والهجرة التي تحدث في المجتمعات التقليدية لفترة طويلة من الزمن، كما يمثل العمر متغيرا مهما لتقدير الاعداد المستقبلية للسكان في مختلف مراحل دورة حياة الأفراد من أجل التخطيط لمختلف مناحي الحياة للتعليم والصحة وقوة العمل وكذا لكافة الاحتياجات من البنية الأساسية وفقا لاحتياجات الفئات العمرية المختلفة وأيضا لاحتياجات كلا النوعين من الذكور والإناث.

وتمثل المجتمعات العمرانية الجديدة استثناءً من النمط العمري الهرمي للسكان في المجتمعات التقليدية حيث تعتبر الهجرة وما تتميز به من انتقائية شديدة ، وخاصة بالنسبة للسن والنوع . هي العنصر الفاعل في نمو السكان وليس الزيادة الطبيعية.

وتؤكد بيانات التوزيع العمري والنوعي للسكان بالمدن الجديدة في مصر طبقا لبيانات التعدادين الاخيرين لعامي ١٩٩٦ ، ٢٠٠٦ كما يعرضها الجدول (٣-١) هذا الاتجاه حيث يتركز غالبية السكان في الفئة العمرية العريضة (١٥-٦٤) سنة وهي تمثل السكان في سن العمل حيث تتراوح نسبتها بين ٦٠ و ٧٠ ٪ في غالبية المدن الجديدة لكل من الذكور والإناث علي حد سواء، وذلك نظرا لأن المساهمة في قوة العمل تمثل أحد أهم اسباب الهجرة إلي تلك المدن.

جدول (١-٣)

التوزيع النسبي لسكان المدن الجديدة في مصر حسب فئات السن العريضة، تعداد (١٩٩٦-٢٠٠٦)

م	اسم المدينة	١٩٩٦								٢٠٠٦							
		١٤-٠		٦٤-١٥		+٦٥		العدد		١٤-٠		٦٤-١٥		+٦٥		العدد	
		أ	ذ	أ	ذ	أ	ذ	أ	ذ	أ	ذ	أ	ذ	أ	ذ	أ	ذ
١	العاشر من رمضان	٣٦	٤٢,٥	٦٣,٥	٥٧	٠,٤	٠,٥	٣٦٨٤٣	٢٠٩٩٠	٢٣,٤	٢٧,٥	٦٤,٦	٦١,٧	١	٠,٨	٦٨٥١١	٥٧٤٠٩
٢	١٥ مايو	٤٠	٣٩,٥	٥٩	٥٩,٦	١	٠,٩	٣٣٣١٠	٣٣٣٨٤	٢٨,٤	٢٨	٦٩,٦	٧٠,٦	٢	١,٣	٤٦٠٥٣	٤٤٦٨٧
٣	٦ أكتوبر	٣٣,٦	٤٠	٦٥,٤	٥٩,٣	١	٠,٧	١٩٨٦٤	١٥٤٩٠	٣١	٢٤,٧	٦٧,٦	٦٤,٢	١,٤	١,٢	٨٥٢٣٧	٦٨٨٦٦
٤	السادات	٣٠,٣	٤٢,١	٦٩	٥٦,٢	٠,٨	٠,٧	١١١٧٣	٧٤٤٥	٣٣,٣	٢٤,٢	٦٥	٦٣,٢	٢,٧	٢,٥	٧٥٥١٣	٦٧٥٦٣
٥	برج العرب الجديدة	٣٨,٥	٤٣,٩	٦١,١	٥٦	٠,٣	٠,١	٢٩٦٠	٢٠٩١	٣٣,١	٢٧,٧	٦٥,٦	٦١,٤	١,٣	٠,٩	٣٣٠٠١	١٨٦٦٠
٦	الصاحية الجديدة	٤١	٤٢,٣	٥٨,٣	٥٧,٢	٠,٧	٠,٣	٤٤٩١	٣٦٥٣	٣٦,٧	٢٧,٢	٦١,٢	٦١,٤	٢,١	١,٤	٩٩٤٧	٩٠١٠
٧	دمياط الجديدة	٣٣,٣	٣٠,٨	٧٦	٦٨,٦	٠,٧	٠,٧	٣٩١٧	٣٦٠٣	٢٨,٩	٢١,٢	٦٩,٢	٦٧,٦	١,٩	١,١	١٤٢٧٥	١٢٧٥٣
٨	مدينة بدر	٢٩,٢	٢٤,٤	٦٩,١	٦٥,٦	١,٦	٠	١٢٣	١٢٥	٢٧,٢	٢٦,٨	٦١,١	٦١,٦	١,٧	١,٦	٨٧٤٧	٨٤١١
٩	مدينة العبور									٢٧,٢	٢٧,٥	٦١,٢	٦١,٦	١,٤	٠,٩	٢٣٥٤٨	٢١٠٥٣
١٠	بنى سويف الجديدة	٢٩,٨	١٩,٢	٥٦,٦	٨٠,٨	٢,٦	٠	٨٣	١٢٥	٢٠,٣	٢٣,٧	٦٨,٥	٦٤,٨	١,٢	١,٥	٩٩٤٣	٧٩٧٨
١١	المنيا الجديدة	٠	٠	١٠٠	٠	٠	٠	٦٨	٠	٢٩,٧	٢٨,١	٥٩,٢	٦٠,٩	١	١	٢٣٥٧	٢٢١٠
١٢	النوبارية الجديدة	٥٦,٥	٤٤,١	٤٢,٩	٥٥,٤	٠,٥	٠,٥	٥٥٩	٤٢٦	٣١,٢	٢٣,٦	٦٧	٦٥,٦	١,٨	٠,٧	٣١١٣٠	١٨١١٠
١٣	الشيخ زايد	-	-	-	-	-	-	-	-	٢٢,٢	٢٣,١	٦٥,٩	٦٥,٢	٢	١,٦	١٥٤٧٤	١٢٩٤٨
١٤	الشروق	-	-	-	-	-	-	-	-	٢٣,٥	٢٦,٢	٦٤,٩	٦٢,٧	١,٧	١,١	١٢٣١١	١٠٣٥٩
١٥	القاهرة الجديدة	-	-	-	-	-	-	-	-	٢٢,٨	٢٥,٧	٦٥,٢	٦٣,٩	٢	١,٥	٦٣١٧١	٦١٦١١
١٦	أسيوط الجديدة	-	-	-	-	-	-	-	-	٤٨,٨	٤٤,٧	٥١,١	٥٥,١	٠,١	٠,٢	٨٩٧	٨٦٤
١٨	سوهاج الجديدة	-	-	-	-	-	-	-	-	١٠,٦	٠	٨٩,٤	٤٠	٠	٢٠	٤٧	١٠

المصدر: - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان أعوام ١٩٩٦، ٢٠٠٦.
 (-) لم يتوفر لها بيانات بالتعدادات أو لم تكن وقت التعداد قائمة.
 (*) لا توجد بالمدينة إناث

ويؤكد هذا الاتجاه أيضا الانخفاض الشديد في نسبة السكان كبار السن في الفئة العمرية (٦٥ سنة فأكثر) في غالبية المدن الجديدة حيث تبلغ ١٪ في أغلب الأحوال، ٢٪ في حالات نادرة مثل مدينة السادات لكل من الذكور والإناث، ومدينة الصالحية و ١٥ مايو بالنسبة للذكور فقط، بينما نجد أن نسبة كبار السن في الفئة العمرية (٦٥ سنة فأكثر) تصل إلي حوالي ٤٪ علي مستوي حضر الجمهورية.

ويرجع انخفاض نسبة السكان من كبار السن كما سبق أن اشرنا إلي تأثير الهجرة العائلية علي النمط العمري للسكان حيث ان غالبية الأسر التي انتقلت إلي تلك المدن الجديدة، بعد إنشائها من الأسر حديثة الزواج، ومن ثم نلاحظ أيضا ارتفاع نسبة الأطفال أقل من ١٥ سنة في غالبية تلك المدن حيث تجاوزت ٣٥٪ من إجمالي السكان في كثير من تلك المدن مقارنة بالمستوي العام في حضر الجمهورية حيث بلغت حوالي ٢٨٪ في عام ٢٠٠٦.

ويشير التوزيع النوعي للسكان كما يوضحه الجدول إلي الطبيعة الانتقائية لسكان تلك المدن من حيث النوع الذي تزيد فيه أعداد الذكور علي أعداد الإناث بمستويات ملموسة في جميع المدن بدون استثناء، وبصفة خاصة بين السكان في سن العمل (١٥-٦٤ سنة) في تعداد ١٩٩٦ مقارنة بتعداد ٢٠٠٦، وبين السكان من كبار السن (٦٥ سنة فأكثر) في تعداد ٢٠٠٦ مقارنة بتعداد ١٩٩٦، فعلي سبيل المثال بلغت نسبة النوع بين السكان (١٥-٦٤) سنة في مدينة السادات ١٨٤٪ في تعداد ١٩٩٦ ثم انخفضت الي حوالي ١١٥٪ في تعداد ٢٠٠٦، كما بلغت ١٦٧٪ في مدينة دمياط الجديدة في ١٩٩٦ ثم انخفضت أيضا إلي ١١٥٪ في ٢٠٠٦، أما نسبة النوع بين السكان (+٦٥) فقد بلغت في تعداد ١٩٩٦ حوالي ١٥٠٪ في مدينة النوباريه الجديدة ثم ارتفعت إلي ٢٨١٪ في عام ٢٠٠٦، كما ارتفعت في مدينة برج العرب الجديدة من حوالي ١٤٠٪ في عام ١٩٩٦ إلي ١٧٧٪ في عام ٢٠٠٦، كما بلغت هذه النسبة في عام ٢٠٠٦ حوالي ١٦٨-١٦٩٪ في مدينتي العبور والصالحية، ١٥٢٪ في مدينة ١٥ مايو.

جدول (٢-٣)

نسبة النوع لسكان المدن الجديدة حسب فئات السن العريضة، تعداد ١٩٩٦، ٢٠٠٦

مسلسل	اسم المدينة	١٩٩٦				٢٠٠٦			
		١٤-٠٠	١٥-٦٤	+٦٥	الجملة	١٤-٠٠	١٥-٦٤	+٦٥	الجملة
١	العاشر من رمضان	١٠٨,٥	١٤٢,٥	١٠٧,٢	١٢٧,٩	١٠٩,٤	١٢٤,٩	١٥٨,١	١١٩,٣
٢	١٥ مايو	١٠٤,٤	١٠٢,١	١١٦	١٠٣,٢	١٠٤	١٠٢	١٥٢	١٠٣,١
٣	٦ أكتوبر	١٠٧,٧	١٤١,٤	١٨٥,٦	١٢٨,٢	١١٠,٥	١٣٠,٤	١٤٩,٦	١٣٣,٨
٤	السادات	١٠٥,٢	١٨٤,٣	١٧٠,٦	١٥٠,١	١٠٥,٦	١١٤,٨	١٢٠,٧	١١١,٨
٥	برج العرب الجديدة	١١٢,٥	١٣٩,٩	٣٣٥	١٢٨,١	١٠٨	١٢٢	١٧٧	١٢٣,٢
٦	الصالحية الجديدة	١١٩,٢	١٢٥,٢	٣٧٢,٧	١٢٣,١	١٠٩	١١٠	١٦٨	١١٠
٧	دمياط الجديدة	١١٤	١٦٦,٨	١٥٢,٩	١٥٠,٥	١٠٣	١١٥	١٩٠	١١٩
٨	مدينة بدر	٨٣,٧	١٠٣,٧	-	٩٨,٤	١٠٥,١	١٠٣,١	١١,٣	١٠٤
٩	مدينة العبور	-	-	-	-	-	-	١٠٦	١٠٧
١٠	بنى سويف الجديدة	١٣٧,٥	٤٦,٥	-	٦٦,٤	١١١,٨	١٣١,٨	١٠١,٧	١٢٤,٦
١١	المنيا الجديدة	-	-	-	-	١١١,٢	١٠٣,٨	١٠٩,١	١٠٦,٧
١٢	النوبارية الجديدة	١٦٨,١	١٠١,٧	١٥٠	١٣١,٢	١٠٨,٤	١١٩,١	٢٨١,٢	١١٦,٧
١٣	الشيخ زايد	-	-	-	-	١٠٧,٩	١١١,٨	١٣٩	١١٠,٩
١٤	الشروق	-	-	-	-	١٠٩,١	١٢١,٩	١٧٦,٣	١١٧,٩
١٥	القاهرة الجديدة	-	-	-	-	٩٤,٥	١٠٦,٣	١٣٨,٥	١٠٣,٥
١٦	اسيوط الجديدة	-	-	-	-	١١٣,٥	٩٦,٢	٥٠	١٠٣,٨
١٧	طيبة الجديدة	-	-	-	-	-	-	-	-
١٨	سوهاج الجديدة	-	-	-	-	١٢٥	١٠٥٠	٠	٤٧٠

المصدر: - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، التعداد العام للسكان أعوام ١٩٩٦، ٢٠٠٦

وجدير بالإشارة أن النمو العمري والنوعي الحالي للسكان في المدن الجديدة سيظل مختلفا عن النمو الهرمي الطبيعي السائد في حضر مصر لفترة مستقبلية بما يسمح بتفاعل عناصر النمو الطبيعي (المواليد والوفيات)، ومن ثم يتحقق تراجع الطابع الانتقائي للهجرة الوافدة إلى تلك المدن الجديدة، ويؤكد هذا الاتجاه التحول التدريجي الملاحظ في التوزيع النسبي العمري وفي نسبة النوع للفئات العمرية المختلفة بين تعدادي ١٩٩٦ و ٢٠٠٦ حيث تتجه تلك النسب إلي تخفيض الاختلافات القائمة التي اشرنا إليها.

٢-٢ الحالة التعليمية للسكان في المدن الجديدة

يوضح الجدول (٣-٣) التوزيع النسبي للسكان ١٠ سنوات فأكثر بالمدن الجديدة حسب الحالة التعليمية والنوع طبقا لبيانات التعدادين الاخيرين لعامي ١٩٩٦، ٢٠٠٦، ويتبين من الجدول عدد من الملاحظات الهامة التي نوجزها فيما يلي:

١ وجود تباينات ملموسة فيما بين المدن الجديدة في المستوى التعليمي، الأمر الذي يرجع إلي موقع كل مدينة ومستوى الأسكان والبنية الأساسية والأقتصادية والأجتماعية السائدة وهيكل النشاط الأقتصادي والمهني للسكان، فعلي سبيل المثال تبلغ نسبة الذكور الحاصلين علي شهاده جامعية فأكثر في عام ٢٠٠٦ حوالي ٩٪ فقط في مدينة السادات، بينما ترتفع إلي ٣٥٪ في مدينة العبور بينما تبلغ حوالي ٦٤ ٪ في مدينة القاهرة الجديدة، وبالمقابل تبلغ

٢ نسبة النساء الحاصلات علي الدرجة الجامعية فأكثر في مدينة القاهرة الجديدة ٣,٢٪ فقط مقابل حوالي ٣٢٪ في مدينة القاهرة الجديدة أي أكثر من ثمانية أضعاف ، ويمكن ملاحظة نفس التفاوتات أيضا عند مقارنة نسبة الأمية في تلك المدن حيث تتراوح بين ١٠-١٢٪ بين الذكور في كل من مدن المنيا الجديدة وأسيوط الجديدة بينما بلغت ٤٧٪ بين الأناث في كل من مدينة السادات، ومدينة برج العرب الجديدة كما تجاوزت ٥٢٪ في مدينة الصالحية الجديدة.

٣ مازالت هناك فجوة نوعية بين الذكور والأناث في المستوى التعليمي بين سكان المدن الجديدة حيث أوضحت بيانات تعداد ٢٠٠٦ أن نسبة الذكور الحاصلين علي شهادات أقل جامعية والحاصلين علي الدرجة الجامعية فأعلي تزيد بدرجة ملموسة عن نظيرتها بين الأناث في جميع المدن الجديدة،

وقد أوضحت البيانات أن هذه الفجوة قد تناقضت بدرجة ملموسة في عام ٢٠٠٦ مقارنة بعام ١٩٩٦ .

٤ هناك تطور إيجابي في المستوى التعليمي لسكان المدن الجديدة، حيث يشير الاتجاه العام بين عام ١٩٩٦ وعام ٢٠٠٦ إلي تحسن واضح في جميع المستويات التعليمية في جميع المدن الجديدة، ويمكن أن يتبين من هذا الاتجاه أن تزايد أعداد السكان بتلك المدن وتحقيق المستهدفات الكمية لتلك الأعداد سيؤدي إلي الوصول بالسكان إلي مستويات تعليمية أفضل في المستقبل.

٥ أن مقارنة المستوى التعليمي للسكان بالمدن الجديدة مع نظيره في حضر الجمهورية في عام ٢٠٠٦ يعكس انتقائية ايجابية في المستوى التعليمي لسكان تلك المدن وبصفة خاصة بالنسبة لمستوي الأمية حيث تقل نسبتها في المدن الجديدة ، وبالنسبة للتعليم الجامعي فأكثر حيث تزيد نسبة سكان المدن الجديدة الحاصلين علي تعليم جامعي فأعلي بدرجة ملموسة في غالبية تلك المدن.

جدول (٢-٢)

التوزيع النسبي للسكان في المدن الجديدة في مصر حسب الحالة التعليمية ، تعداد ١٩٩٦ ، ٢٠٠٦

م	اسم المدينة	١٩٩٦																٢٠٠٦			
		امى ويقرأ ويكتب		شهادة أقل من العليا		شهادة عليا		العدد		امى ويقرأ ويكتب		شهادة أقل من العليا		شهادة عليا		العدد					
		إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور				
١	العاشر من رمضان	٢٦,٧	٢٨,٤	٥٨,١	٥١,٧	١٥,٢	٩,٩	١٩٧٦١	١٤٤١٩	١٧,٤	٢٥	٦٤,٨	٦٠,١	١٧,٨	١٥	٥١٥٩٥	٤١٩٧٤				
٢	١٥ مايو	٢٨,١	٢٧,٢	٥٦	٥٢,٦	١٥,٩	١٠,١	٢٥١٩٥	٢٤٤٩٤	١٣,٤	٢٠,٥	٦٤,١	٦٠,٦	٢٢,٥	١٨,٩	٢٧٥٢٠	٢٦٥٩١				
٣	٦ أكتوبر	٢١,٥	٢٧,٢	٥١,٥	٤٩,٨	١٧	١٣	١٤٩٣١	١٠٨٧٥	١٦,٣	٢٢,٦	٦٠,١	٥٦,٣	٢٢,٦	٢١,٢	٦٦٨٠٧	٥١٩١٩				
٤	السادات	٢٧,٥	٣٦	٥٠,١	٥٥,٢	١٣,٤	٨,٨	٢٨٤٣١	٢٢١٧٠	٢٣,١	٤٧,٦	٥٨,١	٤٧,٣	٨,٨	٥,١	٥٨٨٦٣	٥١٤٤٧				
٥	برج العرب الجديدة	٤٠,٦	٥٦	٤٦,٩	٣٧	١٣,٤	٧,١	٢٨٢٨	٢١٠٠	٢٤,٧	٤٧,٤	٥٢,٩	٤٤,٣	١٣,٤	٨,٤	١٧٩٣٥	١٢٩٧٠				
٦	الصاحية الجديدة	٤٠	٥٣,٣	٤٦,٤	٤١,١	١٣,٦	٥,٦	٢١٦٧	٢٥١٢	٤٢,٢	٥١,٦	٤٨,٦	٤٣,٣	٩,٣	٥,١	٧٤٠٦	٦٦٢٦				
٧	دمياط الجديدة	١٤,٧	١٨,٨	٧١,١	٦٦,٣	١٤,٢	١٤,٩	٢٣٦٨	٢٠٠٩	١٥,٢	١٦	٥٥,٩	٥٨,٦	٢٨,٨	٢٥,٤	١١٤٠٠	١٠١٧٤				
٨	مدينة بدر	٥٦,٣	٧٢,٨	٤٢,٧	٢٧,٢	١	٠	١٠٣	٩٩	٣٦,٤	٤٣,٧	٥٤,٦	٥٠	٩,١	٦,٤	٦٣٦٧	٦١٧٤				
٩	مدينة العبور	٨١,٤	٨٩	١٢,٦	٦,٧	٦	٤,٣			٢٠,٧	٢٤,١	٥٠,٦	٥٢,٦	٢٨,٧	٢٢,٣	١٦٥٤٥	١٥٣١٨				
١٠	بنى سويف الجديدة	٢٥	١٢,٥	٦٣,٥	٨٢,٧	١٢,٥	٢,٨	٥٦	١٠٤	١٣	١٩,٦	٧١,٢	٦٥,٥	١٥,٨	١٤,٩	٧٦٣٥	٥٨٣٥				
١١	المنيا الجديدة	٩٧	*	٣	*	*	*	٦٨	٠	١٢,٥	١٧,٣	٥٦,٥	٥٦,١	٣١	٢٦,٧	١٧٣٤	١٦٠٤				
١٢	النوبارية الجديدة	٢٨,٦	٥١	٤٠,٩	٤١,٤	٢٠,٥	٧,٦	٢٩٣	٢٧٧	٤١,١	٤٩,٣	٥٢,١	٤٧,٦	٦,٨	٣,١	١٧١٤٤	١٤٢٣٤				
١٣	الشيخ زايد	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١٦	٤٦,١	٤٧	٢٩,٧	٢٧,١	١١٧٨٧	١٠٤٢١				
١٤	الشروق	-	-	-	-	-	-	-	-	١٥,٥	٢٠	٥٧,١	٥٥,٢	٢٧,٤	٢٤,٩	٩٤٠٣	٧٧٤٦				
١٥	القاهرة الجديدة	-	-	-	-	-	-	-	-	١٦,٣	٢٠,٣	٤٦,٧	٤٨,١	٢٧	٢١,٧	٢٧٩٥٧	٤٥١٨٤				
١٦	اسيوط الجديدة	-	-	-	-	-	-	-	-	٩,٧	١١,٣	٦٣,٣	٦٧,٤	٢٧	٢١,٣	٥٣٤	٥٢٩				
١٨	سوهاج الجديدة	-	-	-	-	-	-	-	-	٦٧,٤	١٠٠	٢٧,٩	٠	٤,٧	٠	٤٣	٩				

المصدر: - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان اعوام ١٩٩٦ ، ٢٠٠٦
 (-) لم يتوفر لها بيانات بالتعدادات أو لم تكن وقت التعداد قائمة.
 (*) لا توجد بالمدينة إناث

٢-٢ الحالة الزوجية لسكان المدن الجديدة

يعرض الجدول (٣-٤) التوزيع النسبي للسكان في سن الزواج (١٨ سنة فأكثر) في المدن الجديدة حسب الحالة الزوجية والنوع طبقا لبيانات ١٩٩٦، ٢٠٠٦. ونظرا لأن غالبية السكان في تلك المدن قد وفدوا إليها في أسر حديثة الزواج حيث تتوافر الوحدات السكنية بها بشروط ميسرة في تلك المدن، فقد انعكس ذلك بوضوح في ارتفاع نسبة المتزوجين بين السكان مقارنة بالمستوي العام في حضر مصر، وبصفة خاصة بين الإناث حيث تجاوزت نسبة المتزوجات بين الإناث ٧٠٪ في ١٢ مدينة من بين ١٧ مدينة يتوافر لها بيانات، كما فاقت هذه النسبة ٧٥٪ في سبعة مدن، الأمر لا يختلف كثيرا بالنسبة للذكور حيث زادت نسبة الذكور المتزوجين عن ٧٠٪ في ١١ مدينة، هذا بينما تبلغ نسبة المتزوجين علي مستوي الجمهورية حوالي ٦٤٪ لكل من الذكور والإناث طبقا لبيانات تعداد ٢٠٠٦.

ويلاحظ من مقارنة بيانات الحالة الزوجية في عام ١٩٩٦، ٢٠٠٦ وجود اتجاه عام نحو تزايد نسبة المتزوجين وتناقص نسبة من لم يسبق لهم الزواج، سواء بالنسبة للذكور أو الإناث، هذا يمثل اتجاه طبيعي نتيجة لتزايد تدفق الأسر حديثة الزواج الوافدة إلي تلك المدن بعد الانتهاء من انشائها وإكمال بنيتها الأساسية، كما يتوقع أيضا استمرار زيادة نسبة المتزوجين في تلك المدن في المستقبل مقارنة بالمستوي العام لحضر الجمهورية حيث ان تلك المدن مازالت بعيدة عن تحقيق مستهدفاتها الكمية من السكان.

جدول رقم (٣-٤)

التوزيع النسبي للسكان في المدن الجديدة في مصر حسب الحالة الزوجية، تعدادي ١٩٩٦، ٢٠٠٦

م	اسم المدينة	١٩٩٦				٢٠٠٦										
		لم يتزوج	متزوج	أخرى	الجملة	لم يتزوج	متزوج	أخرى	الجملة							
		ذ	إ	ذ	إ	ذ	إ	ذ	إ							
١	العاشر من رمضان	٢٨,٢	١٢	٨٤,٢	٠,٤	٣,٦	١١٧٠,٩	١٥٩٢٠	٢٨,٤	١٨,٩	٧٠,٧	٧٦,٢	٠,٩	٤,٨	٤١٤٢٩	٢٤٨٤٢
٢	١٥ مايو	٢١,٧	٢١,٢	٧٧,٢	١	٥,١	١٨٦٩٧	١٧٦٦١	٢٤,٧	٣٠,١	٦٣,٧	٦٢,١	١,٦	٧,٨	٢٠٠١٥	٢١٢٢١
٣	٦ أكتوبر	٢٠,٢	١٤,٩	٦٨,٥	١,١	٤,٩	٨٩٩٤	١٢٢٨٥	٢٥,٩	٢١,٢	٦٢,٩	٧٢,٨	١,١	٥,٨	٥٤٨٧٨	٤٢٧٦٨
٤	السادات	٢١,٧	٢٠,٩	٦٦,١	١,٩	١٠,٤	٢٤٧٥٤	٢٧٩٤٦	٢٥,٦	٢٦,٤	٦٣,١	٦٤,٧	١,٢	٨,٩	٤٥٩٤٨	٤٢٩٧٢
٥	برج العرب الجديدة	٢٧,٢	١٢,١	٧٢,١	٠,٦	١,٢	١٦٩٥	٢٢٧٢	٢٢,٤	٢٠,٤	٦٦,٦	٧٤,٢	١	٥,٢	١٤٠٥٢	١١١٨٦
٦	الصالحية الجديدة	١٥,٧	١١,٩	٨٤	٠,٢	١,٩	٢٠٢٣	٢٢٤٤	٢٧,١	٢١,٢	٧١,٨	٧٢	١,٢	٦,٧	٥٥٧٦	٥٤٥٨
٧	دمياط الجديدة	٥٩,٢	٢٥	٤٠,٥	٠,٢	٢,٢	١٧٧٢	٢٨٠١	٢٧,١	٣٠,٤	٦١,٩	٦٤	١	٥,٧	٩٢٤٧	٨٤٥٨
٨	مدينة بدر	٤٢,٧	٢٤,٢	٥٦,١	٠,٨	١,٢	٧٩	٨٢	٢٢,٢	١٦,٧	٧٦	٧٤,٥	١,٩	٨,٨	٥٠٩١	٥١٧٦
٩	مدينة العبور	-	-	-	-	-	-	-	-	١٧	٧٨,٤	٧٨	١,٢	٥,١	١٢١٢٤	١٢٧٩١
١٠	بني سويف الجديدة	٨,٢	٥٤,٥	٩١,٨	٠	٠,٩	١٠١	٤٩	٤٢,٩	٢٥,٨	٥٤,٦	٦٨,٢	١,٤	٦	٦٥٤٦	٥١٧٢
١١	المنيا الجديدة	٥٧,٤	٠	٤٢,٧	٠	٠	٠	٦٨	٢٠,١	١٧,٨	٧٨,٩	٧٦,٩	١	٥,٤	١٢٦١	١٢٢٢
١٢	النوبارية الجديدة	١٤,٧	١٢	٨٥,٢	٠	٢,٦	٢٢١	٢٢١	٢٢,٨	١٥,٩	٧٥,٢	٨٠,٢	١,٩	٢,٨	١٢٩٤٧	١١٤٩٧
١٣	الشيخ زايد	-	-	-	-	-	-	-	-	١٦,٧	٧٤,٦	٧٦,٢	١,٧	٧	٩٨٤٩	٩١٢١
١٤	الشروق	-	-	-	-	-	-	-	-	١٨,٦	٦٧,٦	٧٥,٧	١,٢	٥,٧	٧٤٦٤	٦٤٢٢
١٥	القاهرة الجديدة	-	-	-	-	-	-	-	-	١٨,١	٧٤,٢	٧٤,٥	١,٦	٧,٤	٢٩٠١٦	٢٨٦٥٦
١٦	أسيوط الجديدة	-	-	-	-	-	-	-	-	١٠	٧,٦	٩٢,٢	٠,٢	٢,٦	٤٢٧	٤٦٨
١٨	سوهاج الجديدة	-	-	-	-	-	-	-	-	٢١	٧٩	٦٠	٠	٤٠	٢٨	٥

المصدر: - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان اعام ١٩٩٦، ٢٠٠٦ (-) لم يتوفر لها بيانات بالتعدادات أو لم تكن وقت التعداد قائمة.

٤-٣ قوة العمل بالمدن الجديدة

١-٤-٣ حجم قوة العمل والبطالة

يوضح الجدول رقم (٣-٥) تطور حجم قوة العمل ومعدلات النشاط الخام في المدن الجديدة حسب النوع طبقا لبيانات تعدادي ١٩٩٦ و ٢٠٠٦، ويشير الجدول إلي تزايد حجم قوة العمل في جميع المدن الجديدة للذكور والإناث بوتيرة عالية مع تدفق الوافدين الجدد إلي تلك المدن في السنوات الأولى من إنشائها، فعلي سبيل المثال زاد حجم قوة في مدينة العاشر من رمضان بأكثر من الضعف بالنسبة للذكور وبمقدار سبعة مرات بالنسبة للإناث، وفي مدينة برج العرب الجديدة ومدينة دمياط الجديدة زاد حجم قوة العمل بأكثر من خمسة أضعاف لكل من الذكور والإناث، بينما تضاعف حجم قوة العمل في مدينة السادس من أكتوبر بمقدار ٣٧ مرة بالنسبة للذكور مقابل ٧ مرات بالنسبة للإناث، وقد بلغت أكبر زيادة في حجم قوة العمل في تلك الفترة في مدينة النوبارية الجديدة حيث تضاعفت ٥٥ مرة للذكور مقابل ٣٥ مرة للإناث.

ويلاحظ من الجدول أيضا أن معدل النشاط الخام في غالبية المدن الجديدة حسب بيانات ٢٠٠٦ يتراوح بين ٢٩٪ في كل من مدينة السادات ومدينة الصالحية الجديدة ومدينة بدر، وبين ٣٩٪ في مدينة الشيخ زايد، وبالتالي فإن معدل النشاط الخام في تلك المدن قريب من النمو العام في مصر، وتشير بيانات الجدول إلي وجود تباينات ملموسة في معدل النشاط الخام بين الذكور والإناث في غالبية المدن الجديدة نظرا لضعف مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي كما هو الحال علي المستوي العام للدولة، حيث نجد أن معدل النشاط الخام للذكور يتراوح بين ٥٨٪ في مدينة النوبارية الجديدة و ٤٠٪ في مدينة العبور في عام ٢٠٠٦، بينما ينخفض للإناث بقيم تتراوح بين ٢٢٪ في مدينة الشيخ زايد و ٧٪ في كل من مدينة الصالحية الجديدة ومدينة بدر.

جدول رقم (٣-٥)

معدل النشاط الخام حسب النوع في المدن الجديدة، تعدادي ١٩٩٦، ٢٠٠٦

م	اسم المدينة	٢٠٠٦								١٩٩٦							
		ج				د				ج				د			
		العدد	المعدل	العدد	المعدل	العدد	المعدل	العدد	المعدل	العدد	المعدل	العدد	المعدل	العدد	المعدل		
١	العاشر من رمضان	١٥١٦٥	٥٦,٥	٢٧٧٢	١٢,٢	١٧٩٢٧	٢٧,٥	٢٦٨٤٢	٢٠٩٩٠	٤٧٨٢٣	١٠١٦٦	١٧,٧	٤٦١٤٨	٢٦,٦	١٢٥٩٢٠		
٢	١٥ مايو	١٥٠٩٨	٤٥,٢	٥٨٧٢	١٨,٢	٢٠٩٧٠	٢٢,٠	٢٢٢١٠	٢٢٢٨٤	٦٥٥٩٤	١٩٩٥٤	١٩,٨	٢٨٧٨٤	٢١,٧	٩٠٧٤٠		
٣	١٦ أكتوبر	١١٣٩٠	٥٧,٢	٢٠٤٢	١٢,٢	١٢٤٢٣	٢٨,٠	١٩٨٦٤	١٥٤٩٠	٣٥٢٥٤	٤٢٤٥٠	٤٩,٨	٥٦٩٣٤	٢١,٠	١٥٤٠٩٣		
٤	السادات	٢٤٣٦٩	٢١٨,١	٢٤٨٨	٢٣,٤	٢٦٨٥٧	١٤٤,٢	١١١٧٣	٧٤٤٥	١٨٦١٨	٢٨٦٠٧	٥١,١	٤٢٦٨٨	٦,٠	١٤٣٠٧٥		
٥	برج العرب الجديدة	٢٢١٠	٥٥,٨	٣٦٥	١١,٨	٢٥٧٥	٣٦,٥	٢٩٦٠	٢٠٩١	٧٠٥١	١٢٨٨١	١٧١٦	١٤٥٩٧	٢٥,٠	٤١٦٦١		
٦	الصالحية الجديدة	٢٢١٢	٤٩,٢	٢٣٩	٩,٢	٢٥٥١	٢١,٢	٤٤٩١	٢١٠٢	٨١٤٢	٦٢٩	٧,١	٥٥٣٥	٢٨,٨	١٨٩٥٧		
٧	دمياط الجديدة	١٣٣٠	٢٤,٠	٤٥٥	١٧,٥	١٧٨٥	٢٧,٤	٢٩١٧	٢٦٠٢	٦٥٢٠	٢٦٧٣	٢١,٠	٩١١٥	٢٣,٧	٢٧٠٢٨		
٨	مدينة بدر	٦٤	٥٢,٠	١٥	١٢,٠	٧٩	٢١,٩	١٢٣	١٢٥	٢٤٨	٦٠٢	٥٠,٧	٧,٢	١٧١٥٨			
٩	مدينة العبور	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٤٢,٩	٩٠٤١	٤٣٦٠٠		
١٠	بنى سويف الجديدة	٤٥	٥٤,٢	١٤	١١,٢	٥٩	٢٨,٤	٨٢	١٢٥	٢٠٨	٢٧٩٩	٤٠,٢	١٨,٦	٢٠٠١	١٧٩٧١		
١١	المنيا الجديدة	٦٨	١٠٠,٠	٠	!DIV/٠#	٦٨	١٠٠,٠	٦٨	٠	٦٨	١٠٨٢	٤٥,٩	٢٢,٧	٢٢١٠	٤٥٧		
١٢	النوبارية الجديدة	٢٢٢	٢٩,٧	٤٠	٩,٤	٢٦٢	٢٦,٦	٥٥٩	٤٢٦	٩٨٥	١٢٢١٩	١٠٤١	٧,٨	١٨١١٠	٢٩٢٤٠		
١٣	الشيخ زايد	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٢٢,٠	٢٠٦٢	٢٩٤٢٢		
١٤	الشروق	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١٢,٣	١٢٨٠	٢٢٠٧٥٠		
١٥	القاهرة الجديدة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١٩,٢	١١٤٢٣	١٢٢٢٣٩		
١٦	اسيوط الجديدة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١٧,٧	١٧٠	١٧٦١		
١٧	سوهاج الجديدة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١٠,٠	١	٥٧		

أما بالنسبة لمعدلات البطالة، فيلاحظ من الجدول (٣-٦) أنها كانت في أدنى مستوياتها في عام ١٩٩٦ حيث تراوحت بين ١٪ و ٥٪ في جميع المدن عدا مدينة بني سويف الجديدة التي سجلت ٦,٨٪، ومع ذلك يلاحظ ارتفاع تلك المعدلات بالنسبة للإناث بصورة ملموسة في مدينتي السادات والصالحية الجديدة حيث بلغ المعدل بها ١٩,٩٪ و ٢٠,٥٪ علي التوالي.

ويلاحظ من الجدول أيضا أن هناك ارتفاعا طفيفا في معدلات البطالة في عام ٢٠٠٦ بالنسبة للذكور حيث بلغ المعدل بلغ أقصاه في مدينة ١٥ مايو مسجلا مستوي قدرة ٩ ٪، بينما سجل ارتفاعا ملحوظا بالنسبة للإناث حيث تجاوز ١٠ ٪ في ١٢ مدينة علي رأسها مدينة دمياط الجديدة التي بلغ المعدل بها حوالي ٢٨٪ تليها بني سويف الجديدة بمعدل قدرة حوالي ٢٥٪.

وبمقارنة معدلات البطالة بالمدن الجديدة بالوضع العام علي مستوي الجمهورية نجد أنها أقل كثيرا في غالبية تلك المدن وبصفة خاصة في عام ١٩٩٦ حيث كان غالبية الوافدين الجدد لتلك المدن من العالمين في إنشائها وتنميتها وفي مختلف مشروعاتها الخدمية والاجتماعية والاقتصادية وما أنشئ فيها من مصانع ومؤسسات.

جدول رقم (٦-٣)

نسبة المشتغلين ومعدلات البطالة لقوة العمل حسب النوع فى المدن الجديدة، تعدادى ١٩٩٦، ٢٠٠٦

م	اسم المدينة	١٩٩٦									٢٠٠٦								
		% المشتغلين			% المتعطلين			قوة العمل			% المشتغلين			% المتعطلين			قوة العمل		
		ج	د	ج	د	ج	د	ج	د	ج	د	ج	د	ج	د	ج	د	ج	د
١	العاشر من رمضان	٩٩,٠	٩٦,٤	٩٨,٦	١,٢	٢,٦	١,٦	١٥١٦٥	٢٧٧٢	١٧٩٢٧	٩٥,٠	٨٩,٠	٩٢,٦	٥,٠	١١,٠	٦,٤	٢٥٩٨٢	١٠١٦٦	٤٦١٤٨
٢	١٥ مايو	٩٦,٨	٩٤,٠	٩٦,٠	٣,٦	٦,٠	١٥٠٩٨	٥٨٧٢	٢٠٩٧٠	٩١,٠	٨٥,٨	٨٩,٤	٩,٠	١٤,٢	١٠,٦	١٩٩٥٤	٨٨٢٠	٢٨٧٨٤	
٣	٦ أكتوبر	٩٩,٠	٩٧,٦	٩٨,٨	١,١	٢,٥	١١٢٩٠	٢٠٤٢	١٢٤٢٣	٩٢,٨	٨٩,٨	٩٢,٨	٦,٢	١٠,٢	٧,٢	٤٢٤٥٠	١٤٤٨٤	٥٦٩٢٤	
٤	السادات	٩٦,٤	٨٠,٢	٩٤,٩	٣,٨	١٩,٩	٢٤٣٦٩	٢٤٨٨	٣١٨٥٧	٩٨,٢	٩٤,٧	٩٧,٩	١,٨	٥,٢	٢,١	٢٨٦٠٧	٤٠٨١	٤٢٦٨٨	
٥	برج العرب الجديدة	٩٩,٠	٩٨,١	٩٨,٩	١,٢	١,٩	٢٢١٠	٢٦٥	٢٥٧٥	٩٨,١	٩٢,١	٩٧,٥	١,٩	٦,٩	٢,٥	١٢٨٨١	١٧١٦	١٤٥٩٧	
٦	الصاحية الجديدة	٩٨,٠	٧٨,٨	٩٥,٤	٢,٢	٢١,٥	٢٣١٢	٢٣٩	٢٥٥١	٩٦,٦	٨١,٤	٩٤,٨	٣,٤	١٨,٦	٥,٢	٤٨١٦	٦٣٩	٥٤٥٥	
٧	دمياط الجديدة	٩٨,٢	٩٦,٧	٩٧,٨	٢,٠	٤,٢	١٢٢٠	٤٥٥	١٧٨٥	٩٤,٥	٧٢,١	٨٧,٩	٥,٥	٢٧,٩	١٢,١	٦٤٤٢	٢٦٧٣	٩١١٥	
٨	مدينة بدر	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٠,٠	٠,٠	٦٤	١٥	٧٩	٩٢,٢	٨٢,٧	٩٢,٢	٦,٧	١٦,٢	٧,٨	٤٤٢٥	٦٠٢	٥٠٢٨	
٩	مدينة العبور	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٧٥٩٥٩	٩٠٤١	٨٥٠٠٠	
١٠	بنى سويف الجديدة	٩٢,٢	٩٢,٩	٩٣,٢	٦,٧	١,١	٦٨	٤٥	٥٩	٩٤,٢	٧٥,٢	٨٩,٠	٥,٨	٢٤,٨	١١,٠	٢٩٩٩	١٤٨٤	٥٤٨٢	
١١	المنيا الجديدة	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٠,٠	٠,٠	٦٨	٠	٦٨	٩٧,١	٩٠,٢	٩٤,٩	٢,٩	٩,٨	٥,١	١٠٨٢	٥٢٢	١٦٠٥	
١٢	النوبارية الجديدة	٩٨,٢	١٠٠,٠	٩٨,٥	١,٨	٠,٠	٢٢٢	٤٠	٢٦٢	٩٨,٠	٨٨,٥	٩٧,٠	٢,٠	١١,٥	٢,٠	١٢٢١٩	١٤٠٨	١٢٦٢٧	
١٣	الشيخ زايد	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٨٤٢٢	٢٠٦٢	١١٤٩٥	
١٤	الشروق	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٥٦٠٢	١٢٨٠	٦٩٨٢	
١٥	القاهرة الجديدة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٢٣١١٥	١١٤٢٣	٤٤٥٤٨	
١٦	اسيوط الجديدة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٤٠٧	١٧٠	٥٧٧	
١٧	طيبة الجديدة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
١٨	سوهاج الجديدة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٤٢	١	٤٢	

المصدر: التعداد العام للسكان أعوام ١٩٩٦، ٢٠٠٦ - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء
 (-) لم تتوفر لها بيانات بالتحديدات أو لم تكن وقت التعداد قائمة. (*) لا توجد بالمدينة إناث

٣-٤-٢ النشاط الاقتصادي لقوة العمل

يوضح الجدول رقم (٣-٧) التوزيع النسبي للمشتغلين من قوة العمل ١٥ سنة فأكثر حسب النشاط الاقتصادي والنوع طبقا لبيانات تعداد ٢٠٠٦، حيث يتبين أن الصناعة والأنشطة ذات الصلة تمثل النشاط الاقتصادي الغالب بين المشتغلين الذكور حيث تتجاوز نسبة العاملين به ٧٪ في خمسة مدن مثل مدينة النوبارية الجديدة بنسبة ٨٣,٥٪، ومدينة برج العرب الجديدة بنسبة ٧٢,٢٪، ومدينة الصالحية الجديدة بنسبة ٧١٪، ومدينتي السادات والعاشر من رمضان بنسبة ٧٠٪ لكل منهما، ويأتي نشاط الخدمات في المرتبة الثانية في الأهمية بالنسبة للذكور حيث يستوعب أكثر من ربع المشتغلين في كل من مدينة ١٥ مايو، مدينة السادس من أكتوبر، مدينة دمياط الجديدة، مدينة بني سويف الجديدة، مدينة الشيخ زايد، مدينة الشروق، مدينة القاهرة الجديدة، ومدينة طيبة الجديدة، هذا ويستوعب هذا النشاط حوالي ثلثي المشتغلين في كل من مدينتي المنيا الجديدة وأسيوط الجديدة.

أما بالنسبة للإناث فيأتي نشاط الخدمات في المرتبة الأولى من الأهمية حيث يستوعب أكثر من ٥٠٪ من النساء المشتغلات في عشرة مدن جديدة يأتي علي رأسها مدينة أسيوط الجديدة بنسبة ٩٦٪ من إجمالي المشتغلات، ومدينة المنيا الجديدة بنسبة ٩٢٪، ومدينة دمياط الجديدة بنسبة ٩٠٪، ثم مدينة بني سويف الجديدة بنسبة ٨٨٪، ومدينة الشروق بنسبة ٧٦٪، هذا وتمثل تجارة الجملة والتجزئة النشاط الاقتصادي الثاني في الأهمية النسبية بالنسبة لقوة العمل من النساء بالمدن الجديدة حيث تفوق نسبة المشتغلات في هذا النشاط النسبة المناظرة بين الذكور في أغلب المدن الجديدة كما تؤكد بيانات الجدول.

جدول (٧-٢)

التوزيع النسبي للمشتغلين من قوة العمل +١٥ بالمدن الجديدة حسب النشاط الاقتصادي والنوع

أقسام النشاط الاقتصادي	الصناعات التحويلية			التشييد والبناء			تجارة الجملة والتجزئة			الخدمات والاتصالات والوساطة			المعلومات			أخرى			جملة		
	جملة	إناث	ذكور	جملة	إناث	ذكور	جملة	إناث	ذكور	جملة	إناث	ذكور	جملة	إناث	ذكور	جملة	إناث	ذكور	جملة	إناث	ذكور
١ العاشر من رمضان	٦٩,٧	٢٤,٦	٦٠,٣	١,٠	١,٠	١,٠	١١,٢	٣٣,٥	٥,٤	٥,٧	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠
٢ السادات	٧٠,٣	٣٦,٧	٦٦,٣	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٦,٢	٨,٨	٥,٩	٦,٢	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٦
٣ ١٥ مايو	٤٦,٩	١٠,٦	٣٦,٣	١٠,٥	٣,٥	٣,٥	١١,٨	٢٠,٧	٨,١	٨,٥	٣,٥	٣,٥	٣,٥	٣,٥	٣,٥	٣,٥	٣,٥	٣,٥	٣,٥	٣,٥	٣,٥
٤ السادس من أكتوبر	٣٧,٢	٨,٩	٣٠,٢	١١,١	٣,٢	٣,٢	١٠,٦	١٠,٦	٤٩,٨	٨,٦	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠
٥ برج العرب الجديدة	٧٢,٦	٣٤,٣	٦٨,٣	٨,٤	١,٥	١,٥	٩,٣	٤,٠	٧,٦	١,٥	١,٥	١,٥	١,٥	١,٥	١,٥	١,٥	١,٥	١,٥	١,٥	١,٥	١,٥
٦ دمياط الجديدة	٣١,٦	٤,١	٢٥,٠	١٤,٨	١,٢	١,٢	٣,٦	١١,٤	١١,٦	١١,٦	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢
٧ الصالحية الجديدة	٧١,٠	١٦,٣	٦٥,٥	٥,٦	٢,١	٢,١	٥,٢	٥,٥	٥,٢	٢,١	٥,٦	٥,٦	٥,٦	٥,٦	٥,٦	٥,٦	٥,٦	٥,٦	٥,٦	٥,٦	٥,٦
٨ بدر	٣٩,٩	٢٨,٣	٣٨,٦	١٧,١	١,٩	١,٩	١١,٧	١١,٠	١١,٨	١٥,٥	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩
٩ العبور	٣٤,٩	٦,١	٢٨,١	١١,٤	١,٦	١,٦	١١,٤	١٦,٨	٩,١	٩,١	١,٦	١,٦	١,٦	١,٦	١,٦	١,٦	١,٦	١,٦	١,٦	١,٦	١,٦
١٠ المنيا الجديدة	١٤,٢	٢,٣	١٠,٦	١٠,٩	١,٧	١,٧	١,٥	٥,٢	٨,١	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧
١١ بني سويف الجديدة	٢٤,٤	٥,٥	٢٠,١	١٥,٦	٠,٥	٠,٥	١٣,١	١٠,٥	١٣,١	١٣,١	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥
١٢ النوبارية الجديدة	٨٢,٥	٩,٦	٧٦,٥	٣,٥	٢,٥	٢,٥	١٠,٤	٧٠,٧	٤,١	٤,١	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣
١٣ الشيخ زايد	٢٢,٣	٤,٥	١٧,٦	١٦,٦	١,٩	١,٩	١٣,٨	١١,٥	١٣,٨	١٣,٨	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩
١٤ الشروق	٣٢,٨	٥,٩	٢٠,٥	١٥,٩	١,٨	١,٨	٩,٧	١٣,٣	٩,٧	٩,٧	١,٨	١,٨	١,٨	١,٨	١,٨	١,٨	١,٨	١,٨	١,٨	١,٨	١,٨
١٥ القاهرة الجديدة	٣٠,٨	٥,٩	١٧,٣	١٤,٠	٣,٤	٣,٤	١٣,٩	١١,٢	١٣,٩	١٣,٩	٣,٤	٣,٤	٣,٤	٣,٤	٣,٤	٣,٤	٣,٤	٣,٤	٣,٤	٣,٤	٣,٤
١٦ أسيوط الجديدة	١٦,٠	٠,٦	١١,٥	٨,٠	٠,٦	٠,٦	٦,٢	٥,٨	٥,٨	٥,٨	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٦
١٧ سوهاج الجديدة	١٤,٢	١٠٠,٠	١٦,٣	١٠٠,٠	٨١,٠	٨١,٠	٧٩,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
١٨ طيبة الجديدة	٤٧,٢	٣,٩	٤٤,٤	١٧,٧	١,٤	١,٤	١٦,٦	١٦,٦	١٦,٦	١٦,٦	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤

المصدر: - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، التعداد العام للسكان أعوام ١٩٩٦، ٢٠٠٦

٢-٤-٢ التوزيع المهني لقوة العمل

يوضح الجدول رقم (٣-٨) التوزيع النسبي للمشتغلين من قوة العمل ١٥ سنة فأكثر حسب المهنة والنوع طبقا لبيانات تعداد ٢٠٠٦، ويتبين من الجدول أن مهنة " الحرفيون والعاملون بالزراعة" تمثل المهنة الأغلب للذكور في تلك المدن حيث تتجاوز نسبة الذكور من قوة العمل في تلك المهنة أكثر من نصف العاملين في ٧ مدن، من بينها مدينة النوبارية الجديدة بنسبة ٨٣٪، ومدينة السادات وبرج العرب الجديدة، ومدينة بدر، ومدينة سوهاج الجديدة، ومدينة طيبة الجديدة بنسب تزيد علي ٦٠٪ من إجمالي المشتغلين الذكور.

أما بالنسبة لنمط التوزيع المهني للإناث فإننا نلاحظ أن "الفنيون والعاملون بالخدمات" تمثل المهنة الأغلب حيث تزيد نسبة المشتغلان في تلك المهنة عن ٥٠٪ من إجمالي قوة العمل من النساء في ٨ مدن جديدة، تبلغ أعلاها مدينة النوبارية الجديدة بنسبة ٧٨٪، وتليها مدينة طيبة الجديدة بنسبة ٦٦٪، ثم مدينة العبور بنسبة ٦٥٪، هذا بينما تأتي مهنة " أصحاب المهن العلمية والفنية" المرتبة الثانية في الأهمية النسبية لقوة العمل من الإناث في المدن الجديدة، حيث نلاحظ أن نسبة النساء المشتغلات في هذه المهنة تزيد عن ثلثي قوة العمل من النساء في ١١ مدينة حيث تبلغ أعلى مستوي لها في مدينة دمياط الجديدة بنسبة ٧٠،٣٪ وفي مدينتي الشروق والمنيا الجديدة بنسبة ٥٤٪ تقريبا.

جدول (٨-٣)

التوزيع النسب للمشتغلين من قوة العمل +١٥ حسب أقسام المهنة والنوع، ٢٠٠٦

أقسام المهنة	أصحاب المهن العلمية والفنية			الفنيون وعمال الخدمات			الحرفيون وعمال الزراعة			أخرى		جملة		المدن
	جملة	إناث	ذكور	جملة	إناث	ذكور	جملة	إناث	ذكور	جملة	إناث	ذكور	جملة	
١ العاشر من رمضان	٢٣,٤	٢٩,٠	٢٤,٦	٢٣,٠	٢٨,٦	٤٧,٢	١٧,١	٤٠,٩	٦,٤	٤,١	٥,٩	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
٢ السادات	١٤,٠	٢٨,٧	١٦,٢	١٥,٦	٢٣,٥	٦٤,٥	٢٢,٤	٦٠,٦	٥,٨	٥,٤	٥,٨	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
٣ ١٥ مايو	٢٢,٣	٢٨,٢	٢٤,٠	٢٥,٢	٥٢,٣	٤٠,٦	٢٦,٣	٢,٩	٦,١	٥,٦	٦,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
٤ السادس من أكتوبر	٢٧,٤	٢٥,١	٢٦,٨	٢٧,٨	٦٥,١	٣٧,٠	٢٢,٠	٤,٤	١٢,٩	٥,٤	١١,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
٥ برج العرب الجديدة	١٤,٥	٢٤,٤	١٦,٧	١٤,٨	٢٢,٨	٦٤,٧	٢٧,٨	٢٩,٥	٦,٠	٢,٣	٥,٧	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
٦ دمياط الجديدة	٤١,٩	٧٠,٣	٤٨,٧	٢٢,٩	٢٧,٠	٢٤,٧	٢٧,٨	٠,٩	٦,٤	١,٧	٥,٣	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
٧ الصالحية الجديدة	١٤,٤	٤٠,٢	١٧,٠	١٣,٠	٤٠,٢	١٥,٨	٦٥,٣	١١,١	٧,٢	٨,٤	٧,٤	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
٨ بدر	١١,٧	٢٠,٣	١٢,٧	٢٣,٤	٤٠,٥	٢٥,٣	٥٢,٩	٢٣,٨	١٢,٠	١٥,٤	١٢,٤	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
٩ العبور	٣٧,١	٢١,١	٢٥,٧	٢٩,٤	٦٤,٨	٢٧,٧	٢٦,٦	١,٧	٧,٠	٢,٤	٥,٩	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
١٠ المنيا الجديدة	٢٧,٤	٥٢,٨	٤٢,٥	٢٨,٩	٢١,٤	٢٩,٦	١٢,٤	٠,٦	٢١,٣	١٤,٢	١٩,١	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
١١ بني سويف الجديدة	٢١,٥	٥٢,٣	٣٦,٢	٢١,٦	٤١,٩	٢٤,٠	٢٢,٦	٢,٢	٤,٢	٢,٦	٤,١	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
١٢ النوبارية الجديدة	٦,٧	١٢,١	٧,٣	٧,٥	٧٧,٩	١٤,١	٨٢,٢	٧,٨	٢,٧	١,٢	٢,٥	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
١٣ الشيخ زايد	٤٤,٤	٤٠,٨	٤٢,٤	٢٤,٢	٥٢,٩	٢٣,٠	٢٤,٦	١,٢	٦,٨	٤,٠	٦,١	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
١٤ الشروق	٣٦,٣	٥٤,٢	٣٩,٦	٢٩,٩	٢٥,٦	٢٠,٩	٢٤,٨	٢,١	٩,١	٨,٢	٨,٩	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
١٥ القاهرة الجديدة	٤٢,٥	٤١,٦	٤٢,٢	٢٥,٣	٥١,٠	٢١,٦	٢٢,٤	١,٢	٩,٨	٦,٢	٨,٩	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
١٦ أسيوط الجديدة	٢٨,٤	٤٨,٢	٤١,٢	٢٨,٢	٤٨,٨	٤١,٢	١٨,٢	٠,٠	١٢,٩	٣,٠	٤,٦	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
١٧ سوهاج الجديدة	٢,٤	٠,٠	٢,٣	٩,٥	٠,٠	٩,٢	٦٩,٠	١٠٠,٠	١٩,٠	٠,٠	١٨,٦	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
١٨ طيبة الجديدة	١١,٧	٢٦,٦	١٢,٧	١٥,٦	٦٦,٠	١٨,٩	٦١,٨	٥,١	٥٨,١	١٠,٩	١٠,٢	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر: - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان أعوام ١٩٩٦، ٢٠٠٦

٣-٤-٤ التوزيع القطاعي لقوة العمل

يوضح الجدول رقم (٣-٩) التوزيع النسبي للمشتغلين من قوة العمل بالمدن الجديدة حسب النوع وحسب نوع القطاع، ويتبين من الجدول أن القطاع الخاص داخل المنشآت يستوعب الغالبية العظمى من العاملين الذكور في أغلب المدن حيث تزيد نسبة العاملين عن ٥٠٪ في تسعة مدن يأتي علي رأسها مدينة النوبارية الجديدة بنسبة ٨١٪ ثم مدينة العاشر من رمضان بنسبة ٧٦٪، ثم مدينة برج العرب الجديدة بنسبة ٧٣٪، ثم مدينة الصالحية الجديدة بنسبة ٧٢٪، ثم يأتي في المرتبة الثانية القطاع الحكومي بنسب متفاوتة حيث تبلغ أعلاها ٧٠,٣٪ في مدينة المنيا الجديدة، و ٤٨٪ في مدينة القاهرة الجديدة.

أما بالنسبة للإناث، فيتبين من الجدول أن القطاع الحكومي يستوعب الغالبية العظمى من قوة العمل من الإناث في المدن الجديدة حيث تتجاوز ٥٠٪ من إجمالي قوة العمل من النساء في عشرة مدن جديدة، تبلغ أعلاها في مدن في مدينة المنيا الجديدة بنسبة ٩١٪، تليها مدينة دمياط الجديدة بنسبة ٨٨٪، ثم مدينة بني سويف الجديدة بنسبة ٨٥٪، ثم مدينة الصالحية الجديدة بنسبة ٧٣٪، كما يلاحظ من الجدول أيضا أن قطاع الأعمال العام هو الأقل استيعابا لقوة العمل في المدن الجديدة سواء بالنسبة للذكور أو الإناث.

جدول (٩-٢)

التوزيع النسبي للمشتغلين من قوة العمل +١٥ بالمدن الجديدة حسب نوع القطاع، ٢٠٠٦

نوع القطاع	حكومي			عام وأعمال			خاص داخل المنشآت			خاص خارج المنشآت			جملة	
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	إناث	جملة
١ العاشر من رمضان	١١,٨	٢٣,٤	١٦,٢	٣,٢	١,٢	٢,٨	٧٥,٥	٦٣,٨	٧٣,١	٩,٤	١,٦	٧,٧	١٠٠,٠	١٠٠,٠
٢ السادات	١٥,٥	٥٨,٦	١٩,٥	١,٨	١,١	١,٨	٧٠,١	٢٨,٢	٦٧,١	١٢,٦	٢,٠	١١,٦	١٠٠,٠	١٠٠,٠
٣ ١٥ مايو	٤١,١	٦٣,٠	٤٧,٢	١٥,٠	٣,٩	١١,٧	٣١,٩	٣٠,٥	٣١,٥	١٢,١	٣,٧	٩,٦	١٠٠,٠	١٠٠,٠
٤ السادس من أكتوبر	١٨,٧	٢٦,٦	٢٠,٧	١,٨	١,٠	١,٨	٦٢,٠	٧٠,٢	٦٤,٠	١٧,٥	٢,١	١٢,٧	١٠٠,٠	١٠٠,٠
٥ برج العرب الجديدة	١٢,٨	٤٨,٢	١٦,٨	١,٦	١,١	١,٦	٧٢,٥	٤٨,٤	٦٩,٨	١٢,١	٢,٢	١١,٩	١٠٠,٠	١٠٠,٠
٦ دمياط الجديدة	٢٤,٤	٨٨,١	٤٧,٢	٩,٨	٣,٠	٨,٢	٤٠,٠	٧,٨	٣٣,٢	١٥,٧	١,١	١٢,٢	١٠٠,٠	١٠٠,٠
٧ الصالحية الجديدة	١٧,٢	٧٢,٧	٢٢,٩	١,٢	١,٧	١,٤	٧٢,٢	٢٢,٤	٦٧,٢	٩,٠	٢,٢	٨,٤	١٠٠,٠	١٠٠,٠
٨ بدر	٤٦,٦	٥٧,٤	٤٧,٨	١,٠	٠,٤	٠,٩	٢٥,٢	٢٥,٩	٢٥,٢	١٧,٢	٦,٢	١٦,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
٩ العبور	٢١,٤	٢٣,٤	٢٤,٢	٤,٥	٢,٠	٤,٥	٦٠,٩	٦٣,٩	٦١,٤	١٢,١	١,٧	١٠,٤	١٠٠,٠	١٠٠,٠
١٠ المنيا الجديدة	٧٠,٢	٩١,٢	٧٦,٨	٥,٢	١,٧	٤,١	١٦,٠	٦,١	١٢,٩	٨,٥	٠,٨	٦,٢	١٠٠,٠	١٠٠,٠
١١ بني سويف الجديدة	٤١,٥	٨٥,٢	٥١,٥	٢,٦	٠,٧	٢,٢	٢٨,٢	١٣,٤	٢٢,٥	١٧,٨	٠,٦	١٢,٩	١٠٠,٠	١٠٠,٠
١٢ النوبارية الجديدة	٨,٩	١٩,٢	٩,٩	٠,٥	٠,٢	٠,٥	٨١,٢	٧٩,٢	٨١,١	٩,٢	١,٤	٨,٥	١٠٠,٠	١٠٠,٠
١٣ الشيخ زايد	٢٦,٨	٤٠,٦	٣٠,٥	١,٦	١,٠	١,٤	٥١,٩	٥٥,٢	٥٢,٨	١٩,٧	٣,١	١٥,٤	١٠٠,٠	١٠٠,٠
١٤ الشروق	٢٠,٠	٦٣,٢	٣٦,١	٢,٨	١,٤	٢,٥	٤٩,٧	٢١,٩	٤٦,٤	١٧,٦	٣,٥	١٥,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
١٥ القاهرة الجديدة	٤٨,٦	٦٠,١	٥١,٩	٤,٨	١,٧	٣,٩	٢٣,٤	٣٦,٨	٢٤,٢	١٢,٢	١,٤	٩,٩	١٠٠,٠	١٠٠,٠
١٦ أسبوط الجديدة	٢٨,٧	٢١,٧	٢٩,٦	٠,٢	٠,٠	٠,٢	٢٠,٢	٩,١	١٧,٠	٥٠,٩	٥٩,١	٥٢,٢	١٠٠,٠	١٠٠,٠
١٧ سوهاج الجديدة	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٤٢,٩	١٠٠,٠	٤٤,٢	٢,٤	٠,٠	٢,٢	١٠٠,٠	١٠٠,٠
١٨ طيبة الجديدة	٢٣,٩	٣٦,١	٢٤,٧	١,٧	٠,٤	١,٦	٤٧,٠	٥٩,١	٤٧,٨	٢٧,٤	٤,٤	٢٥,٩	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر: - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان أعوام ١٩٩٦، ٢٠٠٦

الفصل الرابع

تقييم المخطط الإستراتيجي للتنمية العمرانية الشاملة لمصر

حتى عام ٢٠٥٠ وتحددات التنفيذ

٤-١ مقدمة

مرت مصر عبر الخمسة عقود الفائتة بتجارب تنموية مكانية عديدة، لم يكتمل للعديد منها النجاح، فقد تهتم الحكومة بتنمية إقليم معين لفترة زمنية وقبل أن يستكمل مقوماته التنموية الكافية، تنصرف عنه وتتجه نحو تنمية إقليم آخر تاركة العديد من الاستثمارات دون استكمالاً حقيقياً مما يعد هدراً للموارد، وقد كانت الحكومات المتعاقبة، تتخذ القرارات في التنمية العمرانية دون الرجوع إلى الدراسات العلمية التي يقوم بها المتخصصون في مجال العمران، بل كانت عادة تتخذ القرارات بناءً على رؤى شخصية ذاتية تتسم عادة بقصر النظر، وتهدف أساساً لتحقيق مصالح شريحة اجتماعية واحدة محددة وهي " شريحة الصفوة " وذلك على حساب شرائح المجتمع الأخرى " محدودة أو مهدودة الدخل " وهي الأغلبية.

وقد أسفرت التجارب والجهود السابقة لصياغة وإعداد رؤية تنموية عمرانية بنتائج إيجابية محدودة، نظراً لعدم الأخذ في الاعتبار الخصوصية العمرانية المصرية، فقد جاءت إستراتيجية تخطيط القاهرة الكبرى والتي أعدها خبراء مصريون وفرنسيون في منتصف السبعينيات من القرن العشرين، بإنشاء عشرة تجمعات سكنية خارج القاهرة بهدف وقف امتداد العشوائيات بها، وأيضاً نقل بعض الأنشطة من داخل القاهرة إلى خارجها وخلخلة الكثافة السكانية بأحياء المدينة ذات الكثافة السكانية المرتفعة، ولكن تم اتخاذ قرار مفاجئ في التسعينيات بتغيير الهدف من إنشاء التجمعات العشرة وتجميع بعضها في شرق القاهرة في تجمع كبير أطلق عليه " القاهرة الجديدة ".

وهناك أيضاً لمصر خصوصية وهي خصوصية السكان والمكان ، فخصوصية سكان مصر تتمثل في أن المصريين ، عاشوا خلال تاريخهم الطويل ، وحتى بداية القرن التاسع عشر في العصر الحديث في توازن مع حيزهم المكاني ، وقد بلغ متوسط عددهم في أغلب فترات التاريخ ، ثلاثة ملايين نسمة يعيشون على حوالي مليون فدان ، تروى برى الحياض وتنتج محصولاً واحداً من الزراعة في العام ، ولقد مرت على مصر العديد من الدول والأنظمة وشهدت ما شهدت من متغيرات سياسية لا حصر لها ، ولكن بقيت في خلفية الحياة المصرية حقيقة ثابتة لا تتغير ، وهي ثبات النسبة بين عدد السكان ومساحة المكان - أو ما يمكن أن يعبر عنه استقرار الاتزان بين الإنسان والمكان عبر التاريخ أما خصوصية المكان فتتمثل في انقسامه إلى حيزين متباينين كل التباين ، أولهما الزراعي الخصب الضيق المستوى ، والذي يتسم بندرة الأرض ووفرة المياه ، ويمثل ٤٪ فقط من مساحة مصر يسكنه ٩٥٪ من سكانها ، وثانيهما صحراوي متباين في هضابه ومنخفضاته ووديانه وتبلغ مساحته ٩٦٪ من مساحة مصر ويسكنه ٥٪ فقط من سكانها - والحد الفاصل بين الحيزين واضح وقاطع كالحد الفاصل بين اليابس والماء (القاضي، جليلة ٢٠٠٩).

ولكن العصر العلوي - الذي بدأ في أول القرن التاسع عشر ، واستمر حتى منتصف القرن العشرين ودام مائة وخمسون عام - شهد تغيراً في عدد السكان وفي مساحة المكان - فقد زاد عدد السكان من ثلاثة ملايين نسمة إلى ٢٠ مليون نسمة ، أي بزيادة حوالي ستة مرات ، ولكن صاحب هذه الزيادة السكانية زيادة مكانية أيضاً تمثلت في أن مساحة الأرض الزراعية زادت من مليون فدان إلى ما يقرب من ستة ملايين فدان ، أي بزيادة قدرها ستة مرات أيضاً ، وهي نفس النسبة التي زاد بها عدد السكان ، أي أن الزيادة في عدد السكان والزيادة في مساحة المكان ، قد تمتا في العصر العلوي بمعدل واحد - وهذا يعني أن الاتزان التاريخي بين الإنسان والمكان خلال تاريخ مصر، كله امتد ليشمل الحقبة المطلوبة ، أيضاً حتى نهايتها - بالإضافة إلى أن أغلب الأراضي الزراعية في العصر العلوي، بدأت تروى

بالرى الدائم نتيجة لشبكة الرى والخزانات والسدود التى أقيمت فى هذه الفترة ، وبذلك أصبحت الأرض تغل محصولين أو ثلاثة محاصيل فى العام بدلاً من المحصول الواحد والذي كان برى الحياض.

ولكن الأمر اختلف تماماً مكانياً وسكانياً بعد ذلك ، فمنذ منتصف القرن العشرين ، وحتى الآن زاد عدد سكان مصر من ٢٠ مليون نسمة إلى ما يقرب من ٧٦ مليون نسمة سنة ٢٠٠٦ وحوالي ٨٥ مليون نسمة سنة ٢٠١٠ ، أى ما يقرب من أربعة مرات ونصف ولم تصاحب الزيادة السكانية زيادة مكانية ، بل على العكس تماماً ، فقد تأكلت الأراضي الزراعية بمعدل كبير ، نتيجة امتدادات المدن والقرى والمناطق العشوائية ، وفقدنا خلال النصف الأخير من القرن العشرين حوالي ١,٥ مليون فدان ونفقد سنوياً حوالي ٦٠ ألف فدان (راجع ، أبو زيد ٢٠٠٧) .

وهذا يعنى أن الزيادة الكبيرة فى عدد السكان فى الفترة الأخيرة قابلها انخفاض كبير فى مساحة المكان ، وهكذا اختل التوازن التاريخي بين الإنسان والمكان لأول مرة فى تاريخ مصر اختلالاً كبيراً ، وأصبح الحيز الحيوي يتناقص بمعدل سريع وخطير ويضيق - بمعدل مضاعف - عن استيعاب الزيادة السكانية الضخمة فى الحاضر والمستقبل ، ولو استمر هذا التناقص فى المكان كما هو عليه الآن ، فإن مصر كما عرفها العالم والتاريخ سوف تختفي تماماً ما بين ٢٠٧٠ ، ٢١٠٠ كما يتوقع بعض المخططين ، وبمعنى آخر فإن الزحف الخراساني السريع وانحسار الغطاء الأخضر أمامه يهدد الوجود المصري برمته كل التهديد.

ويتوقع خبراء السكان بأن تعداد مصر سوف يبلغ عام ٢٠٢٠ حوالي ٩٣ مليون نسمة أى بزيادة قدرها ١٧ مليون نسمة. ومع بلوغ المدن والقرى درجة التشعب السكاني القصوى ، والتي على وشك أن تبلغها خلال السنوات القليلة القادمة (المخطط الاستراتيجي، ٢٠١٠) .

ويبقى السؤال الذي يجب أن لا يغيب عن أذهاننا أبداً وهو أين تذهب الزيادة السكانية، والتي تفيض عن قدرة الحيز الحالي في استيعابها؟ ثم أين تذهب الزيادة السكانية بعد هذا التاريخ؟ وإلى أن يصل تعداد سكان مصر إلي ١٤٠ مليون نسمة، في أحسن السيناريوهات أو ١٥٥ مليون نسمة في أسوأها، أي حين تبلغ مصر ما يسمى بدرجة الثبات السكاني في منتصف القرن ٢٠٥٠ كما يتوقع خبراء السكان. هل المقترح الوارد بالمخطط الاستراتيجي للتنمية العمرانية الشاملة لمصر ٢٠٥٠، هو الاختيار الأمثل؟ أم أن هناك اختيارات أخرى مطروحة؟

وعلى ذلك فسوف نسوق في هذا الفصل بعض التجارب والجهود السابقة للرؤى العمرانية المختلفة، بالإضافة إلى تجربة مصر في إنشاء المدن الجديدة والتوابع والرؤية المستقبلية لمصر لعام ٢٠٣٠، بالإضافة إلى إلقاء الضوء على متطلبات تحقيق هذه الرؤية المستقبلية للتنمية العمرانية وتحدياتها مثل التحديات المستقبلية لتوفير الأراضي الزراعية مع استمرار النمو السكاني حتى ٢٠٥٠ والتوزيع المكاني المقترح للزيادة السكانية - بالإضافة إلى أنماط التجمعات العمرانية الجديدة وتسارع نموها والتحديات المستقبلية لتوفير الموارد المائية مع استمرار نمو السكان - مع ضرورة تحقيق طفرة في نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي يساير النمو السكاني المتوقع في ضوء المخطط الاستراتيجي للتنمية العمرانية ٢٠٥٠ (The Egyptian Cabinet, ٢٠٠٩).

وأخيراً إذا كان هناك خارطة طريق للتنمية العمرانية الشاملة، فكيف يمكن التغلب على التحديات السابقة وإمكانية ذلك في ضوء المتوقع والممكن تنفيذه؟ فلم يعد أمام مصر، في هذا المأزق التاريخي، إلا أن تخرج بسكانها إلى آفاق جديدة خارج الوادي والدلتا في محاور تنمية في الصحراوات والسواحل لاستيعاب الزيادة السكانية الضاغطة، وإيقاف النمو السرطاني للمناطق والبؤر العشوائية - وذلك يعد الهدف القومي الذي يجب أن توضع خطط التنمية العمرانية الشاملة له.

ويجب على المخطط الاستراتيجي للتنمية العمرانية ٢٠٥٠ أن يستوعب التحديات القائمة، والتي يأتي على رأسها الزيادة السكانية وعدم قدرة الحيز الحالي على استيعابها، وتاليها طبيعة الخصوصية الجغرافية المصرية التي تتمثل في وجود حيزين متباينين كل التباين أحدهما زراعي معمور ومكتظ بساكنيه وضيق والآخر، صحراوي رحب واسع نسبياً خالي من السكان.

لذا يلزم بداهة في النهاية اعتبار مصر بحيزها المأهول وحيزها غير المأهول كوحدة تنموية واحدة - وحصر كافة إمكاناتها الظاهرة والكامنة وبدراسة سبل تحويل الإمكانيات إلى أنشطة إنتاجية اقتصادية وتحديد المحاور التنموية الواعدة، ودراسة طبيعتها الايكولوجية والجغرافية يتحدد النمط التخطيطي والعمراني للمستقرات البشرية اللازمة لها والقادرة على الجذب السكاني للعيش والاستقرار فيها، والذي يمكن اقتراحه في التوصيات والذي أعده مجموعة من العلماء والخبراء في التخطيط العمراني.

٢-٤ واقع الخصوصية المصرية في التنمية العمرانية

هناك قضايا عديدة مثارة منذ أواخر الستينيات من القرن الفائت ومنها المشكلة السكانية، بمحاورها الثلاثة من زيادة سكانية وتفاوت في توزيع السكان والاستثمارات العامة والخاصة إقليمياً وقطاعياً وقومياً، ثم تدنى الخصائص السكانية بالإضافة إلى استمرار تدفق هجرة العمالة من الريف إلى الحضر بحثاً عن فرص عمل، واتساع فجوات الدخل فضلاً عن التناقص التدريجي في عرض الوحدات السكنية منخفضة التكلفة بالمقارنة بالطلب عليها - وتنامي البؤر العشوائية السكنية حول المدن الكبرى ووجود ما يعرف بمستصلح تعريف المدن "Ruralization".

وقد أدت كل تلك الأسباب المتشابكة، أو بعضها إلى الإخلال بمشروعات التنمية العمرانية الجاذبة في مصر، وأسهمت أيضاً في عدم التحكم في الأعداد

المناسبة التي يمكن أن تستوعبها المدن الجديدة الجاذبة - مما أدى إلى العديد من المشاكل الكبرى ومنها مشكلة الإسكان .

أ- الزيادة السكانية ومحدودية الأراضي الزراعية والمياه

تمثل الزيادة السكانية المتواصلة في مصر ، معضلة لمتخذي القرارات في الحكومات السابقة، وهي تعد من أهم الأسباب في نشأة ونمو المناطق العشوائية ، حيث لا يقابلها غالباً زيادة في الوحدات السكنية ، والتي تقوم الدولة أو القطاع الخاص بتشبيدها - مما أدى بالسكان إلى إحداث المزيد من النمو العمراني على الأراضي الزراعية المحدودة في الوادي والدلتا - بل والتعدي أيضاً على الأراضي الصحراوية ، وترتب على ذلك ظهور وانتشار المناطق العشوائية في مصر .

والزيادة السكانية أيضاً تتطلب المزيد من الاستثمارات لتلبية احتياجات السكان من الخدمات المختلفة (مدارس - مساكن - مراكز صحية - بنية أساسية . وكافة الخدمات الأخرى) مما يشكل ضغطاً هائلاً على موازنة الدولة وعلى الاستثمارات المطلوب تدبيرها للمحافظة على الحد الأدنى من الحياة الكريمة - هذا بالإضافة إلى انخفاض مستوى المعيشة ، في ظل الزيادة السكانية المضطردة .

ويسجل معدل النمو السكاني السنوي في الفترة من ١٨٠٠ - ١٩٤٧ حوالي ١,٥% - ثم ارتفع إلى ٢,٣% سنوياً في النصف الثاني من القرن الفائت (١٩٤٧ - ٢٠٠٠) وخلال الفترة من ١٨٠٠ - ٢٠٠٥ كان معدل النمو السكاني السنوي ١,٨% .

بينما نجد أن الأراضي الصالحة للزراعة ، كان معدل النمو السنوي ٥,٧% وعلى ذلك نجد أن نصيب الفرد قد انخفض من فدان في عام ١٨٠٠ إلى ٠,٤٨% من الفدان في عام ١٩٠٠ ثم إلى ٠,١٢% من الفدان في عام ٢٠٠٠ وانخفض أيضاً نصيب الفرد من المياه من ٣٥٠٠٠ في بداية القرن الفائت إلى حوالي ٨٠٠

م^٢ في عام ٢٠٠٠ وهناك توقع لانخفاضه إلى ٥٣٥ في عام ٢٠٢٥ (أنظر الجدول رقم ٤-١) (القاضي، جليلة ٢٠٠٩) وربما أكثر بحلول عام ٢٠٥٠.

**جدول رقم (٤-١)
العلاقة بين السكان والأراضي المتاحة والمياه في مصر
خلال الفترة من ١٨٠٠ - ٢٠٠٥ والتوقعات
للفترة ما بين ٢٠١٠ - ٢٠٢٥**

السنوات	حجم السكان (بالمليون)	اجمالي الأراضي الصالحة للزراعة (بالمليون فدان)	الأراضي المساحة لكل شخص (بالفدان)	نصيب الفرد من الماء م ^٣
١٨٠٠	٢,٠	٢,٠	١,٠	-
١٨٥٠	٤,٦	٤,٠	٠,٨٧	-
١٨٩٧	٩,٧	٤,٩	٠,٥١	٥٠٨٤
١٩٠٧	١١,٢	٥,٤	٠,٤٨	٤٤١٤
١٩٢٧	١٤,٢	٥,٥	٠,٣٩	٣٤٨٤
١٩٣٧	١٥,٩	٥,٢	٠,٣٣	٣٤٨٤
١٩٤٧	١٩,٠	٥,٨	٠,٣١	٣٦٠٤
١٩٦٠	٢٦,١	٥,٩	٠,٢٣	١٨٩٣
١٩٧٠	٣٣,٢	٦,٠	٠,١٨	١٧١٣
١٩٨٠	٤٢,١	٦,١	٠,١٤	١٣٥٠
١٩٩٠	٥٥,٠	٧,٢	٠,١٣	١٠٣٤
(٢) ٢٠٠٠	٦٧,٠	٧,٦٠	١٢,٠	٨٤٥
(٢) ٢٠٠٥	٧٢,٠	٨,٤	٠,٠١٢	٧٧٧
(٣) ٢٠١٠	٨١,٢	٨,٧	٠,٠١١	٧٠٠
(٣) ٢٠٢٠	٩٧,١	٩,٥	٠,٠١٠	٥٨٥
(٣) ٢٠٢٥	١٠٦,٢	١٠,٠	٠,٠٩	٥٣٥

المصدر

ECIDSC & others - September ٢٠٠٩ -
الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ٢٠٠٥، ٢٠٠٠
- من ٢٠١٠-٢٠٢٥ التوقعات باستخدام البيانات التاريخية

وقد نهتم في هذا الفصل بالتركيز على الزيادة السكانية وتفاوت توزيع السكان والاستثمارات والهجرة الداخلية من الأماكن الطاردة إلى الأماكن الجاذبة بالجمهورية ، فضلاً عن تنامي البثور العشوائية ، وتداعيات كل ذلك على مشكلة الإسكان والسكان ، وضيق الحيز المعمور وتفاوت توزيع السكان ، والاستثمارات مع تحليل وقراءة المخطط الاستراتيجي للتنمية العمرانية لمصر ٢٠٥٠.

وتحتل المشكلة الديموجرافية حالياً أولوية أولى بين القضايا المثارة في مصر ، حيث أكدت السياسة القومية للسكان خلال العقود الماضية علي أهمية خفض معدلات النمو السكاني المرتفعة من خلال برنامج قومي لتنظيم الأسرة يركز علي دعوه الأزواج إلى أنجاب عدد أقل من الأطفال ، وتحسين الخصائص السكانية، وإعادة التوزيع الجغرافي للسكان خارج الوادي الضيق.

وعلى ذلك فإن الأزمة الحضرية في مصر حالياً ، هو تطور العمران على الأراضي الزراعية ، وتنسحب هذه الظاهرة على كل المدن الواقعة في الدلتا وجنوب وادي النيل ، غير أن التعدي على الأراضي الزراعية بأغراض البناء ، هو ثمن في الحقيقة باهظ للغاية - فقد تم التعدي على ما يقرب من ٢,٥ مليون فدان من أجود الأراضي الزراعية مقابل استصلاح لمليون فدان من الأراضي الصحراوية - وابتلعت قرى كاملة في هذه المهزلة (القاضي، جليلة ٢٠٠٩).

فضلاً عن أن خطة تعمير الأراضي الصحراوية التي اتبعتها الدولة لم توجه سوى للشرائح الاجتماعية الميسورة والمتوسطة (كما سنرى فيما بعد) وبالتالي فقد ظل أسلوب التقسيم العشوائي للأراضي الزراعية ، محتفظاً بنفس وتيرته ، مما يعكس عبثية المشهد ومنهج التخطيط العمراني الذي اتبعته الدولة .

ب- التفاوت في توزيع السكان والاستثمارات والنتائج المحلي الإجمالي

هناك تكديس للسكان بكثافات مرتفعة في ٦٪ فقط من مساحة مصر- وهناك حاجة ماسة إلى زيادة المساحة المأهولة من ٦٪ إلى ١٠٪ من المساحة الكلية خلال العقود الأربع القادمة، وفقاً للمخطط الاستراتيجي للتنمية العمرانية الشاملة لمصر ٢٠٥٠ المخطط الاستراتيجي (٢٠١٠).

ف نجد أن هناك اختلالاً في توزيع السكان في مصر ، فهناك المحافظات الحضرية الأربعة (القاهرة ، الإسكندرية ، بورسعيد، السويس) تستأثر بحوالي ١٧,٩٪ من إجمالي عدد السكان - في حين لا يتعدى نسبة السكان بمحافظتي الوادي الجديد وجنوب سيناء ٠,٢٪ من إجمالي عدد السكان .

وتتكرر أخطاء الحكومات السابقة المتعاقبة ، في تركيز الأنشطة الاقتصادية جغرافياً ، حيث يتركز النمو الاقتصادي في عدد محدود من المحافظات ، التي تتوفر فيها الخدمات والبيئة الداعمة للاستثمار ، إذ أن هناك ستة محافظات تستحوذ على ٥٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي ، يخص محافظة القاهرة وحدها ما يربو على ٢٠٪ ، الجيزة ٩٪ والإسكندرية ٨٪ ، وكل من الدقهلية والشرقية والقليوبية حوالي ٦٪ ، ومن ناحية أخرى لا يتجاوز النصيب النسبي للمحافظات الأخرى مجتمعة نحو ٤٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي - بمعدلات تصل إلى ٠,١٪ في بعض المحافظات .

وقد تسبب هذا الاختلال في توزيع الاستثمارات واهتمامات الحكومة المصرية واستقطاب المراكز الحضرية الكبرى للاستثمارات والسكان ، إلى ظهور المناطق العشوائية ، بل وتناميها أيضاً بصورة سرطانية ، وزيادة معدلات التحضر والنمو العمراني غير المخطط .

ج- الهجرة الداخلية

بالإضافة إلى أن تركيز النمو في أقاليم محددة ، أدى إلى جذب مزيد من الزحف السكاني والهجرة الداخلية من الريف وريف الوجه القبلي تحديداً قليل الاستثمارات نسبياً إلى مناطق الجذب في المدن ، والعواصم الحضرية ، خاصة في ظل ما يفترض من توافر فرص العمل التي تتحقق من الأنشطة الاقتصادية وارتفاع مستوى الخدمات، مما أدى إلى ارتفاع الكثافة السكانية غير المسبوقة وانتشار العشوائيات حول المدن والعواصم الحضرية .

وبالنظر إلى الجدول رقم (٤-٢) والشكل رقم (٤-١) نجد أن هناك حراكا جغرافيا من المناطق الطاردة الفقيرة في ريف الوجه القبلي وبعض محافظات الدلتا (كدمياط - الغربية - الدقهلية ، المنوفية ، البحيرة ، كفر الشيخ ، السويس) إلى المحافظات الجاذبة أغلبها في المحافظات الحضرية (كالقاهرة ، الإسكندرية ، الجيزة ، مطروح ، شمال وجنوب سيناء ، بورسعيد ، البحر الأحمر والإسماعيلية ، القليوبية ، الشرقية ، الوداي الجديد - الأقصر) (World Bank, ٢٠٠٩) .

د- المناطق العشوائية في مصر

ازدادت المناطق العشوائية في مصر ، مع بداية التسعينات من القرن الفائت ، وإتباع سياسة الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي - وإدخال اقتصاد السوق دون التدرج المطلوب وتعزيز وتنمية القطاع الخاص باعتباره القوة الدافعة للنمو الاقتصادي المستدام وتراجع دور الدولة خاصة في نشاط الإسكان والتنمية العقارية .

ومع انتشار الفقر والبطالة خاصة في الوجه القبلي ازدادت موجات الهجرة (كما سبق الذكر) مما أدى إلى تكوين أحياء ذات طبيعة ريفية قروية حول أطراف المدن الكبرى وتحولت بالتدريج إلى مجتمعات غير مخططة ، تفتقر إلى المرافق والخدمات ومعظم مبانيها عشوائية ، لا ترتبط بقواعد التخطيط العمراني والحضري،

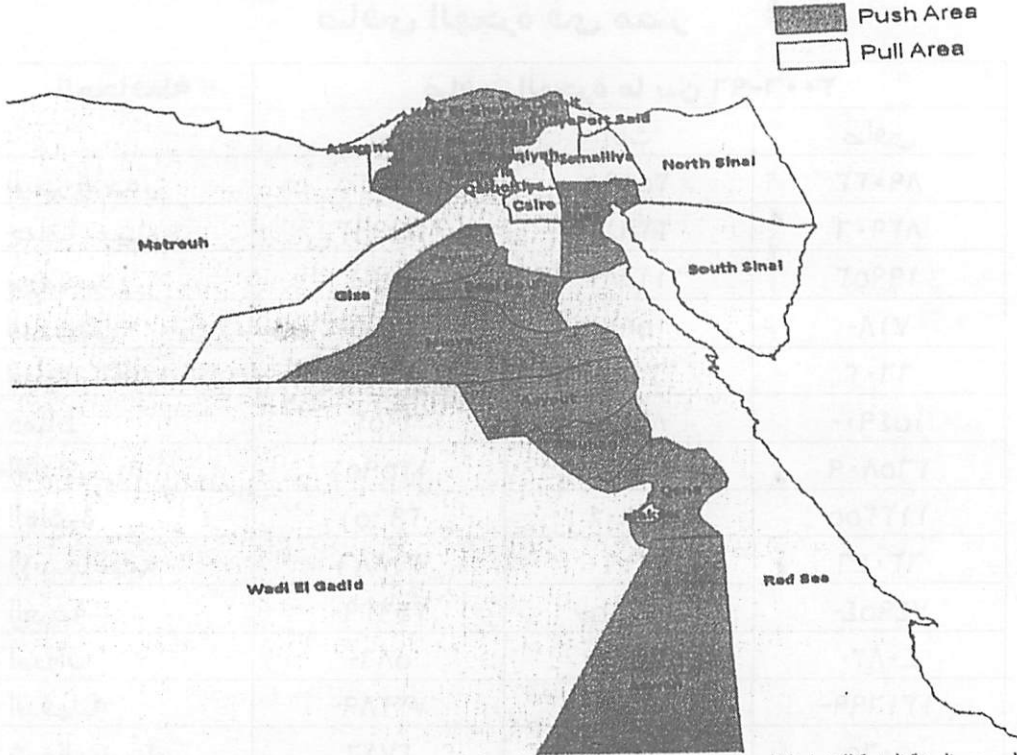
وذلك من حيث مواد البناء المختلفة المستخدمة في المباني ومعظمها من مواد
بنائية غير ثابتة، تتمثل في الصفيح والأخشاب والكرتون الخ .

جدول رقم (٤-٢) صافى الهجرة فى مصر

صافى الهجرة ما بين ١٩٦-٢٠٠٦			المحافظة
صافى	إناث	ذكور	
٨٩٠٣٣	٢٥٥٩٨	٦٣٤٣٥	البحر الأحمر
٨٢٩٠٦	٢٢٩١٤	٥٩٩٩٢	جنوب سيناء
١٩٩٥٢	١١٨٨٩	٨٠٦٣	بورسعيد
٧١٨-	٥٨٧	١٣٠٥-	السويس
٦٦٠٣	٣٤٠٠	٣٢٠٣	الوادى الجديد
١٥٤٩٠-	٨٥٣٨-	٦٩٥٢-	دمياط
٢٦٥٨٠٩	١٢٩٨٥٨	١٣٥٩٥١	الإسكندرية
١١٢٣٥٥	٨٣٦٠٤	٢٩٦٥١	القاهرة
٦٢٠٤٦	٣٠١٦٠	٣١٨٨٦	الإسماعيلية
٧٤٩٥٤-	٤٢٣١٥-	٣٢٦٣٩-	الغربية
٤٠٨٢-	٣٤٩٦-	٥٨٦-	أسوان
١٣١٦٩٩-	٥٩٤١٠-	٧٢٢٨٩-	الدقهلية
٥٠٦٥	١٣٤٩	٣٧١٦	شمال سيناء
١٢٠٨٥٩	٥٩٣٤١	٦١٥١٨	القلوبية
١٠٩٥٣٦-	٦٠٤٨٠-	٤٩٠٥٦-	المنوفية
١٠٥٨٨	٧٨٩٥	٣٦٩٣	الشرقية
١١٢٥٩١-	٧٠٠٤٦-	٤٢٥٤٥-	البحيرة
٢١٦٢٢	١٠٦٠٧	١١٠١٥	الاقصر
٢٥٣٣٤	١٥١٢٧	٢٠٣٠٧	مطروح
٣٧٣٩٦٧	١٧٤٥٠٥	١٩٩٤٦٣	الجيزة
٧٧٠٥٠-	٤٣٥٢٩-	٣٣٥٢١-	كفر الشيخ
٥٩٦٤٢-	٢٣٤٢٧-	٣٦٢١٥-	قنا
٨٤٥٤٢-	٣٨٨٣٧-	٤٥٧٠٥-	بنى سويف
٢٤٠٨٥٥-	٩٦٥٧٤-	١٤٤٢٨١-	سوهاج
٧٦٣٨٦-	٣٣١٢٨-	٤٣٢٥٨-	المنيا
١٦٨١٤٨-	٧٢٤٦٨-	٩٥٦٨٠-	أسيوط
٥١٢٤٩-	٢٤٥٨٧-	٣٦٧٦٣-	الفيوم

المصدر: - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، التعداد العام للسكان أعوام ١٩٩٦، ٢٠٠٦

شكل رقم (٤-١) المناطق الطاردة والمناطق الجاذبة في مصر



المصدر الهيئة العامة للتخطيط العمراني، المخطط الاستراتيجي للتنمية العمرانية الشاملة لمصر حتى عام ٢٠١٠، ٢٠٥٠.

ورغم اختلاف المناطق العشوائية من حيث المكان والمساحة وحجم السكان ومستوى الخدمات، إلا أنها تشترك في معاناتها من مشاكل أساسية كتوفير الخدمات (المرافق الأساسية) وانتشار التلوث البيئي، والقمامة، وارتفاع الكثافة السكانية وتدني الخصائص السكانية - بالإضافة إلى افتقار تلك المناطق إلى شبكة طرق متكاملة تربطها بالمحاور الخارجية.

ومما يزيد من مشكلة التعامل مع المناطق العشوائية، عدم توافر قاعدة بيانات دقيقة واختلافها من مصدر إلى آخر عن عدد السكان، والخصائص الأساسية لهم وهو ما يعوق اتخاذ القرارات المناسبة فيما يتعلق بتطوير العشوائيات والارتقاء بها.

وقد قامت وزارة التنمية المحلية بمبادرة هامة في منتصف عام ٢٠٠٦ ، بالتعاون مع الهيئة العامة للتخطيط العمراني وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، وزارة التنمية الاقتصادية (التخطيط والتعاون الدولي حاليا) وصندوق تطوير العشوائيات واتفقت الأطراف إلى التعريف الموحد الآتي:

" المناطق العشوائية هي كل ما تم إنشاؤه بالجهود الذاتية ، سواء أكانت مبان من دور أو أكثر أو عشش في غيبة من القانون ولم يتم تخطيطها عمرانيا فهي مناطق أقيمت على أراضى غير مخصصة للبناء - كما ورد في المخططات العامة للمدن ، وربما تكون حالة المباني جيدة ، ولكن يمكن أن تكون غير آمنة بيئيا أو اجتماعيا، وتفتقر إلى الخدمات والمرافق الأساسية" (وزارة التنمية المحلية، ٢٠٠٧؛ مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار مجلس الوزراء، ٢٠٠٨).

ويبرر اختلاف توزيع المناطق العشوائية على مستوى المحافظات من مصدر لآخر ومن وقت لآخر ، اختلاف معدل النمو السكاني والهجرة الداخلية بين المحافظات وكذلك اختلاف الدخل وتوزيع الاستثمارات التي توجه إلى هذه المناطق أصلاً أو ما تم اعتماده لتطوير أو إزالة هذه المناطق بالمحافظات المختلفة .

تعد قاعدة البيانات الخاصة بأوضاع العشوائيات ، غير مكتملة ، ولكن هناك نواه لعدد السكان وخصائصهم الديموجرافية ، الاجتماعية ، الاقتصادية، من خلال بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء وبالاعتماد على معلومات معينه من واقع تعداد ٢٠٠٦ وكذا باستخدام نظام المعلومات الجغرافي (GIS) ولا يتم التعامل معها بصورة مباشرة وإنما تحتاج إلى بعض المعالجات فيما يتعلق بالعشوائيات. (انظر الجدول رقم ٤-٣).

جدول رقم (٤-٢)
الوضع الحالي للمناطق العشوائية في أقاليم الجمهورية
حسب موقف التطوير حتى ٢٠٠٧/١/١

موقف التطوير								إجمالي عدد المناطق العشوائية بالمحافظات	البيان
مناطق قابلة للتطوير				مناطق لا تقبل التطوير وتقرر إزالتها					
لم يبدأ العمل بها	جارى تطويرها	تم تطويرها	إجمالي عدد المناطق	لم يبدأ العمل بها	جارى إزالتها	تم إزالتها	إجمالي عدد المناطق		
-	٦٨	-	٦٨	٢	٥	٦	١٣	٨١	القاهرة
-	٢٢	١٣	٣٦	-	-	-	-	٣٦	الجيزة
-	٥٨	٩	٦٧	-	-	-	-	٦٧	القليوبية
-	١٤٩	٢٣	١٧١	٢	٥	٦	١٣	١٨٤	إجمالي إقليم القاهرة الكبرى
-	٤٢	٥	٤٧	٢	-	٥	٧	٥٤	الإسكندرية
٦١	٧	١٣	٨١	-	-	-	-	٨١	البحيرة
٢٤	-	-	٢٤	-	-	-	-	٢٤	مطروح
٨٥	٤٩	١٨	١٥٢	٢	-	٥	٧	١٥٩	إجمالي إقليم الإسكندرية
٧	-	-	٧	-	-	-	-	٧	بورسعيد
١٥	-	-	١٥	-	-	-	-	١٥	الإسماعيلية
٨	-	-	٨	-	-	-	-	٨	السويس
-	٨٣	-	٨٣	-	-	-	-	٨٣	الشرقية
١٧	-	-	١٧	-	-	-	-	١٧	شمال سيناء
-	-	-	-	-	-	-	-	-	جنوب سيناء
٤٧	٨٢	-	١٢٩	-	-	-	-	١٣٠	إجمالي إقليم القناة
٤٦	١٤	٣٠	٩٠	-	-	-	-	٩٠	دمياط
-	١١٩	٢	١٢١	-	-	-	-	١٢١	الدقهلية
١	٤٩	١	٥١	-	-	-	-	٥١	كفر الشيخ
-	٢٨	١٩	٤٧	-	-	-	-	٤٧	الغربية
-	٥١	٢	٥٣	-	-	-	-	٥٣	المنوفية
٤٧	٣١١	٥٤	٣١٢	-	-	-	-	٣١٢	إجمالي إقليم الدلتا
-	٢٤	١٨	٥٢	-	-	-	-	٥٢	بني سويف
-	٣٠	-	٣٠	-	-	-	-	٣٠	المنيا
-	٢٨	-	٢٨	-	-	-	-	٢٨	الفيوم
-	٩٣	١٨	١١٠	-	-	-	-	١١٠	إجمالي إقليم شمال الصعيد

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الاحتياجات الحالية والمستقبلية من الوحدات السكنية في مصر، ٢٠٠٨

هـ- مشكلة الإسكان في مصر:

يعد السكن واحداً من أهم الحقوق التي تناولتها المواثيق الدولية لحقوق الإنسان ، بدءاً من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في عام ١٩٤٨ مروراً بالعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في عام ١٩٦٦ - انتهاء بإعلان الأمم المتحدة الخاص بالحق في التنمية ١٩٦٩ - فنجد أن هناك تنامي لدور القطاع الخاص وزيادة استثماراته في قطاع الإسكان خاصة الفاخر، وبدا فقد تخلت الدولة عن مسؤوليتها تجاه الفقراء ومحدودي الدخل .

والمسكن الملائم أيضاً حق أصيل من حقوق الإنسان نصت عليه القوانين ومعاهدات حقوق الإنسان والمسكن الملائم أيضاً هو الذي يفي بالاحتياجات الأساسية لشاغله، ويتصف بالألا يزيد عدد المقيمين به عن الحد المقبول اجتماعياً وصحياً.

تقدير الاحتياجات المستقبلية من الوحدات السكنية خلال الفترة (٢٠٠٧ - ٢٠٢٢) على مستوى محافظات وأقاليم الجمهورية.

ولحساب الاحتياجات المستقبلية من الوحدات السكنية ، اتخذ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في الاعتبار بعض العوامل التي تتحكم في تقدير التغير لعدد الأسر منها على سبيل المثال :

- ١- معدل النمو الحالي وما سيطراً عليه خلال الفترة (٢٠٠٧ - ٢٠٢٢)
- ٢- متوسط عدد أفراد الأسرة المتوقع خلال الإحدى عشر عاماً القادمة
- ٣- معدل التزاوج (مع إهماله حالياً حتى يصبح في أماكن كل أسرة الحصول على مسكن)
- ٤- تقدير عدد السكان سنوياً (٢٠٠٧ - ٢٠٢٢)

جدول رقم (٤-٤)

تقدير الاحتياجات المستقبلية من الوحدات السكنية
على مستوى الجمهورية خلال الفترة (٢٠٢٢-٢٠٠٧)

السنوات	عدد السكان المتوقع*	الزيادة في عدد السكان	الزيادة في عدد الأسر	عدد الوحدات المطلوبة لنمو السكان	عدد الوحدات المطلوبة للإحلال والتجديد	عدد الوحدات المطلوبة للإحتياطي	إجمالي عدد الوحدات المطلوبة
٢٠٠٦	**٧٢٥٧٩٠٣٠	-	-	-	-	-	-
٢٠٠٧	٧٤٠٣٠٤١٦	١٤٥١٢٨٦	٢٧٢١٥٠	٢٧٢١٥٠	٢٧٢١	٢٩٧٧٢	٤٠٦٥٤٣
٢٠٠٨	٧٥٥١٨٢٦	١٤٨٠٤١٠	٢٧٩٥٩٢	٢٧٩٥٩٢	٢٧٩٦	٣٠٣٦٧	٤١٣٧٥٥
٢٠٠٩	٧٧٠٢٠٨٤٠	١٥١٠٠١٤	٢٨٧١٨٣	٢٨٧١٨٣	٢٨٧٢	٣٠٩٧٥	٤٢٣٠٣٠
٢٠١٠	٧٨٥٦١٠٥٠	١٥٤٠٢١٠	٢٩٤٩٢٦	٢٩٤٩٢٦	٢٩٤٩	٣١٥٩٤	٤٣٠٤٦٩
٢٠١١	٨٠١٢٢٠٦٠	١٥٧١٠١٠	٤٠٢٨٢٣	٤٠٢٨٢٣	٤٠٢٨	٣٢٢٢٦	٤٣٩٠٧٧
٢٠١٢	٨١٧٣٤٤٨٦	١٦٠٢٤٢٦	٤١٠٨٧٨	٤١٠٨٧٨	٤١٠٩	٣٢٨٧٠	٤٤٧٨٥٧
٢٠١٣	٨٣٣٦٨٩٥٧	١٦٣٤٤٧١	٤١٩٠٩٥	٤١٩٠٩٥	٤١٩١	٣٣٥٢٨	٤٥٦٨١٤
٢٠١٤	٨٥٠٣٦١١٢	١٦٦٧١٥٦	٤٢٧٤٦	٤٢٧٤٦	٤٢٧٥	٣٤١٩٨	٤٦٥٩٤٩
٢٠١٥	٨٦٧٣٦٦٠٧	١٧٠٠٤٩٤	٤٣٦٠٢٤	٤٣٦٠٢٤	٤٣٦٠	٣٤٨٨٢	٤٧٥٣٦٦
٢٠١٦	٨٨٤٧١١٠٧	١٧٣٤٥٠٠	٤٤٤٧٤٤	٤٤٤٧٤٤	٤٤٤٧	٣٥٥٠٨	٤٨٤٧٧١
٢٠١٧	٩٠٢٤٠٢٩٢	١٧٦٩١٨٥	٤٥٣٦٣٧	٤٥٣٦٣٧	٤٥٣٦	٣٦٢٩١	٤٩٤٤٦٤
٢٠١٨	٩٢٠٢٦٤٤٩	١٧٨٦١٥٧	٤٥٧٩٨٩	٤٥٧٩٨٩	٤٥٨٠	٣٦٦٣٩	٤٩٩٢٨
٢٠١٩	٩٣٨٤٧٩٦٠	١٨٢١٥١	٤٦٧٠٥٤	٤٦٧٠٥٤	٤٦٧١	٣٧٣٦٤	٥٠٩٠٨٩
٢٠٢٠	٩٥٧٠٥٥٢٥	١٨٥٧٩٦٥	٤٧٦٢٩٩	٤٧٦٢٩٩	٤٧٦٣	٣٨١٠٤	٥١٩١٦٦
٢٠٢١	٩٧٥٩٩٨٥٧	١٨٩٤٣٣٢	٤٨٥٧٣٦	٤٨٥٧٣٦	٤٨٥٧	٣٨٨٥٨	٥٢٩٤٤١
٢٠٢٢	٩٩٥٣١٦٨٤	١٩٣١٨٢٧	٤٩٥٣٤٠	٤٩٥٣٤٠	٤٩٥٣	٣٩٦٢٧	٥٣٩٩٢٠
الإجمالي العام من ٢٠٢٢-٢٠٠٧		-	-	٦٩١٠٩٣٦	٦٩١٠٨	٥٥٢٨٧٥	٧٥٣٢٩١٩

- السكان داخل الجمهورية
- ** فعلى طبقاً لنتائج تعداد ٢٠٠٦
- بيانات تقديرية محسوبة

حيث يتبين أن عدد الوحدات السكنية المطلوبة من عام ٢٠٠٧ - ٢٠٢٢، يبلغ حوالي ٧,٥ مليون وحدة سكنية على مستوى أقاليم ومحافظة الجمهورية منها ٦,٩ مليون وحدة لنمو السكان ونحو ٦٩ ألف وحدة للإحلال والتجديد ونحو ٥٥٣ ألف وحدة للاحتياطي - وطبقاً لتقديرات الجهاز المركزي نجد أن إقليم القاهرة الكبرى يحتاج إلى أكبر عدد من الوحدات السكنية - حيث تقدر بحوالي ١,٨ مليون وحدة تقريباً بنسبة ٢٤٪ من إجمالي الوحدات المطلوبة - يليه إقليم الدلتا الذي يحتاج إلى ١,٣ مليون وحدة بنسبة ١٧,٣٪ ثم إقليم القناة ويحتاج إلى حوالي ١,٢ مليون وحدة بنسبة ١٦٪ وأقل الأقاليم طلباً للوحدات السكنية هو إقليم أسيوط حيث يحتاج إلى حوالي ٣٥٤ ألف وحدة بنسبة ٤,٧٪ من إجمالي الوحدات المطلوبة (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٠٨).

كل ذلك يتطلب المليارات لتمويل بناء الوحدات السكنية المطلوبة - والتي لا تستطيع الدولة تمويلها بمفردها .

وبالرغم من أن الدولة قامت بإنشاء قرى جديدة، واستصلاح مساحات جديدة وتعمير الساحل الشمالي والتوسع في مدينة برج العرب الصناعية (مما يجعلها منطقة جذب سياحي) ويرفع معدل النمو السكاني ليصل إلى ٢٪ في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٢٢، كما قامت بدراسة المحافظات التي لها ظهير صحراوي ووضعت في خطتها حتى عام ٢٠١٢ بناء ٤٠٠٠ قرية في الظهر الصحراوي لقرى الصعيد لاستيعاب حوالي ٥ مليون نسمة في هذه المناطق الجديدة إيجاد ٢٨٠ ألف فرصة عمل - ومن المتوقع أن معدل النمو السكاني في جميع محافظات الصعيد لن ينخفض وإن لم يرتفع فسوف يظل ثابتاً خلال الفترة القادمة وحتى ٢٠٢٢ على أقل تقدير (انظر الجدول رقم ٤-٤) .

وجدير بالذكر أن الدولة وحدها لا تستطيع تمويل تلك الاحتياجات من الوحدات السكنية هذا ناهيك عن أن مشكلة الإسكان بالأساس لا تتوقف فقط

على عدد الوحدات السكنية ، وإنما تشمل البيئة السكنية بأكملها ، أي توفير المرافق والخدمات اللائقة ، مثل الطرق والمواصلات ووسائل الصرف الصحي والكهرباء ومياه الشرب الصالحة والمدارس والوحدات الصحية وغيرها من الخدمات التي يجب توافرها بجانب السكن المناسب Decent House .

وحجم مشكلة السكن يقع بصورة أساسية في المدن الكبرى وخاصة مدينة القاهرة والتي تعتبر من المناطق ذات الكثافة السكانية المرتفعة- والتي تعاني أيضا من المشاكل المتعلقة بتدهور الأحوال السكنية عموماً وتراجع الخدمات والمرافق بصفة عامة خاصة بالمناطق العشوائية.

ومشكلة الإسكان تقع بالأساس نتيجة للزيادة السكانية وارتفاع معدل النمو السكاني والهجرة من الريف إلى الحضر ورغبة الشباب في تكوين الأسر المنفصلة ذات المسكن المقل واستبدال المساكن القديمة بمساكن جديدة (الإحلال والتجديد) والارتفاع المستمر وأسعار الأراضي الصالحة للبناء (وقد يكون الارتفاع في الأسعار مفتعلاً نتيجة انتشار الفساد) وارتفاع تكلفة المكاتب الهندسية بالإضافة إلى التضخم في أسعار مواد البناء أيضا نتيجة انتشار الاحتكارات وعدم أعمال القانون مما أدى إلى ارتفاع في تكلفة الوحدة السكنية.

ولا بأس من التأكيد على أن صدور القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ بشأن إنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة، قد أعطى للقطاع الخاص النصيب الأكبر في شأن تنمية المجتمعات العمرانية الجديدة- وعلى ذلك فقد تزايدت استثمارات القطاع الخاص في قطاع الإسكان، حتى وصلت إلى ٩٠٪ في عام ٢٠٠٤-٢٠٠٥، بعد أن كانت لا تتجاوز ٣١٪ في منتصف السبعينات من القرن الماضي- وبالتالي أيضا فقد تراجع دور القطاع العام في مجال استثمارات الإسكان حتى وصلت إلى ١٠٪ في عام ٢٠٠٤-٢٠٠٥ وذلك بعد أن كانت ٦٩٪ في عامي ١٩٩٥-١٩٩٦. (انظر الجدول رقم ٤-٥) (شبكة حقوق الأراضي والسكن، ٢٠٠٨).

**جدول رقم (٤-٥)
الاستثمارات في الإسكان حسب القطاع في الفترة من
١٩٩٥/١٩٩٦ إلى ٢٠٠٤/٢٠٠٥ (بالمليون جنية)**

السنوات				القطاع
٢٠٠٥/٢٠٠٤		١٩٩٦/١٩٩٥		
النسبة المئوية	عدد	النسبة المئوية	عدد	
١٠	٦٧٧	٦٩	٩٤٣	القطاع العام
٩٠	٥,٨٩٩	٣١	٤٢٥	القطاع الخاص*
١٠٠	٦,٥٧٦	١٠٠	١٣٦٨	الإجمالي

المصدر: وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات الجديدة.
* تم حساب القطاع الخاص على أساس الرخص الصادرة منذ عامين قبل ٢٠٠٨. القطاع الخاص يشمل ما تم تنفيذه بالمدن الجديدة.

ويعكس هذا المشهد الإشارة من الحكومات السابقة على الأقل في الأربعة عقود الماضية بأن يتولى الفقراء أمر توفير المسكن الخاص بهم- وأن الدولة قد غسلت يديها من أمر مسكن الفقراء ومحدودي الدخل - وعليهم اختراق القوانين والبناء المخالف على الأراضي الزراعية وعليها تحرير المخالفات وغض الطرف من انتشار العشوائيات- فكلما أزدت الحكومة في تجاهل الفقراء، ازداد الفقراء في خرق القوانين والمخالفة، فكل أملهم أربعة جدران تأويهم.

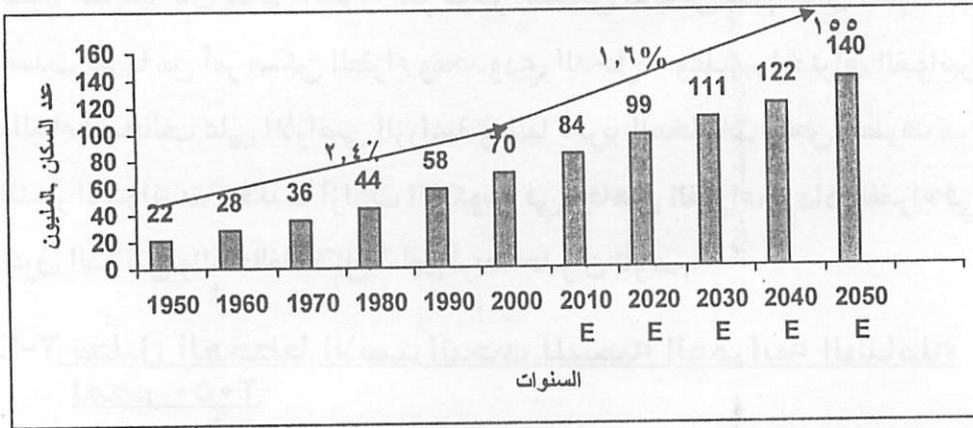
**٢-٤ تحليل المخطط الاستراتيجي للتنمية العمرانية الشاملة
لمصر ٢٠٥٠**

أ- من منظور للزيادة السكانية المتوقعة:

وقد يجمع الباحثون والمستشارون وواضعي سياسات المخطط الاستراتيجي للتنمية العمرانية الشاملة لمصر ٢٠٥٠ بأن هناك العديد من السيناريوهات للزيادة السكانية المستقبلية وأنه سوف يتراوح إجمالي سكان مصر ما بين ١٤٠-١٥٥ مليون نسمة (انظر الشكل رقم ٤-٢)، وفقاً لأفضل وأسوأ سيناريوهات للنمو السكاني المتوقع، وأن هناك العديد من التحديات المستقبلية لتوفير الغذاء

والموارد المائية والأراضي المطلوبة ، لتلبية احتياجات الزيادة السكانية المتوقعة - فهناك الحاجة إلى إتاحة وتنمية حوالي ٤٠ ألف فدان سنويا لاستيعاب الزيادة السكانية والمتطلبات التنموية ، بخلاف أراضي الاستصلاح الزراعي والتعدين - حيث أن هناك حوالي ٣٠,٢ ألف فدان فاقد سنوي للأراضي الزراعية، بناء على تحليل صور الأقمار الصناعية في الفترة من ١٩٨٤ - ٢٠٠٧، وأن هناك حاجة ملحة لبرنامج قومي لتحديث منظومة الري وأن هناك إمكانية لاستصلاح ٣,٤ مليون فدان بالموارد المائية المتاحة. ووفقاً للسيناريو المتوقع لإستراتيجية تنمية وإدارة الموارد المائية في مصر حتى عام ٢٠٥٠ فيمكن القول أن إجمالي استخدام المياه سيصل إلى نحو ٩٠,٣ مليار متر مكعب (المخطط الاستراتيجي، ٢٠١٠).

شكل رقم (٤-٢)
إسقاطات السكان في مصر حتى ٢٠٥٠ (مليون نسمة)



المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مستقى من المخطط الاستراتيجي للتنمية العمرانية في مصر حتى عام ٢٠٥٠، ٢٠١٠
E: تقديرات

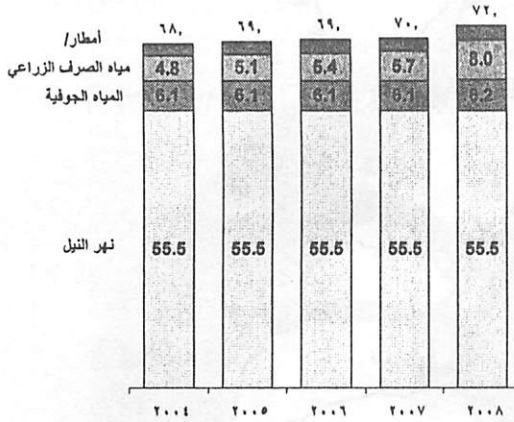
أما بالنسبة للتحديات المستقبلية لتوفير الموارد المائية - فإن الموارد الطبيعية لن يمكنها تلبية الاحتياجات المطلوبة للزيادة السكانية المتوقعة - وان استخدام المياه بالقطع سيتجاوز القدرة المتاحة وذلك مع استمرار النمو السكاني. (انظر شكل رقم ٤-٣).

شكل رقم (٤-٢) التحديات المستقبلية لتوفير الموارد المائية

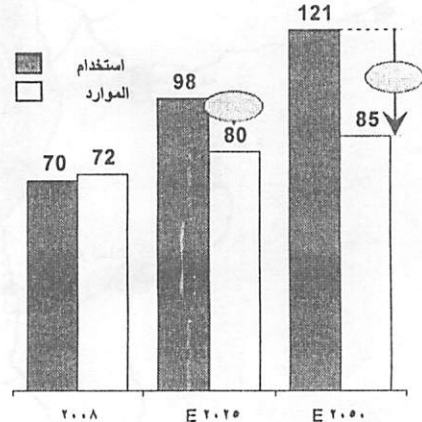
... وموارد المياه الطبيعية لن يمكنها
تلبية الاحتياجات المطلوبة

استخدام المياه سيتجاوز القدرة المتاحة
وذلك مع استمرار النمو...

مصادر المياه الرئيسية في مصر (بالمليون متر مكعب)



المورد مقابل الاستخدام (بالمليار متر مكعب/السنة)

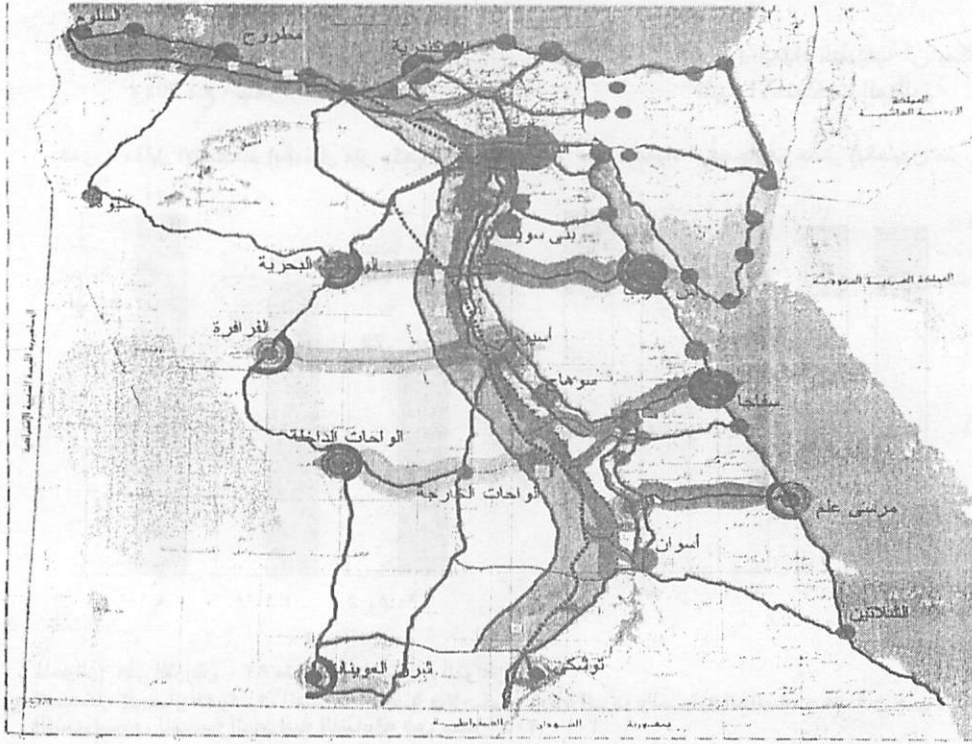


ملحوظة: على افتراض ٩٢٠ متر مكعب / سنويا / للمواطن
المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وزارة الري والموارد المائية، مستقى من النخطط
الاستراتيجي للتنمية العمرانية الشاملة في مصر ٢٠١٠، ٢٠٥٠

ب- من منظور خلخلة الكثافات السكانية المرتفعة:

يستعرض المخطط الاستراتيجي للتنمية العمرانية الشاملة لمصر ٢٠٥٠ رؤية
القائمين عليه في كيفية الخروج من الحيز الضيق وتكديس السكان في ٦٪ على
مساحة الجمهورية إلى الحيز الجديد نحو ١٠٪ من إجمالي مساحة مصر لعام ٢٠٥٠
حيث هناك مناطق التنمية المتوقعة على مستوى الجمهورية والقضاء على التفاوتات
في توزيع السكان (المخطط الاستراتيجي، ٢٠١٠) (انظر الشكل رقم ٤-٤)

شكل رقم (٤-٤)
مناطق التنمية المتوقعة على مستوى الجمهورية
الحيز الجديد نحو ١٠% من إجمالي مساحة الجمهورية ٢٠٥٠



- مدن وتجمعات عمرانية بالوادي والدلتا وسيناء
- مدن وتجمعات عمرانية ساحلية
- مدن وتجمعات عمرانية صحراوية
- محاور تنمية ذات أولوية أولى
- محاور تنمية ذات أولوية ثانية
- نطاقات تنمية ساحلية

المصدر الهيئة العامة للتخطيط العمراني، المخطط الاستراتيجي للتنمية العمرانية الشاملة لمصر حتى عام ٢٠١٠، ٢٠٥٠

ج - من منظور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي:

وكما سبق الإشارة إلي كيفية تركيز الأنشطة الاقتصادية جغرافياً والاستحواذ على الناتج المحلي الإجمالي في بعض المحافظات الجاذبة ، فحقيقة الأمر أن الحكومات المتعاقبة على مصر على الأقل على مدى الأربعة عقود الماضية قد أشادت بمعدلات النمو الاقتصادي المرتفعة والتي وصلت بحلول ٢٠٠٨ إلى ٧,٥%

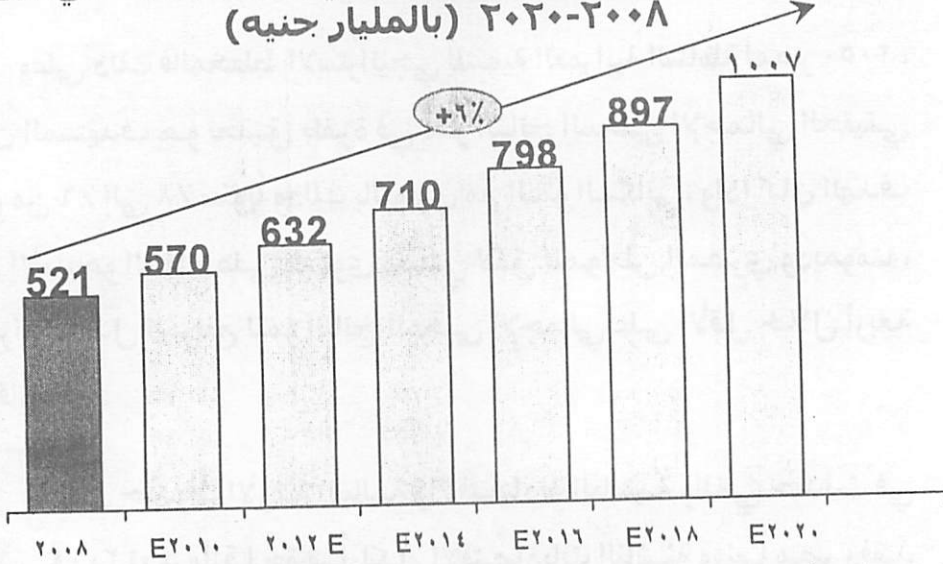
قبيل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية – وقد كان الشعب المصري ينن من وطأة تدنى المستوى المعيشي، وازدياد المناطق العشوائية وأزمات الغذاء والمسكن والمواصلات ... الخ، ومع ذلك ففي ظل تلك المعدلات المختلفة للنمو الاقتصادي لم يشعر المواطن بثمارها رغم إشادة الحكومة والمنظمات الدولية بها.

وعلى ذلك فالمخطط الاستراتيجي للتنمية العمرانية الشاملة لمصر ٢٠٥٠، ذكر أن المستهدف هو تحقيق طفرة في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ليزداد من ٦٪ إلى ٨٪ سنوياً وذلك بالتوازي مع النمو السكاني، وإذا كان الهدف طويل الأمد هو الحفاظ على مستوى معيشي لائق للمواطن المصري وديمومته، واستمرار المعدل المرتفع لنمو الناتج المحلي الإجمالي على الأقل خلال أربعة عقود قادمة.

غير أن حدوث الأزمة المالية والاقتصادية العالمية والتي حدثت في أغسطس ٢٠٠٨ تعد مأزقا حقيقياً لكل الاقتصاديات الناشئة ومنها مصر، فقد أطاحت بطموحات وآمال العديد من الاقتصاديات الراسخة في العالم، ولذلك فتأثير العولمة بالإضافة إلى هشاشة القطاعات الإنتاجية بالدولة في الثلاث عقود الماضية أدت إلى توقع المؤسسات الدولية لمعدل النمو الاقتصادي بمصر أن يكون ما بين ٣ - ٤٪ سنوياً - هذا فضلا عن أن الوضع الاقتصادي لمصر بعد حدوث ثورة ٢٥ يناير العظيمة، وعدم الاستقرار السياسي الطبيعي بعد الثورات، قد يؤدي لفترة مؤقتة إلى تراجع إيرادات السياحة، والصادرات، وقناة السويس بل أن تحويلات المصريين العاملين بالخارج قد تراجعت أيضا، فضلا عن تراجع الاستثمارات - ويصبح من الصعوبة بمكان على الأقل في الآجل القصير أن يتحقق معدل نمو اقتصادي سنوي ٨٪ ويستمر فترة طويلة Sustainable Economic growth حيث يتوقع المخطط الاستراتيجي للتنمية العمرانية الشاملة لمصر ٢٠٥٠. (انظر الشكل رقم ٤-٥).

الهدف تحقيق طفرة في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ليزداد من ٦ إلى ٨٪ سنوياً.. بالتوازي مع النمو السكاني

الشكل رقم (٤-٥)
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المخطط له في مصر
(بالمليار جنيه) ٢٠٢٠-٢٠٠٨



المصدر: إستراتيجية تنمية التجارة الخارجية في مصر، مستقي من المخطط الاستراتيجي للتنمية العمرانية ٢٠٥٠

د- من منظور مصر المناطق العشوائية:

تجاهل المخطط الاستراتيجي للتنمية العمرانية، مصير المناطق العشوائية جملة وتفصيلاً - فقد ركز المخطط فقط على ضرورة نقل الوزارات من منطقة المنيرة، ونقل جبانة القاهرة خارج العاصمة، ولا توجد أية إستراتيجية واضحة بالنسبة للتجمعات العشوائية اللهم إلا تصريح وزير الإسكان السابق في محاضرة ألقاها أمام غرفة التجارة الأمريكية بالقاهرة في أغسطس ٢٠٠٧، إنه قد أدرك في عام ٢٠٠٤ ان هناك مشكلة كبيرة في تدهور البيئة المصرية العمرانية، وأحد أسباب ذلك قانون تجريم البناء على الأراضي الزراعية، وهو القانون الذي بدأ عند تقديمه، وكأنه شئ نشترك فيه جميعاً، وهو عدم السماح بمزيد من التنمية العمرانية على أرضنا الخضراء اي أرضنا الزراعية (القاضي، جليلة، ٢٠٠٩).

ومع ذلك فإذا قمنا بتحليل - ليس الأثر الأولي للقانون فحسب ولكن الأثر اللاحق له، فسوف نجد أن القانون لم يكن جيداً بالقدر الذي بدأ عليه في أول الأمر ٠٠" وهى رؤية قاصرة فى حينها ولكن بعد ثورة ٢٥ يناير العظيمة ثورة الشعب، حيث تبين من أن هناك العديد من التعديلات على الأراضي الزراعية من قبل المسؤولين السابقين وهناك الاستحواذ على المساحات الشاسعة من الأراضي الصحراوية من قبل المسؤولين الفاسدين أنفسهم - ولذا فكل ما قيل على لسان وزير الإسكان السابق ، وهى رؤية عكس كل آراء المخططين وضد كل منطق أن سبب تدهور بيئتنا العمرانية هو تجريم البناء على الأراضي الزراعية معنى ذلك أن تطور العشوائيات على الأراضي الزراعية شئ مطلوب بل ويجب تشجيعه ويجب السماح بتعمير "أرضنا الخضراء" وتعويض ما يفقدونه بإستصلاح الصحارى .

وعلى ذلك فالعماري المرموق ابو زيد راجح، صرح بأن هناك توقع إذا ما استمر الزحف العشوائي على الأراضي الزراعية ، بأن يلتهم الزحف الخرساني مصر، ما بين ٢٠٧٠ - ٢١٠٠ (راجح، ابو زيد، ٢٠٠٧) .

٤-٤ تقييم مدى واقعية المخطط الاستراتيجي للتنمية العمرانية ٢٠٥٠ وأنماط التجمعات العمرانية المقترحة:

إذا أردنا توصيف الثلاثة عقود الماضية ، فهى تمثل مرحلة إهدار للموارد، فقد رصد المخطط الاستراتيجي أن الزيادة فى عدد السكان بين عام ١٩٩٧ - ٢٠٠٦ قد تركزت أيضا (كما سبق القول فى المدن القائمة) - تاركة المدن الجديدة نسبة الأشغال بها ضعيفة للغاية.

▪ أنفق في الفترة من ١٩٨٠ - ٢٠٠٥ من الاستثمارات ما يزيد على ٥٠ مليار جنيه منها ٢٨ مليار للبنية الأساسية، وقد اجتذبت حوالي ١,٨ مليون نسمة فقط وفقا لتقديرات المخطط الاستراتيجي، رغم إن عدد سكان تلك

المدن طبقاً لبيانات تعداد ٢٠٠٦ قد بلغ ٩٠٣ ألف نسمة أي أقل من مليون نسمة فقط كما سبق الإشارة في الفصل الثاني.

▪ وفي الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠ أشار المخطط إن المدن الجديدة قد اجتذبت حوالي ٤,٥ مليون نسمة وانفق من الاستثمارات ٢٣ مليار جنيه وقد زادت المساحة الكلية إلى حوالي ٧٥٠ ألف فدان (القاضي، جليلة، ٢٠٠٩) (شكل رقم ٤-٦). ومع ذلك لم يوضح التقرير كيف تم تقدير هذا الرقم حيث يحتاج إلي مراجعته نظراً لأن تجربة إنشاء المدن خلال الثلاثين عاماً حتى عام ٢٠٠٦ لم تجتذب سوى مليون نسمة تقريباً.

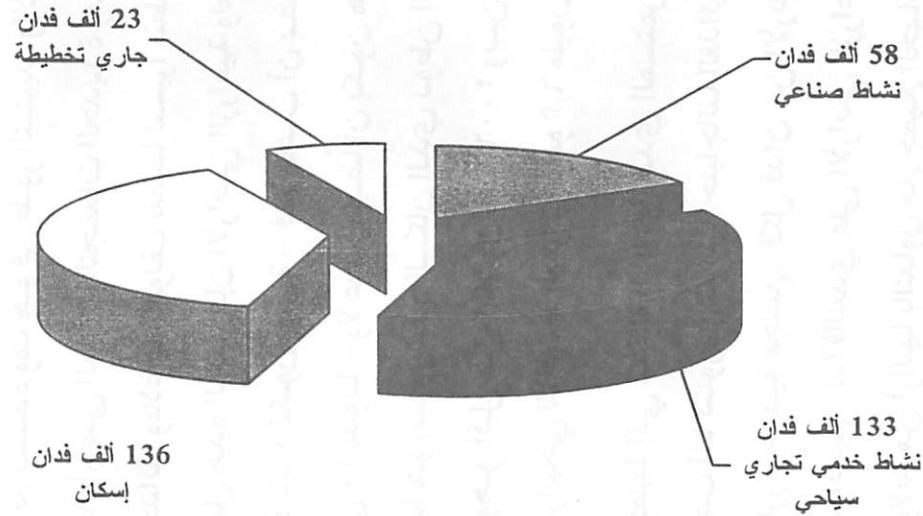
▪ لم تعنى سياسات الحكومات السابقة المتعاقبة بالفقراء ومحدودي الدخل وساكني العشوائيات، وفي ظل تلك السياسات وفي مناخ الخصخصة، أصبحت المضاربة العقارية منهجاً لإدارة العمران مما زاد من مشاكل العشوائيات وظهور العديد من الجيوب الحضرية في غالبية عواصم المحافظات والدول الكبرى.

▪ التوزيع السكاني المقترح للزيادة السكانية طبقاً لمخطط ٢٠٥٠ يفتقر إلي الواقعية، حيث من المأمول أن يجتذب حوالي ٥٩ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٥٠.

▪ من أهم الانتقادات التي يمكن توجيهها إلى هذا المخطط، تجاهله المطلق لمشكلة المناطق العشوائية، إسكاناً وسكاناً، مما يتنافى مع الواقع الفعلي المعاش.

شكل (٤-٦)

نمو المدن الجديدة بين ٢٠٠٦-٢٠١٠



المساحة الكلية ٧٥٠ ألف فدان

بخلاف الحزام الأخضر والتوسعات المستقبلية

لتطور السكاني بالمدن الجديدة

- حتى ٢٠٠٦ ١,٨ مليون نسمة
- حتى ٢٠١٠ ٤,٥ مليون نسمة
- الاستثمارات من ١٩٨٠ وحتى ٢٠١٠ ٧٣ مليار جنيه
- ٢٠٠٥/١٩٨٠ ٥٠ مليار جنيه منها ٢٨ مليار للبنية الأساسية
- ٢٠١٠/٢٠٠٦ ٢٣ مليار جنيه منها ١٧ مليار للبنية الأساسية

المصدر: الهيئة العامة للتخطيط العمراني، ٢٠١٠ المخطط الإستراتيجي للتنمية العمرانية الشاملة لمصر ٢٠٥٠

■ إن حساب ما تم تشييده وما هو في طور التشييد، والأراضي التي تم الاستيلاء عليها وأراضي المدن والتجمعات الجديدة ومنتجات الصفوة وتكلفة ري الحدائق وملاعب الجولف تعطينا تفسيراً منطقياً لتخلف مصر عمرانياً وفي ظل هذه الأوضاع فإن الأراضي الزراعية وتطور العشوائيات مستمر بصورة تكاد تكون يومية - فلا عجب أن يصل عدد سكان العشوائيات إلى ٢٠ مليوناً - ولا عجب أيضاً أن يكون هناك فجوة في البيانات بين ما هو رسمي لعدد السكان الذي توطن الصحراء بالنسبة للعدد الكلي وهو أقل من ٢ مليون لسنة ٢٠٠٦ وبين ما هو مذكور بالمخطط الاستراتيجي للتخطيط العمراني وهو ٦,٣ مليون نسمة.

■ لم يتعرض المخطط إلي مشكلة البناء والتعدي المستمر على الأراضي الزراعية، فلا عجب أننا نستورد ٥٠% من احتياجاتنا الغذائية، ولذا فالبناء على الأراضي الزراعية قضية مجتمع، فكل فدان من الأرض الزراعية في مصر يخدم ١٠ مواطنين - لذا فالتعدي على الأراضي الزراعية يعد جريمة بكل المقاييس ولا بد من أزالتها بالتعاون مع جميع الجهات ذات الصلة، خاصة وان الفترة الأخيرة قد شهدت الآلف من حالات التعدي التي يستوجب إزالتها فوراً.

■ ومع ذلك تمثل الزيادة السكانية المستمرة ومحدودية المياه أهم المعوقات لتنفيذ هذه الإستراتيجية.

الفصل الخامس

الخلاصة والتوصيات

١-٥ الخلاصة

إن التوسع العمراني خارج الدلتا والوادي الضيق وغزو الصحراء لبناء المدن والمجتمعات العمرانية الجديدة ضرورة ملحة تحتمها ظروف مصر السكانية والجغرافية والبيئية، حفاظا علي الأرض الزراعية المحدودة، ولتخفيف العبء والضغط السكاني عن المدن والتجمعات السكانية القائمة وبصفة خاصة في نطاق القاهرة الكبرى وعواصم المحافظات، وأيضا لتحقيق مجالات أوسع للاستثمار وخلق فرص العمل للحد من مشكلة البطالة، وتحسين الظروف البيئية للسكان سواء في المدن الجديدة أو في المدن القائمة ذات الكثافات السكانية العالية.

وقد اعتمدت الدولة منذ منتصف السبعينات من القرن الماضي إستراتيجية طموحة لإعادة توزيع السكان وتوسيع الرقعة المأهولة من خلال بناء المدن والمجتمعات العمرانية الجديدة، وقد استهدفت هذه الإستراتيجية رسم خريطة جديدة لمصر بما يحقق توزيع جغرافي متوازن للسكان وتنمية مراكز حضرية جديدة خارج الدلتا والوادي لتوطين الأنشطة الصناعية والأقتصادية وإستيعاب الزيادة السكانية وإعادة دمج الرقعة غير المعمورة مع الحيز المعمور لتعظيم الأستفادة من موقع مصر الجغرافي، حيث قامت علي مدار الأربعة عقود الماضية بإنشاء ثلاثة أجيال من المدن الجديدة، تم الجيل الأول خلال الفترة من منتصف السبعينات حتي بداية الثمانينات ويضم سبعة مدن، وتم الجيل الثاني خلال الفترة من بداية إلي منتصف الثمانينات ويشمل سبعة مدن أيضا، بينما جاري تنفيذ الجيل الثالث الذي بدأ منذ منتصف الثمانينات ويضم ٩ مدن جديدة، ومن المقرر أن يصل عدد المدن الجديدة في ٢٠١٧ إلي ٤٤ مدينة.

وفيما يلي عرض لأهم ما توصلت إليه الدراسة:

- طبقا لبيانات تعداد السكان الأخير لعام ٢٠٠٦ أي بعد ثلاثة عقود من البدء في إنشاء المدن الجديدة بلغ العدد الفعلي للسكان المقيمين بتلك المدن ٩٠٣ ألف نسمة، وهو يمثل حوالي ٥٪ فقط من حجم السكان المستهدف عند إكمال نموها، وفضلا عن ذلك فإن مدن الجيل الأول قد استوعبت ١٤٪ فقط من الزيادة السكانية لأقليم القاهرة الكبرى بين عامي ١٩٩٦ و ٢٠٠٦، كما أن إجمالي عدد السكان بالمدن الجديدة في مصر بأكملها لم يحقق سوي سدسي المستهدف لعام ٢٠١٠، الأمر الذي يعكس قصورا شديدا عن تحقيق الهدف الرئيسي من إنشاء المدن والمجتمعات العمرانية الجديدة كما ورد بالإستراتيجية المشار إليها.

- وطبقا لبيانات تعداد السكان الأخير أيضا لم يتجاوز عدد سكان المدن الجديدة ٢,٤٪ من إجمالي عدد سكان المحافظات التي تنتمي إليها تلك المدن ، وهذا يعني أن الجهود المتصلة لمدة ثلاثين عاما، وكم الاستثمارات التي تم إنفاقها في إنشاء تلك المدن لم يساهم في إعادة توزيع السكان خارج الدلتا والوادي سوي بتلك النسبة الضئيلة، ونتيجة لذلك أيضا فإن الكثافة السكانية بتلك المدن مازالت شديدة التواضع مقارنةً بنظيرتها في محافظات مصر.

- لم يؤدي إنشاء المدن الجديدة إلي حدوث تغيرات ملموسة في سوق العمل، فمازالت معدلات البطالة مرتفعة، ليس فقط علي المستوى القومي، ولكن أيضا في المدن الجديدة ذاتها حيث تجاوز المعدل ٥٪ بالنسبة للذكور في ٧ مدن جديدة في عام ٢٠٠٦، كما تجاوز ١٠٪ بالنسبة للإناث في ١١ مدينة.

- يمثل النمط العمري والنوعي للسكان بالمدن الجديدة استثناءً من النمط الهرمي المعتاد في المجتمعات التقليدية حيث تعتبر الهجرة وما يميزها من انتقائية شديدة، وخاصة بالنسبة للسن والنوع، هي العنصر الفاعل في نمو السكان وليس الزيادة الطبيعية، وقد تلاحظ من بيانات تعداد ٢٠٠٦ الانخفاض الشديد في نسبة السكان كبار السن ٦٥ سنة فأكثر في المدن الجديدة بينما تری نسبة السكان في سن العمل (١٥-٦٤) سنة مقارنةً بالنمط العام للسكان في مصر، كما يلاحظ أيضا ارتفاع نسبة النوع بدرجة ملموسة بما يعكس تجاوز أعداد الذكور لأعداد الإناث في مختلف الأعمار بدرجات مرتفعة.

- إن مقارنة المستوى التعليمي للسكان بالمدن الجديدة مع نظيره في حضر الجمهورية في عام ٢٠٠٦ يعكس انتقائية إيجابية في المستوى التعليمي لسكان تلك المدن حيث انه أعلى بدرجة ملموسة عن نظيره علي مستوى حضر الجمهورية، كما تلاحظ وجود تباينات ملموسة في المستوى التعليمي للسكان فيما بين المدن الجديدة ذاتها، الأمر الذي يرجع إلي موقع كل مدينة ومستوي الإسكان بها والبنية الأساسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة ، وكذا هيكل النشاط الاقتصادي والمهني للسكان، ومع ذلك فمازالت هناك فجوة نوعية بين الذكور والإناث في المستوى التعليمي لسكان تلك المدن.

- إن مقارنة بيانات الحالة الزوجية في عام ١٩٩٦ ، و ٢٠٠٦ يشير إلي وجود اتجاه عام نحو تزايد نسبة المتزوجين وتناقص نسبة من لم يسبق لهم الزواج سواء بالنسبة للذكور أو الإناث وهذا يمثل اتجاه طبيعي لتزايد تدفق الأسر حديثة الزواج الوافدة إلي تلك المدن، ويتوقع استمرار زيادة نسبة المتزوجين في تلك المدن في المستقبل

بالمستوي العام لحضر الجمهورية حيث أنها مازالت بعيدة عن تحقيق مستهدفاتها الكمية من عدد السكان.

- وبالتوازي مع إنشاء المدن والمجتمعات العمرانية الجديدة ، وعلي مدار أربعة عقود، وعلي عكس المأمول من تلك المدن الجديدة، تفاقمت ظاهرة العشوائيات وانتشرت في القاهرة وفي عواصم باقي المحافظات، وزادت أعداد ساكني هذه العشوائيات حتى بلغت أعدادهم إلي ما يناهز ٢٠ مليون نسمة، يعيشون في ظروف غير آمنة وقلة المرافق والخدمات وإنخفاض مستوى المعيشة.

- أن تركيز المدن والمجتمعات الجديدة حول القاهرة في مساحة يتراوح نصف قطرها بين ٢٠ - ٥٥ كم^٢ من مركز الكتلة العمرانية للمدينة - بالإضافة إلي كبر الأحجام المستهدفة للسكان بتلك المدن ، حيث تضيف ٧ ملايين نسمة بالإضافة إلي ١٢ مليون نسمة حتى يصير في عام (٢٠١٧ حسب خطة وزارة الإسكان) حوالي ١٩ مليون نسمة ، وفي الوقت الذي يبلغ عدد المستهدف في المدن الجديدة بالدلتا ٢ مليون نسمة وفي المدن الجديدة بالصعيد أقل من مليون نسمة، أي أن المدن الجديدة شأنها شأن المدن القديمة - وما زالت القاهرة تعاني أكبر كثافة سكانية في مصر - وبدا ما زال عدم الاتزان لتوزيع السكان كما هو في الماضي.

- الحجم المستهدف للمدن الجديدة ، يساوي ويزيد عن أحجام السكان في مدن كبرى تمثل عواصم محافظات قديمة كمدينة بورسعيد ، طنطا ، المنصورة ، والزقازيق.... الخ.

- إستراتيجية المدن الجديدة منذ البداية ركزت على إنشاء مدن كبيرة الحجم ، تحمل الكثير من الطموح غير الواقعي الذي استنزف

الاستثمارات الضخمة على الأقل في المراحل الأولى لإنشاء هذه المدن وبخاصة البنية الأساسية.

- بالرغم من عدم نجاح المدن الجديدة في جذب السكان المتوقع - فهي لم تعطى أيضا صورة واضحة عن طبيعة قاطنيها - فلم تحل مشكلة الإسكان لذوى الدخل المحدودة أو حتى لشرائح واسعة من الطبقات المتوسطة.

- التجمعات العشرة حول القاهرة ، لم يتحقق منها سوى تجمع القطامية ، والتسعة المتبقية منها أعيد تخطيطها كأحياء متميزة للطبقات الراقية والشريحة العليا من الطبقة المتوسطة .

- لم يؤدي إنشاء المدن الجديدة إلي الحد من ظاهرة البناء علي الأرض الزراعية، فكل فدان في مصر يخدم عشرة مواطنين، ومن ثم يمثل الاعتداء علي الأرض الزراعية جريمة بكل المقاييس ولا بد من اتخاذ كل الإجراءات الممكنة لإزالتها بالتعاون مع الجهات ذات الصلة، خاصة ومصر تمر بمشكلة مياه حقيقية في ضوء الصراع الإقليمي بين دول حوض النيل والفضل في التوصل إلي اتفاق جماعي حول إدارة مياه النيل مع أخذ مصالح مصر في الاعتبار كدولة مصب، وما لم يكن هناك تحركا سريعا بالنسبة "لملف المياه" فلن تكون قادرة علي تلبية احتياجاتها الوطنية من المياه بحلول عام ٢٠١٧ مما يدعم مخاوف المخطط الاستراتيجي للتنمية العمرانية ٢٠٥٠ من التحديات المستقبلية لتوفير الموارد المائية وتلبية احتياجات الزيادة السكانية المتوقعة من المياه.

٢-٥ التوصيات

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة نعرض فيما يلي أهم التوصيات التي يمكن لواقعي السياسات أخذها في الاعتبار:

- ضرورة النظر في إعادة صياغة سياسات واستراتيجيات إعادة التوزيع الجغرافي للسكان وإنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة، في إطار فكر تنموي شامل لكافة مستويات التخطيط قوميًا وإقليميًا ومحليًا، وأن يشمل كافة الأنشطة الاقتصادية والزراعية والصناعية والسياحية والخدمية، ووضع أهداف واضحة ومحددة على المدى القصير والمتوسط والطويل وأن تأخذ هذه السياسات في الاعتبار الأبعاد الاجتماعية والثقافية للمجتمع.
- يستلزم تحقيق المستهدفات السكانية للمدن الجديدة ورفع معدلات الاستيعاب بها، توفير نوعيات الإسكان التي تتناسب مع الفئات السكانية المستهدفة وكذا توفير التمويل الذي يجعل تلك الفئات قادرة على الحصول على المسكن بسعر مناسب وبشروط ميسرة حتى يمكنهم الانتقال والإقامة بتلك المدن، وعلى الدولة تشجيع ودعم الشركات العقارية أو الجمعيات التعاونية للإسكان بتوفير الإسكان المناسب بتلك المدن، وقد يكون من الأهمية بمكان البدء بفئات العاملين في الصناعات الجديدة الوافدة إلى تلك المدن بحيث تساهم في إسكان عاملها بدلا من انتقالهم اليومي وما يصاحبه من مشاكل ونفقات.
- ضرورة إعادة النظر في المخطط الاستراتيجي للتنمية العمرانية الشاملة حتى عام ٢٠٥٠ كي يستوعب التحديات القائمة، والتي يأتي على رأسها الزيادة السكانية وعدم قدرة الحيز الحالي على استيعابها، وتليها طبيعة الخصوصية الجغرافية المصرية التي تتمثل في وجود حيزين متباينين كل التباين أحدهما زراعي معمور ومكتظ بساكنيه وضيق والآخر، صحراوي رحب واسع نسبياً خالي من السكان. ومن ثم يلزم اعتبار مصر بحيزها المأهول وحيزها غير المأهول كوحدة تنموية واحدة وأن يتحدد النمط التخطيطي والعمراني

للمستقرات البشرية اللازمة لها بناء على طبيعتها الايكولوجية والجغرافية وعلى قدرتها على جذب السكاني للعيش والاستقرار فيها.

• إن توفير كافة الخدمات الصحية والتعليمية والغذائية والتجارية المطلوبة للحياة اليومية للسكان في المدن الجديدة بنوعية جيدة وأسعار مناسبة تمثل حجر الزاوية لجذب السكان إلى تلك المدن، وعلى الدولة ان تلتزم بتوفير تلك الخدمات الأساسية وأن تشجع منظمات المجتمع المدني على المساهمة في دعم هذا الاتجاه.

• يمثل تفاقم ظاهرة العشوائيات وانتشارها في القاهرة وفي عواصم باقي المحافظات وزيادة عدد ساكنيها حتى ناهز ٢٥٪ من سكان مصر تحدياً حقيقياً للمخطط الاستراتيجي للتنمية العمرانية الشاملة حتى عام ٢٠٥٠، ولا يقل أهميه عن التحديات الأخرى ومن ثم يجب ان يتم تعديل هذا المخطط كي يتضمن حلولاً عمليه للحد من تلك الظاهرة وان يكون للمدن والمجتمعات العمرانية الجديدة نصيبها في استيعاب بعضاً من قاطني العشوائيات في مصر.

• يجب على جميع السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية أن تتصدى لظاهرة التعدي على الأراضي الزراعية والبناء عليها وتحويلها إلى أنشطة غير زراعية نظراً لخطورتها، لما لها من آثار مدمرة على المجتمع بأثره، وتزايدها في السنوات الأخيرة، ومن ثم فلا بد من تفعيل القوانين القائمة المتصلة بتجريمها وتشديد العقوبة على فاعليها، وأن تلتزم الحكومة بإزالة جميع حالات التعدي وإزالة أثارها، وأن تتعاون جميع الجهات ذات الصلة في القضاء عليها.

• نظراً لعدم توافر بيانات حديثه عن الأوضاع السكانية والاجتماعية والاقتصادية للمدن الجديدة منذ التعداد الأخير لعام ٢٠٠٦، وفضلاً عن محدودية بيانات التعداد وكذا البيانات المتاحة لدى هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة التي تمكن من تقييم دور هذه المدن في إعادة التوزيع الجغرافي للسكان في مصر، فإن الأمر يتطلب إجراء دراسة ميدانية متعمقة لتوفير البيانات التفصيلية الحديثة اللازمة لتحقيق هذا الهدف.

المراجع

المراجع العربية:

أبراهيم محمود، نجوى (٢٠٠٧). صنع القرار والدور التنموي للمدن الجديدة، مؤتمر صنع القرار في مجال التنمية في مصر. ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر صنع القرار في مجال التنمية في مصر، شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب ٢-٣ إبريل، ٢٠٠٧، جمهورية مصر العربية

إبراهيم، عبد الباقي (٢٠٠٤). التخطيط العمراني بين النظرية والتطبيق، مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية.

إبراهيم، عبد الباقي (٢٠٠٤). تجربة المدن الجديدة في مصر: "تصور النظرية في غياب إستراتيجية وطنية للاستيطان"، مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية. بالإضافة إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان - المادة ٢٥ الأمم المتحدة ١٩٤٨ .

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠٠٨)، - التعداد العام للسكان والإسكان والمشاءات لعام ٢٠٠٦

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠٠٨) - دراسة الاحتياجات الحالية والمستقبلية من الوحدات السكنية في مصر (٢٠٠٧ - ٢٠٢٢).
[Http://www. capmas. gov.eg.](http://www.capmas.gov.eg)

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، (١٩٩٨) التعداد العام للسكان والإسكان والمشاءات ، عام ١٩٩٦ .

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، (١٩٨٧) - المؤشرات الإحصائية - إقليم الإسكندرية - القاهرة

الدراسات الاستشارية لتحديث مخططات المياه والصرف الصحي (٢٠٠٣) - هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة- المجموعة الاستشارية- تقرير وصف الوضع الراهن وأعمال تجميع ومعالجة الصرف الصحي مدينة بدر ١٦ أكتوبر.

الدراسات الاستشارية، (٢٠٠٢). لتحديث مخططات المياه والصرف الصحي- تقرير الوضع الراهن لأعمال المياه والصرف الصحي لمدينة العاشر من رمضان- سبتمبر ٢٠٠٢- ص ٧/٢.

اليسوي، إبراهيم وآخرون (٢٠٢٠) افاق النمو الاقتصادي بعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية - معهد التخطيط القومي - ٢٠١٠ .

القاضي، جليلة (٢٠٠٩). التحضر العشوائي - دار العين للنشر - المركز القومي للترجمة - ٢٠٠٩ - www.elainpublishing.com

المجموعة الاستشارية - هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة- تقارير المدن الجديدة (١٦ أكتوبر- العاشر من رمضان - بدر- العبور)- ص ٣/٤- ٢٠٠٣ - بتصرف عن نشوة محمد صلاح الدين رياض

المخطط الاستراتيجي (٢٠١٠) للتنمية العمرانية الشاملة ٢٠٥٠ .

بكري، بهاء (١٩٨٨) "ايكولوجيا العمران الصحراوي في إطار محدودية الموارد - مدخل لصياغة جديدة للتنمية الشاملة للصحراء المصرية"، مؤتمر التنمية الشاملة للصحاري المصرية، الجامعة الأمريكية، القاهرة،

تقرير التنمية البشرية (٢٠١٠) - شباب مصر: بناء مستقبلنا بالتعاون بين معهد التخطيط القومي والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP - ٢٠١٠ .

تقرير الوضع الراهن لأعمال المياه والصرف الصحي مدينة بدر - أكتوبر ٢٠٠٢.

حنين، جورجى توفيق (٢٠٠٢). إستراتيجية المجتمعات العمرانية الجديدة بمصر
"كـنـمـوـذـجـ لـلـتـجـارـبـ العـرـبـيـة فـي إقـامـة مـنـاطـق عـمـرـانـيـة فـي الصـحـراء.

راجح ، أبوزيد (٢٠٠٧) - صنع القرار فى مجال التنمية العمرانية - شركاء التنمية
- المنتدى السابع - القاهرة - ١١ يونيو ٢٠٠٧ - المجلد الأول.

راجح ، أبوزيد (٢٠٠٧) العمران المصري - رصد التطورات فى عمران أرض مصر
فى أواخر القرن العشرين واستطلاع مساراته المستقبلية حتى عام ٢٠٢٠ -
منتدى العالم الثالث - المكتبة الأكاديمية - مصر ٢٠٢٠ - المجلد الأول .

رياض ، نشوة محمد صلاح الدين، (٢٠٠٦). "المدن الجديدة فى نطاق المدن
المتروبوليتية" - رسالة ماجستير - كلية التخطيط الإقليمي والعمراني - جامعة
القاهرة - ٢٠٠٦.

رياض ، نشوة محمد صلاح الدين، (١٩٨٩). المدن الجديدة علامات مضيئة على
خريطة مصر - ١٩٨٩ - مصدر سابق - ص ٤٠ : ٤٧.

سليمان، عزة عبد العزيز، (١٩٨٨). المدن الجديدة بين النظرية والتطبيق. ندوة
دور المدن الجديدة فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية - معهد التخطيط
القومي - القاهرة - ١٩٨٨ - ص ٢٦.

شبكة حقوق الأرضي والسكن (٢٠٠٨) - السكن فى مصر بين العشوائية والتحضر
الرث - التحالف الدولى للتمويل - نحو دليل الباحثين والحقوقيين لتناول
قضايا حقوق السكن فى مصر - ٢٠٠٨

www.hic-mena.org/www.hlrn.org

صالح بن علي الهدلول و محمد عبد الرحمن السيد، (٢٠٠١) " المدن
الجديدة بالمملكة العربية السعودية: تركيز أم انتشار للتنمية
العمرانية"، مجلة جامعة الملك سعود، م ١٣، الرياض (١٤٢١ هـ).

عبد الرازق ، عزيزة على (٢٠١٠) - إعادة النظر في مشكلة العشوائيات في ضوء
أزمة الإسكان - مركز شركاء التنمية PID - ٢٠١٠ القاهرة

عبد العال، أحمد محمد (١٩٩١). دور المدن المصرية غير المليونية في عملية
التحضر ١٩٧٦ - ١٩٨٦، مجلة كلية الآداب جامعة المنوفية، العدد الخامس،
ابريل ١٩٩١.

عبد العال، أحمد محمد (٢٠٠٩) المدن الجديدة والتنمية الاقليمية في مصر،
منتدى الموسوعة الجغرافية. WWW.geography.com.

علام، أحمد خالد (١٩٩٥) تاريخ التخطيط الإقليمي بمصر وتقسيم الدولة إلى
أقاليم، جمعية التخطيط، مكتبة لانجلوا المصرية القاهرة

على، سيد عباس (٢٠٠٧). إستراتيجيات وآليات تنمية المدن الجديدة بمصر،
مؤتمر الأزهر الهندسي الدولي التاسع.

قنديل، امانى: الشبكة العربية للمنظمات الأهلية - تقييم أداء منظمات المجتمع
المدني وإبراز خصوصية العمل التطوعي غير الهادف إلى الربح.

محمد على، عصام الدين (٢٠٠٢) تقييم التجربة المصرية في إنشاء المدن
الجديدة بالمناطق الصحراوية، مجلة العلوم الهندسية، جامعة اسيوط مجلد
٣١.

مركز المعلومات - التنسيق والمتابعة الفنية - هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة -
٢٠٠٥/٩/٣٠

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار مجلس الوزراء (مصر) (٢٠٠٨) - الإدارة العامة
لجودة البيانات - العشوائيات داخل محافظات ج.م.ع.٠ - دراسة تحليلية
للموضع القائم والأساليب المختلفة للتعامل - الجزء الثاني - مايو ٢٠٠٨
www.Idsc.Gov.eg

هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة ، تحديث مايو ٢٠١١

www.urban-comm.gov.eg

وزارة الإسكان والمرافق ، (١٩٩٩). مبارك والعمران — هيئة المجتمعات العمرانية
الجديدة- ١٩٩٩

وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة والإسكان والمرافق - ١٩٨٩ - المدن
الجديدة علامات مضيئة علي خريطة مصر - ص ٣٧

وزارة التنمية المحلية (٢٠٠٧) الأمانة العامة للإدارة المحلية - يوليو ٢٠٠٧

وزارة الدولة لشئون البيئة (٢٠٠٩) - جهاز شئون البيئة - تقرير حالة البيئة فى مصر
٢٠٠٨ - ج.م.ع ٢٠٠٩

وزارة الزراعة - إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة - عام ٢٠٣٠

المراجع الإنجليزية:

The Egyptian Cabinet information Decision Support Center & others
– food Crisis and population Status in Egypt: September ٢٠٠٩

Kandil, Amani (٢٠٠٧): youth in the Egyptian NGOS society, United
Nations Habitat and the Arab network for Ngo's – Cairo.
<http://www.GTZ.de/English>

Nohad Toulan, (١٩٧٩). New Towns in Greater Cairo Urban Region
– Regional Study, Report ١, Ministry of Development and
New Communities, Cairo, ١٩٧٩.

World Bank, Indicators ٢٠٠٩ www.worldbank.org
[http://www.Solaimaneyeah.de/index.php.an.fay](http://www.Solaimaneyeah.de/index.php/an.fay)

<http://www.madinaty.com/madinaty>

الملاحق

الملحق رقم (١)

مدن الجيل الأول

١- مدينة العاشر من رمضان

مدينة العاشر من رمضان هي مدينة تقع بمحافظة الشرقية بمصر، وتعتبر من مدن الجيل الأول، وتعد من أكبر المدن الصناعية الجديدة وهي من أقربها لمدينة القاهرة. وقد تم إنشائها بقرار رئيس الجمهورية رقم (٢٤٩) لعام ١٩٧٧م، وذلك لجذب رؤوس الأموال الأجنبية والعربية والمحلية بغرض توفير فرص عمل للشباب، وكذلك لاستقطاب الزيادة السكانية إلى خارج القاهرة ومن الوادي الضيق إلي أفق أوسع وأرحب.

١/١ الموقع العام

تقع المدينة على طريق القاهرة الإسماعيلية الصحراوي عند الكيلو ٤٦ من القاهرة وتبعد عن مدينة بلبس ٢٠ كم، ويربطها بأقاليم شرق ووسط الدلتا والقناة وسيناء شبكة من طرق سريعة، إلي جانب قربها من مطار القاهرة الدولي، ومدينة العاشر من رمضان تمتاز بموقع فريد بين هذه الأقاليم وللمدينة مدخلان على طريق القاهرة / الإسماعيلية الصحراوي الأول عند الكيلو ٥١ والثاني عند الكيلو ٥٦، وتقع المدينة بالقرب من مطار القاهرة الدولي بحوالي ٤٥ كم، وميناء بورسعيد بحوالي ١٤٠ كم، وميناء السويس بحوالي ٩٠ كم، وميناء العين السخنة بحوالي ١٣٥ كم.

٢/١ المخطط العام

تبلغ المساحة الإجمالية للمدينة ٩٥ ألف فدان منها ٦٥,١ ألف فدان كتلة عمرانية (مناطق سكنية - خدمية - صناعية - سياحية وترفيهية)، ويشمل تخطيط المدينة إقامة نوعية من الصناعات الثقيلة شرق طريق القاهرة الإسماعيلية الصحراوي وصناعات متوسطة وخفيفة غير ملوثة متاخمة للأحياء السكنية لسهولة الانتقال بين المسكن والمصنع.

٣/١ قطاع الإسكان

تشتمل المدينة على أربع مراحل عمرانية وكل مرحلة أربع أحياء سكنية يتوسطها مركز المدينة الرئيسي بخلاف المناطق السكنية بأنواعها المختلفة، تبلغ مساحة النشاط السكني للمدينة ١٣ ألف فدان مقسمة إلى مجموعته من الأحياء تشتمل على جميع مستويا الإسكان، وتبلغ إجمالي عدد الوحدات السكنية بالمدينة ٨٦٢١٦ وحدة، ويبلغ عدد الوحدات المنفذة منها بمعرفة الهيئة ٢٦٢٤٨ وحدة وهي مقسمة كالآتي:

- عدد ٥٣٣٩ وحدة إسكان شباب ومستقبل.
- عدد ١٥٤٣٢ إسكان منخفض واقتصادي.
- عدد ٤٧٣٠ إسكان متوسط.
- عدد ١٩٠ إسكان فوق متوسط.
- عدد ٤١٣ فيلات.
- عدد ١٤٤ إسكان قومي.

وذلك بخلاف عدد ٥٩٩٦٨ وحدة سكنية منفذه بمعرفة القطاع الخاص والجهات الأخرى، وجاري الإنشاء بالأحياء المتميزة ومناطق القصور والفيلات بامتداد الأردنية من ناحية الشمال.

٤/١ عدد السكان

بلغ عدد سكان مدينة العاشر من رمضان ١٢٥٩٣٠ نسمة طبقا لبيانات تعداد ٢٠٠٦، ومن المخطط أن يصل عدد السكان إلى ٢,١ مليون نسمة عام ٢٠١٧، طبقا لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة.

٥/١ النشاط الخدمي

تبلغ مساحة النشاط الخدمي ١٢ ألف فدان حيث يوفر التخطيط الحضري للمدينة قطع أراضي للخدمات المختلفة (تعليمية - صحية - ثقافية - دينية - ترفيهية - تجارية). قامت الهيئة بإنشاء عدد ١٤٦ مبنى خدمي، وذلك باستثمارات ١٥٠,٦ مليون جنيه. بالإضافة إلى عدد ١٥٦ مبنى خدمي غير حكومي.

٦/١ التعليم العالي

- أنشئ المعهد التكنولوجي العالي (١٩٨٨/١٠/١٢)، وكلية البنات الأزهرية (جامعة الأزهر).
- تحت الإنشاء فرع جامعة الزقازيق.
- تحت الدراسة مشروع الجامعة البولندية.

٧/١ النشاط الاقتصادي

أ- النشاط الصناعي

تبلغ مساحة النشاط الصناعي بالمدينة ٢٦ ألف فدان، وتمثل الأنشطة الصناعية بها في (صناعات هندسية وكهربائية - صناعات غذائية - خشبية - بلاستيكية - ورقية - غزل ونسيج (النساجون الشرقيون) - مواد بناء (مجموعة كيلوباترا) - معدنية وميكانيكية - كيمياوية وأدوية (شركة أبيكو) - أثاث معدني - متنوعة)، كما تقوم الهيئة بتوفير قطع أراضي صناعية وأراضي مخازن ورش.

ب- النشاط الزراعي

يشتمل على زراعة الحزام الأخضر وتشجير الطرق، وذلك باستثمارات ٤٦,٥ مليون جنيه.

٨/١ النشاط التجاري

يوجد في المدينة عدد من الأنشطة التجارية مثل الأنشطة الترفيهية، والمراكز التجارية والمطاعم العائلية، ومطاعم المأكولات السريعة، والعديد من المقاهي.

٩/١ جمعيات ومؤسسات

يوجد في المدينة عدد من الجمعيات والمؤسسات التي تقدم العديد من الخدمات لسكان المدينة.

٢- مدينة السادات

مدينة السادات، تقع في شمال مصر، وتتبع إدارياً لمحافظة المنوفية وهي عاصمة مركز السادات. هي ثاني مدن الجيل الأول التي قامت هيئة المجتمعات العمرانية بإنشائها عام ١٩٧٨ لتصبح مجتمعا عمرانياً جديداً يركز على النشاطين الصناعي والزراعي بجانب التوطن السكاني، وتشغل موقعاً وسطاً بين القاهرة والإسكندرية وتحاذي دلتا النيل، وذلك جعلها مركزاً للصناعات الثقيلة والهامة، والتي ستؤدي مستقبلاً لخلق مجتمع حضري كبير. تشتهر المدينة أيضاً بكثرة المساحات الخضراء الواسعة بها، وذلك جعلها مقصداً لراغبي سياحة اليوم الواحد.

فقد صدر القرار جمهوري تحت رقم ١٢٣ لسنة ١٩٧٨، وذلك بتخصيص الأراضي اللازمة لإنشاء مدينة السادات، وتمّ التنفيذ الفعلي لبنية المدينة منذ عام ١٩٨٠، حيث تمّ تنفيذ التخطيط الهيكلي والعام لها.

تضم المدينة ٥ مناطق صناعية، ويحيط بالمدينة حزام اخضر بمساحة ٣٠ ألف فدان مما جعل منظمة الصحة العالمية تضعها في تصنيف أفضل عشر مجتمعات صناعية في الشرق الأوسط لنظافة بيئتها وسلامة مواردها الطبيعية. العيد القومي لمدينة السادات يوم ٢٥ أغسطس من كل عام.

وكان لإنشاء هذه المدينة هدف أساسي وهو الانتقال الجزئي لأبناء الدلتا، وخصوصاً محافظة المنوفية -لأنها الأقرب- إلى خارج حزام الكثافة السكانية.. ونشر الصناعات التي تخلق فرص عمل للشباب.. وفتح آفاق جديدة لأبناء محافظة المنوفية وجذب رؤوس الأموال المصرية والعربية وخلق تجمع صناعي كبير.

١/٢ الموقع العام

تقع مدينة السادات في الاتجاه الشمالي الغربي لمدينة القاهرة عند الكيلو ٩٣ طريق القاهرة - الإسكندرية الصحراوي.

٢/٢ المخطط العام

تبلغ المساحة الإجمالية للمدينة ١١٩,٤ ألف فدان. ويبلغ إجمالي الكتلة العمرانية بها ٢٤ ألف فدان مقسمة على ٣٤ منطقة سكنية يقطن بهم حوالي ٢٢ ألف نسمة في ١٢ منطقة مأهولة فعلياً.

٢/٢ قطاع الإسكان

تبلغ مساحة النشاط السكني للمدينة ١٠ آلاف فدان مقسمة إلى مجموعة من الأحياء تشمل على جميع مستويات الإسكان (اقتصادي - متوسط - فوق متوسط - فاخر).

الوحدات السكنية :

- تم تنفيذ ٣٤٨١٦ وحدة سكنية منها:
 - حوالي ١٥٨٥٢ وحدة سكنية منفذة بمعرفة الهيئة بمختلف المستويات وتشمل:
 - ٦٠٣٠ وحدة سكنية إسكان منخفض واقتصادي.
 - ٢٤١٢ وحدة سكنية إسكان متوسط .
 - ٩٦ وحدة سكنية إسكان فوق متوسط .
 - ٧٣١٤ وحدة سكنية إسكان قومي .
 - جاري تنفيذ ٢٠٨٨ وحدة سكنية أسكان قومي

٤/٢ عدد السكان

بلغ عدد السكان في مدينة السادات ١٤٣٠٧٥ نسمة طبقاً لبيانات تعداد ٢٠٠٦، ومن المخطط أن يصل عدد السكان إلى ٥٠٠ ألف نسمة عام ٢٠١٧، طبقاً لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة.

٥/٢ النشاط الخدمي

تبلغ مساحة النشاط الخدمي ٦ آلاف فدان حيث يوفر التخطيط الحضري للمدينة قطع أراضى للخدمات المختلفة (تعليمية - صحية - ثقافية - دينية - ترفيهية - تجارية). تم تنفيذ ١٩٤ مبنى خدمي منها:
١٢٨ مبنى خدمي منفذ بمعرفة الهيئة بأنشطة متعددة (تعليمية - اجتماعية - صحية - ترفيهية -)

٦/٢ التعليم العالي

❖ يوجد بمدينة السادات فرع جامعة المنوفية، وللعلم سوف تستقل جامعة السادات عن جامعة المنوفية بموجب قرار جمهوري قريباً لتصبح المنوفية أول محافظة يوجد بها جامعتان حكوميتان. وأما عن كليات الفرع فهي :
كلية التجارة - كلية الحقوق - كلية التربية - كلية السياحة والفنادق - كلية الطب البيطري - كلية التربية الرياضية - معهد البحوث الصحراوية الوحيد من نوعه في مصر - معهد الهندسة الوراثية - كلية الزراعة، وسيتم إنشاء كليات أخرى قريباً وهي الآداب والصيدلة والهندسة.
❖ يوجد بمدينة السادات فرع الجامعة الأمريكية التي مقرها الأساسي القاهرة.

٧/٢ النشاط الاقتصادي

أ- النشاط الصناعي

جذبت مدينة السادات استثمارات متزايدة في الصناعة الثقيلة والمتوسطة والخفيفة بالإضافة إلى الورش والصناعات الصغيرة المغذية. و تبلغ مساحة النشاط الصناعي ٨ آلاف فدان.

المنطقة الصناعية تقع من الناحية الجنوبية الشرقية للمدينة وذلك لحماية المنطقة السكنية من التلوث الناتج عن الصناعات .. وتشغل المنطقة الصناعية مساحة ١٠,١٣ كم. وتنقسم إلى خمس مناطق صناعية بها (١٣١) مصنعا للنسيج والبلاستيك والسيراميك والكيماويات وغيرها من الصناعات الهندسية والميكانيكية والتي يصدر الجزء الأكبر منها للخارج.

ب- النشاط الزراعي

يشتمل المخطط العام لمدينة السادات على حوالي ٣٠ ألف فدان، تمثل حزاما اخضرا يمتد حول المدينة ويعتبر من علاماتها المميزة وسط الصحراء وقد تم استصلاح ٢٠ ألف فدان بمحاصيل الخضر والفاكهة. ويوجد بالمدينة مركز للبحوث الزراعية وتنمية الصحراء.

٣- مدينة ١٥ مايو

مدينة ١٥ مايو أو مدينة المستقبل هي مدينة تقع في محافظة حلوان بمصر وتعتبر من مدن الجيل الأول وتم إنشائها بقرار رئيس الجمهورية رقم (١١٩) لعام ١٩٧٨ م.

١/٢ الموقع العام

تقع المدينة جنوب شرق مدينة حلوان الصناعية وعلى بعد ٣٥ كم من القاهرة يحدها غربا الأوتوستراد الرئيسي مصر الجديدة - حلوان (طريق الملك خالد).

٢/٢ المخطط العام

تبلغ مساحة الكتلة العمرانية للمدينة ٧,٣ ألف فدان وتبلغ المساحة الإجمالية ١٢ ألف فدان.

٣/٢ قطاع الإسكان

❖ تبلغ مساحة النشاط السكني للمدينة ١,٧ ألف فدان مقسمة إلى مجموعة من الأحياء تشمل على جميع مستويات الإسكان (اقتصادي - متوسط - فوق متوسط - فاخر)، وتنقسم إلى ٣٦ مجاوره وتنقسم المجاورة إلى إحياء.

❖ كما توفر الهيئة قطع الأراضي السكنية للأفراد وأيضا للشركات الاستثمارية والمنتجات السكنية وكذلك المشروعات الرائدة مثل مشروع إسكان مبارك ومشروع إسكان جمعية المستقبل ومشروعات الإسكان الحر والإسكان العائلي وذلك بمنطقة الامتداد الذي ينقسم إلى ١٢ مجاوره مكونه بذلك حى النرجس وحى الياسمين.

❖ كما قامت الهيئة بإنشاء عدد ١٨٠٩٠ وحدة سكنية منها عدد ٨٠٠ وحدة إسكان شباب.

❖ قام القطاع غير الحكومي بإنشاء عدد ٢٤٥٧٢ وحدة سكنية.

٤/٢ عدد السكان

بلغ عدد سكان مدينة ١٥ مايو ٩٠٧٤٠ نسمة طبقا لبيانات تعداد ٢٠٠٦، ومن المخطط أن يصل عدد السكان إلى ٥٠٠ ألف نسمة عام ٢٠١٧، طبقا لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة.

٥/٣ النشاط الخدمي

تبلغ مساحة النشاط الخدمي ١,٥ ألف فدان حيث يوفر التخطيط الحضري للمدينة قطع أراضى للخدمات المختلفة (تعليمية - صحية - ثقافية - دينية - ترفيهية - تجارية). قامت الهيئة بإنشاء عدد ١٤٦ مبنى خدمي، وذلك باستثمارات ١٥٠,٦ مليون جنيه. بالإضافة إلى عدد ١٥٦ مبنى خدمي غير حكومي.

٦/٣ النشاط الاقتصادي

النشاط الصناعي

تعتبر مدينة ١٥ مايو من المدن الصناعية إلى حد ما، حيث يبلغ مساحة النشاط الصناعي بها ٠,٣ ألف فدان، ويصل عدد المصانع المنتجة فيها إلى ٨٦ مصنع برأس مال يبلغ ١٢٨,٦ مليون جنيه، ويوفر هذا حوالي ٧,٧ آلاف فرصة عمل.

كما يبلغ عدد المصانع التي هي تحت الإنشاء ٣٦ مصنع، برأس مال يقارب ٢٩,١ مليون جنيه، ويعمل ذلك على توفير ٤٣٢ فرصة عمل.

وتتمثل الأنشطة الصناعية بالمدينة في: مصنع للغزل والنسيج وبعض مصانع الملابس الجاهزة، كما تقوم الهيئة بتوفير قطع أراضى صناعية وأراضى مخازن وورش.

٧/٣ التعليم العالي

تضم المدينة بين جنباتها المعهد العالي للهندسة المدنية والمعمارية

٤- مدينة السادس من أكتوبر

سميت المدينة بهذا الاسم تيمناً بنصر السادس من أكتوبر عام ١٩٧٩، مثلها مثل المدن الأخرى التي سميت على نفس النسق مثل (مدينة السادات - مدينة العاشر من رمضان - مدينة العبور.....).

مدينة السادس من أكتوبر هي إحدى المدن الجديدة المصرية التي تم بناءها للحد من الكثافة السكانية بمديني القاهرة والجيزة، وتعتبر مدينه السادس من أكتوبر من مدن الجيل الأول وتم إنشائها بقرار رئيس الجمهورية رقم (٥٠٤) لعام ١٩٧٩.

١/٤ الموقع العام

تتمتع مدينة ٦ أكتوبر بموقع متميز من الناحيتين الطبيعية والبيئية وهذا الموقع ذو ارتباط وثيق الصلة بمنطقة الأهرام السياحية حيث تقع على بعد ١٧ كم و تقع على بعد ٢٨ كم عن وسط مدينة القاهرة ومدخلها الرئيسي بالكيلو ٢٥ طريق مصر إسكندرية الصحراوي (امتداد محور ٢٦ يوليو).

٢/٤ المخطط العام

تبلغ مساحة الكتلة العمرانية للمدينة ٦١,٥ ألف فدان وتبلغ المساحة الإجمالية ١١٩,٢ ألف فدان.

٣/٤ قطاع الإسكان

❖ تبلغ مساحة النشاط السكنى للمدينة ٢٦,٥ ألف فدان مقسمة إلى مجموعة من الأحياء تشمل على جميع مستويات الإسكان (اقتصادي - متوسط - فوق متوسط - فاخر).

❖ تم تنفيذ ٤٩٧ ألف وحدة سكنية منها:

▪ حوالي ٨٠ ألف وحدة سكنية منفذة بمعرفة الهيئة بمختلف المستويات وتشمل :

• ٢٣ ألف وحدة سكنية إسكان إقتصادي.

• ٢١ ألف وحدة سكنية متوسط.

• ٣٨٥ وحدة سكنية إسكان فيلات.

• ٣٦ ألف وحدة (إسكان قومي - بيت العائلة - الاولى بالرعاية).

وذلك باستثمارات ٢,٨ مليار جنيه.

❖ بخلاف حوالي ٤١٧ ألف وحدة سكنية منفذة بمعرفة القطاع الخاص والجهات الأخرى (أفراد - إبنى بيتك).

❖ كما توفر الهيئة قطع الأراضي السكنية للأفراد وأيضا للشركات الاستثمارية والمنتجات السكنية وكذلك المشروعات الرائدة مثل مشروع إسكان مبارك ومشروع إسكان جمعية المستقبل ومشروعات الإسكان الحر والإسكان العائلي .

- ❖ تم تخصيص قطع أراضي للأفراد (فيلات - عمارات) بإجم لي ٢٢ ألف قطعة بمساحة ٢١٢٦ فدان لبناء ٤٧٤٤ فيلا ، ١٧٣١٣ عمارة
- ❖ تم تخصيص قطع أراضي للمستثمرين (إسكان - خدمات - ترفيهي) بمساحة ١٢ ألف فدان.

٤/٤ عدد السكان

بلغ عدد سكان مدينة ٦ أكتوبر ١٥٤٠٩٣ نسمة طبقا لبيانات تعداد ٢٠٠٦، ومن المخطط أن يصل عدد السكان إلى ٢,٥ مليون نسمة عند اكتمال نموها، طبقا لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة.

٥/٤ النشاط الخدمي

- ❖ بلغ مساحة النشاط الخدمي ٢٠,٤ ألف فدان حيث يوفر التخطيط الحضري للمدينة قطع أراضي للخدمات المختلفة (تعليمية - صحية - ثقافية - دينية - ترفيهية - تجارية).
- ❖ تم تنفيذ ٤٥٨ مبنى خدمي منها :
 - ١٣٠ مبنى خدمي منفذ بمعرفة الهيئة بأنشطة متعددة (تعليمية - إجتماعية - صحية - ترفيهية -
 - بخلاف عدد ٣٢٨ مبنى خدمي منفذ بمعرفة القطاع الخاص.

٦/٤ التعليم العالي

تضم المدينة بين جنباتها صروح تعليمية عديدة ففيها أكبر جامعتان مملوكة للقطاع الخاص بالإضافة إلى جامعات أخرى متخصصة، وبها كذلك عدد ضخم من المعاهد العليا والمتوسطة يصل إلى أكثر من ثلاثون معهد عالي، ومن هذه الجامعات والمعاهد :

- جامعة ٦ أكتوبر
- جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا.
- جامعة العلوم والآداب الحديثة.
- جامعة الأهرام الكندية.

- جامعة النيل.
- مدينة الثقافة والعلوم.
- أكاديمية أخبار اليوم.
- المعهد العالي للخدمة الاجتماعية.
- المعهد العالي لعلوم الحاسب ونظم المعلومات.
- المعهد العالي لفنون التطبيقية.
- المعهد العالي للاقتصاد والبيئة.
- المعهد العالي للعلوم الإدارية.
- المعهد العالي للإعلام وفنون الاتصال.
- المعهد العالي للسياحة والفنادق.
- المعهد العالي للغات.
- المعهد العالي للهندسة.
- المعهد العالي للهندسة المعمارية.
- المعهد العالي للغات.
- المعهد العالي للغات.

٧/٤ النشاط الاقتصادي

أ- النشاط الصناعي

- ❖ تعتبر مدينة ٦ أكتوبر قلعة صناعية ضخمة حيث تبلغ مساحة النشاط الصناعي بها ٩ آلاف فدان، وتمثل الأنشطة الصناعية بالمدينة في :
 - صناعة السيارات - صناعات هندسية والالكترونية. صناعات غذائية - صناعات خشبية. صناعات بلاستيكية. صناعات ورقية. صناعات غزل ونسيج. صناعات مواد بناء. صناعات معدنية وميكانيكية. صناعات كيمياوية وأدوية ... الخ.
- ❖ كما تقوم الهيئة بتوفير قطع أراضي صناعية وأراضي مخازن.

ب- النشاط الزراعي

يشتمل على زراعة الحزام الأخضر وتشجير الطرق.

٥- مدينة برج العرب الجديدة

تعتبر مدينة برج العرب الجديدة من مدن الجيل الأول وتم إنشائها بقرار رئيس الجمهورية رقم (٥٠٦) لعام ١٩٧٩.

١/٥ الموقع العام

تقع مدينة برج العرب الجديدة على بعد ٦٠ كم في اتجاه غرب مدينة الإسكندرية و تبعد عن شاطئ البحر المتوسط بحوالي ٧ كم من الطريق الساحلي إسكندرية / مطروح ويجاورها من ناحية الشمال مركز ومدينة برج العرب القديمة وجنوباً مشروع مبارك لشباب الخريجين وغرباً مدينة الحمام.

٢/٥ المخطط العام

تبلغ مساحة الكتلة العمرانية للمدينة ٢٦,٣ ألف فدان وتبلغ المساحة الإجمالية ٤٧,٥ ألف فدان.

٣/٥ قطاع الإسكان

تبلغ مساحة النشاط السكني للمدينة ٦,٩ ألف فدان مقسمة إلى مجموعة من الأحياء تشتمل على جميع مستويات الإسكان (اقتصادي - متوسط - فوق متوسط - فاخر).

تم تنفيذ ١٢ ألف وحدة سكنية منها:

❖ حوالي ٩ ألف وحدة سكنية منفذة بمعرفة الهيئة بمختلف المستويات وتشمل:

▪ ٦ آلاف وحدة سكنية إسكان إقتصادي

▪ ٢ ألف وحدة سكنية إسكان متوسط

▪ ألف وحدة سكنية إسكان فاخر

وذلك باستثمارات ١٩٧ مليون جنيه

❖ بخلاف حوالي ٣ آلاف وحدة سكنية منفذة بمعرفة القطاع الخاص

كما توفر الهيئة قطع الأراضي السكنية للأفراد وأيضا للشركات الاستثمارية والمنتجات السكنية وكذلك المشروعات الرائدة مثل مشروع إسكان مبارك ومشروع إسكان جمعية المستقبل ومشروعات الإسكان الحر والإسكان العاليي

تم تخصيص قطع أراضي للأفراد (فيلات - عمارات) بإجمالي ٩٨٢١ قطعة بمساحة ٦٦٣ فدان

تم تخصيص قطع أراضي للمستثمرين (خدمات - استثماري) بمساحة ١٤٣٠ فدان بمساحات أكبر من ٥ فدان.

٤/٥ عدد السكان

بلغ عدد سكان في مدينة برج العرب ٤١٦٦١ نسمة طبقا لبيانات عداد ٢٠٠٦، ومن المخطط أن يصل عدد السكان إلى ٥٧٠ الف نسمة عام ٢٠٢٢، طبقا لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة.

٥/٥ النشاط الخدمي

- ❖ تبلغ مساحة النشاط الخدمي ٩,٧ ألف فدان حيث يوفر التخطيط الحضري للمدينة قطع أراضي للخدمات المختلفة (تعليمية - صحية - ثقافية - دينية - ترفيهية - تجارية).
- ❖ تم تنفيذ ٥٠ مبنى خدمي بمعرفة الهيئة بأنشطة متعددة (تعليمية - إجتماعية - صحية - ترفيهية -).
- ❖ بخلاف عدد ٣٩ مبنى خدمي منفذ بمعرفة القطاع الخاص.

٦/٥ التعليم العالي

تضم المدينة بين جنباتها صروح تعليمية عديدة منها مدينة مبارك للأبحاث العلمية، والجامعة المصرية اليابانية.

٧/٥ النشاط الاقتصادي

أ- النشاط الصناعي

تعتبر مدينة برج العرب الجديدة مدينة صناعية كبرى حيث تبلغ مساحة النشاط الصناعي بها ٦,٣ ألف فدان، وتمثل الأنشطة الصناعية بالمدينة في :
صناعات هندسية وكهربائية - صناعات غذائية - خشبية - بلاستيكية - ورقية -
غزل ونسيج - مواد بناء - معدنية وميكانيكية - كيمياوية وأدوية - متنوعة
كما تقوم الهيئة بتوفير قطع أراضي صناعية وأراضي مخازن وورش .

ب- النشاط الزراعي

يشتمل على زراعة الحزام الأخضر وتشجير الطرق.

٦- مدينة دمياط الجديدة

تعتبر مدينه دمياط الجديدة من مدن الجيل الأول وتم إنشائها بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٥٤٦) لعام ١٩٨٤ .

١/٦ الموقع العام

تقع مدينة دمياط الجديدة على ساحل البحر الأبيض المتوسط وتبعد حوالي ٤,٥ كيلو متر إلى الغرب من ميناء دمياط الجديد.

٢/٦ المخطط العام

تبلغ مساحة الكتلة العمرانية للمدينة ٦,٥ ألف فدان، وتبلغ المساحة المخصصة للمدينة والميناء والأراضي المحيطة بها حوالي ٣٠ ألف فدان، وتبلغ المساحة الإجمالية للمدينة وحدها ٦,٥ ألف فدان.

٣/٦ قطاع الإسكان

تبلغ مساحة النشاط السكني للمدينة ١,٩ ألف فدان مقسمة إلى مجموعة من الأحياء تشتمل على جميع مستويات الإسكان (اقتصادي - متوسط - فوق متوسط - فاخر).

تم تنفيذ ٤٢ ألف وحدة سكنية منها:

❖ حوالي ٢٢ ألف وحدة سكنية منفذة بمعرفة الهيئة بمختلف المستويات وتشمل :

- عدد ٥٦٦٠ وحدة سكنية إسكان إقتصادي
- عدد ٢٤١٠ وحدة سكنية إسكان متوسط
- عدد ٤٠٤ وحدة سكنية إسكان فوق متوسط
- عدد ٦١١٤ وحدة سكنية إسكان شباب
- عدد ٥١٠٠ وحدة سكنية إسكان قومي

وذلك باستثمارات ٢,٥ مليار جنيه

❖ بخلاف حوالي ٢٠ ألف وحدة سكنية منفذة بمعرفة القطاع الخاص.

كما توفر الهيئة قطع الأراضي السكنية للأفراد وأيضاً للشركات الاستثمارية والمنتجات السكنية وكذلك المشروعات الرائدة مثل مشروع إسكان مبارك ومشروع إسكان جمعية المستقبل ومشروعات الإسكان الحر والإسكان العائلي.

تم تخصيص قطع أراضي للأفراد (فيلات - عمارات) بإجمالي ٩٧١٢ قطعة بمساحة ٦١١ فدان.

تم تخصيص قطع أراضي للمستثمرين (إسكان - خدمات - ترفيهي)

٤/٦ عدد السكان

بلغ عدد سكان مدينة دمياط الجديدة ٢٧٠٢٨ نسمة طبقاً لبيانات تعداد ٢٠٠٦، ومن المخطط أن يصل عدد السكان إلى ٣٥٠ ألف نسمة عند اكتمال نموها، طبقاً لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة.

٥/٦ النشاط الخدمي

❖ تبلغ مساحة النشاط الخدمي ١,٥ ألف فدان حيث يوفر التخطيط الحضري للمدينة قطع أراضي للخدمات المختلفة (تعليمية - صحية - ثقافية - دينية - ترفيهية - تجارية).

- ❖ تم تنفيذ ٢٠٨ مبنى خدمي منها :
- ٧٤ مبنى خدمي منفذ بمعرفة الهيئة بأنشطة متعددة (تعليمية - إجتماعية - صحية - ترفيهية -).
- بخلاف عدد ٢٦٠ مبنى خدمي منفذ بمعرفة القطاع الخاص.

٦/٦ التعليم العالي

- تضم المدينة بين جنباتها صروح تعليمية عديدة منها :
- ❖ فرع جامعة المنصورة : ويشتمل على كليات (التربية - العلوم - التجارة - تربية نوعية - تربية رياضية).
- ❖ فرع جامعة الأزهر : ويشتمل على كليات (طب بنين - دراسات إسلامية).
- ❖ معهد فني تجاري.
- ❖ معهد عالي للهندسة والحاسبات.

٧/٦ النشاط الاقتصادي

أ- النشاط الصناعي

تعتبر مدينة دمياط الجديدة من المدن الصناعية الكبيرة و تبلغ مساحة النشاط الصناعي بها ٠,٦ ألف فدان، وتمثل الأنشطة الصناعية بالمدينة في :

صناعات هندسية وكهربائية - صناعات غذائية - خشبية - بلاستيكية - ورقية - غزل ونسيج - مواد بناء - معدنية وميكانيكية - كيمياوية وأدوية - أثاث معدني - متنوعة.

كما تقوم الهيئة بتوفير قطع أراضي صناعية وأراضي مخازن وورش

ب- النشاط الزراعي

يشتمل على زراعة المسطحات الخضراء وتشجير الطرق

٧- مدينة الصالحية الجديدة

مدينة الصالحية الجديدة هي مدينة تابعة لمركز الحسينية أحد مراكز محافظة الشرقية في مصر، وتعتبر المدينة من مدن الجيل الأول، وقد تم إنشائها بقرار مجلس الوزراء رقم (١٢٣٧) لعام ١٩٨٢.

١/٧ الموقع العام

تقع مدينة الصالحية الجديدة في محافظة الشرقية شمال شرق مدينة الزقازيق وغرب محافظة الإسماعيلية على طريق القصاصين بورسعيد على بعد ٧ كم شمال ترعة الإسماعيلية وتبعد عن مدينة القاهرة ١١٠ كم وعن السويس ٩٠ كم وعن بورسعيد ٩٠ كم وعن ميناء دمياط ١٢٠ كم وعن الإسماعيلية ٤٠ كم وعن الزقازيق ٥٠ كم

٢/٧ المخطط العام

تبلغ مساحة الكتلة العمرانية للمدينة ١,٦ ألف فدان وتبلغ المساحة الإجمالية ١,٦ ألف فدان.

٣/٧ قطاع الإسكان

- ❖ بلغ مساحة النشاط السكني للمدينة ٠,٥ فدان مقسمة إلى مجموعة من الأحياء تشمل على جميع مستويات الإسكان (اقتصادي - متوسط - فوق متوسط - فاخر).
- ❖ توفر الهيئة قطع الأراضي السكنية للأفراد وأيضا للشركات الاستثمارية والمنتجات السكنية وكذلك المشروعات الرائدة مثل مشروع إسكان مبارك ومشروع إسكان جمعية المستقبل ومشروعات الإسكان الحر والإسكان العائلي.
- ❖ قامت الهيئة بإنشاء عدد ٦٢٦ وحدة سكنية وذلك باستثمارات ٨,١ مليون جنيه.
- ❖ قام القطاع غير الحكومي بإنشاء عدد ٦٢٠٧ وحدة سكنية

٤/٧ عدد السكان

بلغ عدد سكان مدينة الصالحية الجديدة ١٨٩٥٧ نسمة طبقاً لبيانات تعداد ٢٠٠٦، ومن المخطط أن يصل عدد السكان إلى ٧٠ ألف نسمة بحلول عام ٢٠١٧، طبقاً لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة.

٥/٧ النشاط الخدمي

❖ تبلغ مساحة النشاط الخدمي ٠,٥ فدان حيث يوفر التخطيط الحضري للمدينة قطع أراضي للخدمات المختلفة (تعليمية - صحية - ثقافية - دينية - ترفيهية - تجارية).

❖ قامت الهيئة بإنشاء :

- عدد ٤٤ مبنى خدمي وذلك باستثمارات ٤٩,٢ مليون جنيه.
- بالإضافة إلى عدد ١٠ مبنى خدمي غير حكومي.

٦/٧ النشاط الاقتصادي

أ- النشاط الصناعي

❖ تبلغ مساحة النشاط الصناعي بها ٠,٦ ألف فدان، وتمثل الأنشطة الصناعية بالمدينة في : صناعة السيارات وجرارات (مرسيدس) - صناعات هندسية وكهربائية - صناعات غذائية - خشبية و أثاث - بلاستيكية - ورقية - غزل ونسيج - مواد بناء - معدنية وميكانيكية - كيميائية وأدوية - متنوعة.

❖ كما تقوم الهيئة بتوفير قطع أراضي صناعية وأراضي مخازن وورش.

ب- النشاط الزراعي

تشمل زراعة المسطحات الخضراء وتشجير الطرق، وذلك باستثمارات ٨,٤ مليون

جنيه.

مساهمة مدن الجيل الأول في عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في ضوء الأهداف التي وضعت لها عند إنشائها:

في ضوء ما سبق عرضه عن مدن الجيل الأول التي مضى على إنشائها تقريبا أكثر من ٢٥ عاما، تبين ان جميع مدن هذا الجيل لم تصل الى المستهدف من العدد الإجمالي للسكان لكل مدينه وذلك قد يرجع الى عدم اكتمال البنية الأساسية واستكمال الأنشطة المخططة لتحفز استيطان السكان ليصلوا الى المستهدف واستقطابهم لخلخلة التكديس السكاني في الدلتا والوادي الضيق. اما بالنسبة للوحدات السكانية المخطط إنشائها فلم تصل معظم مدن الجيل الأول الى عدد الوحدات المخطط . اما النشاط الصناعي والذي من اجله أنشئت مدن الجيل الأول، فهناك تقدم ملحوظ في خطى ملموسة للسعي نحو تحقيق المستهدف بجديده. وقد نجحت كل مدن الجيل الأول في زراعة المسطحات الخضراء، وزراعة الحزام الأخضر، وتشجير الطرق، كما أيضا تم تصنيف مدينة السادات من منظمة الصحة العالمية في تصنيف أفضل عشر مجتمعات صناعية في الشرق الأوسط لنظافة بيئتها وسلامة مواردها الطبيعية.

الملحق رقم (٢) مدن الجبل الثاني

٨- مدينة بدر

مدينة بدر هي مدينة تقع في محافظة حلوان بمصر، وتعتبر من مدن الجبل الثاني، وتم إنشائها بقرار مجلس الوزراء رقم (٣٣٥) لعام ١٩٨٢.

١/٨ الموقع العام

تقع المدينة على طريق (القاهرة - السويس) على بعد ٤٦ كم من القاهرة، وترتبط بطريق (القاهرة - الإسماعيلية) الصحراوي من خلال وصلة طولها ١٩ كم، وترتبط مجموعة من شبكة طرق إقليمية المدينة بدلتا النيل وقناة السويس والبحر الأحمر وسيناء بشبكة الطرق الإقليمية الموجودة.

٢/٨ المخطط العام

تبلغ مساحة الكتلة العمرانية للمدينة ١٢,٣ ألف فدان وتبلغ المساحة الإجمالية ١٨,٥ ألف فدان.

٣/٨ قطاع الإسكان

تبلغ مساحة النشاط السكنى للمدينة ٥,٤ ألف فدان مقسمة إلى مجموعة من الأحياء تشمل على جميع مستويات الإسكان (اقتصادي - متوسط - فوق متوسط - فاخر).

توفر الهيئة قطع الأراضي السكنية للأفراد وأيضا للشركات الاستثمارية والمنتجات السكنية وكذلك المشروعات الرائدة مثل مشروع إسكان مبارك ومشروع إسكان جمعية المستقبل ومشروعات الإسكان الحر والإسكان العائلي.

تم تنفيذ ١٨,٥ ألف وحدة سكنية منها:

❖ حوالي ١٣,٥ ألف وحدة سكنية منفذة بمعرفة الهيئة منها:

▪ إسكان متوسط ٥٥٧ وحدة سكنية.

▪ إسكان اقتصادى ومنخفض التكاليف ١٢٧١٢ وحدة سكنية.

❖ حوالي ٥ آلاف وحدة سكنية منفذة بمعرفة القطاع الخاص.

وذلك باستثمارات ٢٨٠ مليون جنيه

٤/٨ عدد السكان

بلغ عدد سكان مدينة بدر ١٧١٨٥ نسمة طبقاً لبيانات تعداد ٢٠٠٦، ومن المخطط أن يصل عدد السكان إلى ٤٥٠ ألف نسمة عام ٢٠٢٢، طبقاً لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة.

٥/٨ النشاط الخدمي

- ❖ تبلغ مساحة النشاط الخدمي ٢,٥ ألف فدان حيث يوفر التخطيط الحضري للمدينة قطع أراضي للخدمات المختلفة (تعليمية - صحية - ثقافية - دينية - ترفيهية - تجارية)
- ❖ تم تنفيذ عدد ١٢١ مبنى خدمي منها:
 - مبنى خدمي منفذ بمعرفة الهيئة بأنشطة متعددة (تعليمية - اجتماعية - صحية - ترفيهية ...).
 - بخلاف عدد ٥٥ مبنى خدمي منفذ بمعرفة القطاع الخاص.

٦/٨ التعليم العالي

- تضم المدينة بين جنباتها صروح تعليمية عديدة منها:
- ❖ الجامعة الروسية وتشمل كليات (الهندسة - الصيدلة).
- ❖ جامعة المستقبل وجارى البدء في الإنشاء.
- ❖ الجامعة الالكترونية للتعليم عن بعد وجارى البدء في الإنشاء.

٧/٨ النشاط الأقتصادي

أ- النشاط الصناعي

- ❖ تبلغ مساحة النشاط الصناعي بها ٢,٦ ألف فدان، وتمثل الأنشطة الصناعية بالمدينة في : صناعات هندسية وكهربائية - صناعات غذائية - خشبية وأثاث - بلاستيكية - ورقية - غزل ونسيج - مواد بناء - معدنية وميكانيكية - كيمياوية وأدوية - متنوعة.
- ❖ كما تقوم الهيئة بتوفير قطع أراضي صناعية وأراضي مخازن وورش صغيرة .

ب- النشاط الزراعي

تشمل زراعة المسطحات الخضراء وتشجير الطرق

٩- مدينة العبور

تعتبر مدينة العبور من مدن الجيل الثاني وتم إنشائها بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (١٢٩٠) لعام ١٩٨٢.

١/٩ الموقع العام

تقع مدينة العبور من الكيلو ٩ حتى الكيلو ١٥ وبعمق ٧ كم يمين طريق القاهرة بلبيس الصحراوي، ويحدها غربا طريق القاهرة بلبيس من الكيلو متر ٤ جنوبا حتى الكيلو متر ١٦ شمالاً ويحدها من الجنوب طريق القاهرة-الإسماعيلية عند الكيلو متر ٢٦.

٢/٩ المخطط العام

تبلغ المساحة الإجمالية للمدينة حوالي ٣١,٥ ألف فدان، وتبلغ مساحة الكتلة العمرانية للمدينة ١٢,٥ ألف.

٣/٩ قطاع الإسكان

❖ تبلغ مساحة النشاط السكني للمدينة ٥,٣ ألف فدان مقسمة إلى مجموعة من الأحياء تشمل على جميع مستويات الإسكان (اقتصادي - متوسط - فوق متوسط - فاخر).

❖ كما توفر الهيئة قطع الأراضي السكنية للأفراد وأيضا للشركات الاستثمارية والمنتجات السكنية وكذلك المشروعات الرائدة مثل مشروع إسكان مبارك ومشروع إسكان جمعية المستقبل ومشروعات الإسكان الحر والإسكان العائلي

❖ تم تنفيذ ٩٢ ألف وحدة سكنية منها:

▪ حوالي ٣٠ ألف وحدة سكنية منفذة بمعرفة الهيئة بمختلف المستويات وتشمل:

- عدد ٦٥٩٠ وحدة إسكان اقتصادي
- عدد ٢٣٠٠٠ وحدة إسكان متوسط

- عدد ٢٨٨ وحدة اسكان فاخر.

وذلك باستثمارات ١,٠٩ مليار جنيه

▪ بخلاف حوالي ٦٢ ألف وحدة سكنية منفذة بمعرفة القطاع الخاص.

❖ تم تخصيص قطع أراضي للأفراد (فيلات - عمارات) بإجمالي ١٦ ألف قطعة

لبناء (٩٠٠٠ عمارة - ٧٠٠٠ فيلا) بمساحة ٢٠٨٨ فدان.

❖ تم تخصيص قطع أراضي للمستثمرين (إسكان - خدمات - ترفيهي)

بمساحة ٥٠٠ فدان.

٤/٩ عدد السكان

بلغ عدد سكان مدينة العبور ٤٣٦٠٠ نسمة طبقا لبيانات تعداد ٢٠٠٦، ومن المخطط

أن يصل عدد السكان إلى ٦٠٠ ألف نسمة عام ٢٠١٧، طبقا لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة.

٥/٩ النشاط الخدمي

❖ تبلغ مساحة النشاط الخدمي ٣,٤ ألف فدان حيث يوفر التخطيط الحضري

للمدينة قطع أراضي للخدمات المختلفة (تعليمية - صحية - ثقافية - دينية -

ترفيهية - تجارية)

❖ تم تنفيذ عدد ١٥٢ مبنى خدمي منها:

▪ ٧٣ مبنى خدمي منفذ بمعرفة الهيئة بأنشطة متعددة (تعليمية - إجتماعية -

صحية - ترفيهية -) وذلك باستثمارات ٣٣٨,٥ مليون جنيه.

▪ بخلاف عدد ٧٩ مبنى خدمي منفذ بمعرفة القطاع الخاص

❖ بالإضافة إلى عدد ١٦٩ مبنى خدمي غير حكومي.

٦/٩ التعليم العالي

❖ تضم المدينة بين جنباتها صروح تعليمية عديدة منها :

▪ جامعة مصر الدولية.

▪ معهد العبور العالي للإدارة والحاسب ونظم المعلومات.

▪ معهد العبور العالي للهندسة وتكنولوجيا المعلومات.

▪ معهد العبور للدراسات التكنولوجية المتخصصة.

❖ من المتوقع إقامة بعض الصروح التعليمية منها :

▪ جامعة عين شمس.

▪ جامعة بنها.

▪ الجامعة المصرية الإيطالية.

▪ الأكاديمية البحرية.

▪ القرية الذكية.

٧/٩ النشاط الاقتصادي

أ- النشاط الصناعي

❖ تعتبر مدينة العبور مدينة صناعية كبرى حيث تبلغ مساحة النشاط الصناعي بها ٢,٧ ألف فدان.

❖ المصانع المنتجة وعددها ٤٣٢ باستثمارات قدرها ٤,٦٩ مليار جنيه وتوفر ٣٤,٤ ألف فرصة عمل.

❖ المصانع تحت الإنشاء وعددها ٥٥٢ باستثمارات قدرها ١,٢ مليار جنيه وتوفر ١٩,٥ ألف فرصة عمل.

❖ وتمثل الأنشطة الصناعية بالمدينة في : صناعات هندسية وكهربائية - صناعات غذائية - خشبية وأثاث - بلاستيكية - ورقية - غزل ونسيج - مواد بناء - معدنية وميكانيكية - كيماوية وأدوية - ملابس جاهزة - متنوعة -

❖ كما تقوم الهيئة بتوفير قطع أراضي صناعية وأراضى مخازن وورش صغيرة.

ب- النشاط الزراعي

يشتمل على زراعة المسطحات الخضراء وتشجير الطرق وذلك باستثمارات ٥٣,٦

مليون جنيه.

١٠- مدينة المنيا الجديدة

تعتبر مدينة المنيا الجديدة من مدن الجيل الثاني، وتم إنشاؤها بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٢٧٨) لعام ١٩٨٢.

١/١٠ الموقع العام

تقع مدينة المنيا الجديدة على الجهة المقابلة لمدينة المنيا الحالية شرق النيل على هضبة بارتفاع ١٣٥م فوق سطح البحر وتبعد عن المنيا الحالية ١٥ كم وعن مدينة القاهرة ٢٥٠ كم.

٢/١٠ المخطط العام

تبلغ المساحة الإجمالية ٢٤,٦ ألف فدان.

٣/١٠ قطاع الإسكان

❖ تبلغ مساحة النشاط السكني للمدينة ٢,٢ ألف فدان مقسمة إلى مجموعة من الأحياء تشمل على جميع مستويات الإسكان (اقتصادي - متوسط - فوق متوسط - فاخر).

❖ تم تنفيذ حوالي ٢١ ألف وحدة سكنية منها :-

▪ ٦ آلاف وحدة منفذة بمعرفة الهيئة بمختلف المستويات وتشمل :

- ٦٠٠ وحدة إسكان اقتصادي ومنخفض التكاليف.

- ٥٤٠٠ وحدة إسكان متوسط .

وذلك باستثمارات ٢٣٠ مليون جنيه

▪ بخلاف ١٥ ألف وحدة تم تنفيذها بمعرفة القطاع الخاص .

❖ كما توفر الهيئة قطع الأراضي السكنية للأفراد وأيضا للشركات الاستثمارية

والمنتجعات السكنية وكذلك المشروعات الرائدة مثل مشروع إسكان مبارك

ومشروع إسكان جمعية المستقبل ومشروعات الإسكان الحر والإسكان العائلي.

❖ تم تخصيص قطع أراضي للأفراد (فيلات - عمارات) بإجمالي ٦٠٥٨ قطعة بمساحة

٤٤٠ فدان.

❖ تم تخصيص قطع أراضي للمستثمرين (إسكان - خدمات - ترفيهية) بمساحة ٢٨ فدان.

٤/١٠ عدد السكان

بلغ عدد سكان مدينة المنيا الجديدة عدد ٤٥٦٧ نسمة طبقا لبيانات تعداد ٢٠٠٦، ومن المخطط أن يصل عدد السكان إلى ١٥٦ ألف نسمة عام ٢٠١٧، طبقا لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة.

٥/١٠ النشاط الخدمي

❖ تبلغ مساحة النشاط الخدمي ١,٢ ألف فدان حيث يوفر التخطيط الحضري للمدينة قطع أراضي للخدمات المختلفة (تعليمية - صحية - ثقافية - دينية - ترفيهية - تجارية)

❖ تم تنفيذ عدد ١٢٨ مبنى خدمي منها:

▪ ٥٨ مبنى خدمي منفذ بمعرفة الهيئة.

▪ بخلاف عدد ٧٠ مبنى خدمي منفذ بمعرفة القطاع الخاص

❖ عدد ١٦٩ مبنى خدمي غير حكومي.

٦/١٠ النشاط الاقتصادي

أ- النشاط الصناعي

❖ تبلغ مساحة النشاط الصناعي بها ٠,٢ ألف فدان.

❖ وتمثل الأنشطة الصناعية بالمدينة في : صناعات هندسية وكهربائية - صناعات

غذائية - خشبية و أثاث - بلاستيكية - ورقية - غزل ونسيج - مواد بناء -

معدنية وميكانيكية - كيماوية وأدوية - متنوعة.

❖ كما تقوم الهيئة بتوفير قطع أراضي صناعية وأراضي مخازن وورش صغيرة.

ب- النشاط الزراعي

تشمل زراعة المسطحات الخضراء وتشجير الطرق.

١١- مدينة بني سويف الجديدة

تعتبر بني سويف الجديدة من مدن الجيل الثاني، وتم إنشاؤها بقرار رئيس الجمهورية رقم (٦٤٣) لعام ١٩٨٦.

١/١١ الموقع العام

تقع مدينة بني سويف الجديدة على وادي النيل، وترتفع عن سطح البحر ٥٥ متر، وتتوسط المسافة بين مدينتي القاهرة والمنيا، حيث تبعد عن مدينة القاهرة ١٢٤ كم، وعن مدينة المنيا ١٢٣ كم، وعن مدينة الفيوم ٦٠ كم، وعن البحر الأحمر ١٦٢ كم.

٢/١١ المخطط العام

❖ تبلغ مساحة الكتلة العمرانية للمدينة ٥,٥ ألف فدان وتبلغ المساحة الإجمالية ٣٨ ألف فدان.

٢/١١ قطاع الإسكان

❖ تبلغ مساحة النشاط السكني للمدينة ٢,٢ ألف فدان مقسمة إلى مجموعة من الأحياء تشتمل على جميع مستويات الإسكان (اقتصادي - متوسط - فوق متوسط - فاخر).

❖ إجمالي عدد الوحدات السكنية بالمدينة ١٥٣٠٠ وحدة سكنية، منها:-

▪ ٥٨١٨ وحدة منفذة بمعرفة الهيئة بمختلف المستويات وتشمل:

- عدد ٢١٧٢ وحدة إسكان شباب ومستقبل

- عدد ٢٧٤٧ إسكان منخفض التكاليف.

- عدد ٩٣٦ وحدة إسكان قومي.

وذلك باستثمارات ٢٠٧ مليون جنيه

▪ بخلاف ٩٥٠٠ ألف وحدة تم تنفيذها بمعرفة القطاع الخاص .

❖ كما توفر الهيئة قطع الأراضي السكنية للأفراد وأيضاً للشركات الاستثمارية والمنتجات السكنية وكذلك المشروعات الرائدة مثل مشروع إسكان مبارك ومشروع إسكان جمعية المستقبل ومشروعات الإسكان الحر والإسكان العائلي

- ❖ تم تخصيص عدد (٤٦٨٠) قطعة سكنى وعدد (٢٩٠) قطعة سكنى تجارى.
- ❖ تم تخصيص (٥٦٣٧) قطعة أرض "ابنى بيتك".

٤/١١ عدد السكان

بلغ عدد سكان مدينة بني سويف الجديدة ١٧٩٢١ نسمة طبقا لبيانات تعداد ٢٠٠٦، ومن المخطط أن يصل عدد السكان إلى ١٩٠ ألف نسمة عام ٢٠١٧، طبقا لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة.

٥/١١ النشاط الخدمي

- ❖ تبلغ مساحة النشاط الخدمي ٢,٢ ألف فدان حيث يوفر التخطيط الحضري للمدينة قطع أراضي للخدمات المختلفة (تعليمية - صحية - ثقافية - دينية - ترفيهية - تجارية)
- ❖ تم تنفيذ عدد ١٩٤ مبنى خدمي منها:
 - ١٢٨ مبنى خدمي منفذ بمعرفة الهيئة بأنشطة متعددة (تعليمية - إجتماعية - صحية - ترفيهية ...).
 - بخلاف عدد ٦٦ مبنى خدمي منفذ بمعرفة القطاع الخاص

٦/١١ التعليم العالي

- ❖ تم تنفيذ كلية التعليم الصناعي على مساحة ٥٠ فدان.
- ❖ تم تنفيذ الجامعة العمالية بمنطقة مركز المدينة.
- ❖ تم تنفيذ الدراسات الإسلامية بالحي السكني الثاني.
- ❖ كلية التربية الرياضية بمنطقة مركز المدينة تعمل مؤقتاً بمركز الشباب.
- ❖ تم تنفيذ المعهد الفني التجاري بالحي السكني الأول.
- ❖ تم تنفيذ المدينة الجامعية لجامعة بني سويف وجاري إنشاء عدد (٣) كليات.

٧/١١ النشاط الأقتصادي

أ- النشاط الصناعي

- ❖ تبلغ مساحة النشاط الصناعي بها ١,١ ألف فدان.

- ❖ وتمثل الأنشطة الصناعية بالمدينة فى : صناعات هندسية وكهربائية - صناعات غذائية - خشبية و أثاث - بلاستيكية - ورقية - غزل ونسيج - مواد بناء - معدنية وميكانيكية - كيماوية وأدوية - متنوعة.
- ❖ كما تقوم الهيئة بتوفير قطع أراضى صناعية وأراضى مخازن وورش صغيرة.

ب- النشاط الزراعي

يشتمل على زراعة المسطحات الخضراء وتشجير الطرق

١٣- مدينة النوبارية الجديدة

تعتبر مدينة النوبارية الجديدة من مدن الجيل الثاني، وتم إنشائها بقرار مجلس الوزراء رقم (٣٧٥) لعام ١٩٨٦. سميت النوبارية على اسم ترعة النوبارية التي تخترقها، والتي سميت بدورها على اسم منشئها نوبار باشا أول رئيس وزراء في مصر الحديثة.

١/١٢ الموقع العام

تقع مدينة النوبارية الجديدة على طريق الإسكندرية - القاهرة الصحراوى وعلى بعد ٢٩ كم من الإسكندرية، على الأطراف الشمالية للصحراء الغربية المصرية بإقليم مديرية التحرير التابع لمحافظة البحيرة.

٢/١٢ المخطط العام

تبلغ المساحة الإجمالية ١,٨ ألف فدان.

٣/١٢ قطاع الإسكان

❖ تبلغ مساحة النشاط السكنى للمدينة ٠,٢ ألف فدان مقسمة إلى مجموعة من الأحياء تشتمل على جميع مستويات الإسكان (اقتصادي - متوسط - فوق متوسط - فاخر).

❖ اجمالى عدد الوحدات السكنية بالمدينة ٣٧٠٠ وحدة سكنية، منها:-

- ١٩٠٠ وحدة منفذة بمعرفة الهيئة بمختلف المستويات وتشمل :
- بخلاف ١٨٠٠ ألف وحدة تم تنفيذها بمعرفة القطاع الخاص .

❖ تم تخصيص قطع أراضى للأفراد (فيلات - عمارات) بإجمالي ٩٠٠ قطعة بمساحة ٦٥ فدان.

٤/١٢ عدد السكان

بلغ عدد سكان مدينة النوبارية الجديدة ٣٩٢٤٠ نسمة طبقا لبيانات تعداد ٢٠٠٦، ومن المخطط أن يصل عدد السكان إلى ٤٠ ألف نسمة عند اكتمال نموها ، طبقا لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة.

٥/١٢ النشاط الخدمي

❖ تبلغ مساحة النشاط الخدمي ٠,٣ ألف فدان حيث يوفر التخطيط الحضري للمدينة قطع أراضى للخدمات المختلفة (تعليمية - صحية - ثقافية - دينية - ترفيهية - تجارية)

❖ تم تنفيذ عدد ٥٨ مبنى خدمي منها:

▪ ٣٨ مبنى خدمي منفذ بمعرفة الهيئة بأنشطة متعددة (تعليمية - إجتماعية - صحية - ترفيهية ...) .

▪ عدد ٢٠ مبنى خدمي منفذ بمعرفة القطاع الخاص

٦/١٢ التعليم العالي

❖ تم تسليم عدد ٢ مبنى كلية إلى جامعة الإسكندرية لتشغيل كليات (الحاسب الالى - وكلية التربية النوعية).

❖ تم تشغيل التعليم المفتوح كليات (تجارة - حقوق) .

❖ تم تشغيل كلية التمريض بالمدينة.

٧/١٢ النشاط الأقتصادي

أ- النشاط الصناعي

❖ تبلغ مساحة النشاط الصناعي بها ٠,٢ ألف فدان.

❖ وتتمثل الأنشطة الصناعية بالمدينة فى : صناعات هندسية وكهربائية - صناعات غذائية - خشبية و أثاث - بلاستيكية - ورقية - غزل ونسيج - مواد بناء - معدنية وميكانيكية - كيماوية وأدوية - متنوعة.

❖ كما تقوم الهيئة بتوفير قطع أراضى صناعية وأراضى مخازن وورش صغيرة.

ب- النشاط الزراعي

يشتمل على زراعة المسطحات الخضراء وتشجير الطرق.

١٣- مدينة الشيخ زايد

تعتبر مدينة الشيخ زايد المصرية مدينة جديدة من مدن الجيل الثاني حيث تم إنشائها بقرار رئيس الجمهورية رقم (٣٢٥) عام ١٩٩٥ بمنحة من صندوق أبو ظبي للتنمية (منحة الشيخ زايد)، وهي إحدى مدن محافظة ٦ أكتوبر، كما تعتبر ضاحية من ضواحي القاهرة الكبرى وامتداداً طبيعياً لها.

١/١٢ الموقع العام

تبعد مدينة الشيخ زايد حوالي ٢٠ كم من ميدان لبنان بحى المهندسين وتبعد ٢٨ كم عن ميدان التحرير بوسط القاهرة، ويحدها طريق مصر- الإسكندرية الصحراوي وامتداد محور ٢٦ يوليو ومدينة ٦ أكتوبر، ترتفع المدينة عن سطح البحر حوالي ٢٢٦ متر.

٢/١٢ المخطط العام

تبلغ مساحة الكتلة العمرانية للمدينة ١٠ آلاف فدان، وتبلغ المساحة الإجمالية ١٠,٤ ألف فدان.

٣/١٢ قطاع الإسكان

❖ تبلغ مساحة النشاط السكنى للمدينة ٢,٧ ألف فدان مقسمة إلى مجموعة من الأحياء تشتمل على جميع مستويات الإسكان (اقتصادي - متوسط - فوق متوسط - فاخر).

❖ اجمالى عدد الوحدات السكنية بالمدينة ٦٢ ألف وحدة سكنية، منها:-

- حوالي ١٦ ألف وحدة منفذة بمعرفة الهيئة بمختلف المستويات وتشمل:
- ٣ آلاف وحدة سكنية إسكان اقتصادي.
- ١٣ ألف وحدة سكنية متوسط.

٤١٨ - وحدة سكنية إسكان حدائقي.

وذلك باستثمارات ٦٥٠ مليون جنيه

▪ حوالي ٤٦ ألف وحدة سكنية منفذة بمعرفة القطاع الخاص والجهات الأخرى.

❖ كما توفر الهيئة قطع الأراضي السكنية للأفراد وأيضا للشركات الاستثمارية

والمنتجعات السكنية وكذلك المشروعات الرائدة مثل مشروع إسكان مبارك

ومشروع إسكان جمعية المستقبل ومشروعات الإسكان الحر والإسكان العائلي.

❖ تم تخصيص قطع أراضى للأفراد (فيلات - عمارات) بإجمالي ٤٢٨٦ قطعة

بمساحة ٧١٤ فدان لبناء ١١١٢ فيلا ، ٣١٧٤ عمارة سكنية.

❖ تم تخصيص قطع أراضى للمستثمرين (إسكان - خدمات - ترفيهي) بمساحة

٥٠٠٠ فدان.

٤/١٣ عدد السكان

بلغ عدد سكان مدينة الشيخ زايد ٢٩٤٢٢ نسمة طبقا لبيانات تعداد ٢٠٠٦، ومن

المخطط أن يصل عدد السكان إلى ٦٧٥ ألف نسمة عند اكتمال نموها، طبقا لهيئة

المجتمعات العمرانية الجديدة.

٥/١٣ النشاط الخدمي

❖ تبلغ مساحة النشاط الخدمي ٠,٦٥ ألف فدان حيث يوفر التخطيط الحضري

للمدينة قطع أراضى للخدمات المختلفة (تعليمية - صحية - ثقافية - دينية -

ترفيهية - تجارية)

❖ تم تنفيذ عدد ٦٩ مبنى خدمي منها:

▪ ٣٦ مبنى خدمي منفذ بمعرفة الهيئة بأنشطة متعددة (تعليمية - إجتماعية

- صحية - ترفيهية ...) .

▪ عدد ٣٣ مبنى خدمي منفذ بمعرفة القطاع الخاص.

٥/١٢ التعليم العالي

- ❖ جامعة النيل للعلوم والتكنولوجيا.
- ❖ امتداد جامعة القاهرة.
- ❖ مراكز بحثية لجامعة القاهرة.

٦/١٢ النشاط الاقتصادي

النشاط الزراعي

يشتمل على زراعة الحزام الأخضر وتشجير الطرق.

١٤- مدينته الشروق

تعتبر مدينه الشروق من مدن الجيل الثاني وتم إنشائها بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٣٢٦) لعام ١٩٩٥.

١/١٤ الموقع العام

تقع مدينة الشروق بالكيلو ٣٧ طريق مصر - الإسماعيلية وتمتد عرضا حتى طريق مصر - السويس بعمق ٧ كم.

٢/١٤ المخطط العام

تبلغ المساحة الإجمالية ١٢ ألف فدان.

٢/١٤ قطاع الإسكان

تبلغ مساحة النشاط السكني للمدينة ٨,١ ألف فدان.

- ❖ اجمالي عدد الوحدات السكنية بالمدينة ٥٧ ألف وحدة سكنية، منها:-
 - حوالي ٢٧ ألف وحدة منفدة بمعرفة الهيئة بمختلف المستويات وتشمل :
 - ٥ آلاف وحدة سكنية إسكان اقتصادي.
 - ٢١ ألف وحدة سكنية متوسط.
 - ٣٥٠ وحدة سكنية إسكان فاخر.
- وذلك باستثمارات ٨٩٣ مليون جنيه

▪ حوالي ٣٠ ألف وحدة سكنية منفذة بمعرفة القطاع الخاص والجهات الأخرى.

❖ تم تخصيص قطع أراضى للأفراد (فيلات - عمارات) بإجمالي ١٣ ألف قطعة بمساحة ٢١٠٠ فدان لبناء ٧٠٠٠ فيلا سكنية ، ٦٠٠٠ عمارة سكنية.

❖ تم تخصيص قطع أراضى للمستثمرين (إسكان - خدمات - ترفيهي) بمساحة ٢٤٠٠ فدان.

٤/١٤ عدد السكان

بلغ عدد سكان مدينة الشروق ٢٢٥٧٠ نسمة طبقا لبيانات تعداد ٢٠٠٦ ، ومن المخطط أن يصل عدد السكان إلى ٥٠٠ ألف نسمة عند اكتمال نموها، طبقا لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة.

٥/١٤ النشاط الخدمي

تبلغ مساحة النشاط الخدمي للمدينة ٢,١ ألف فدان.

❖ تم تنفيذ عدد ١٤٥ مبنى خدمي منها:

▪ ٤٥ مبنى خدمي منفذ بمعرفة الهيئة بأنشطة متعددة (تعليمية - اجتماعية - صحية - ترفيهية ...).

▪ عدد ١٠٠ مبنى خدمي منفذ بمعرفة القطاع الخاص.

٦/١٤ التعليم العالي

❖ الجامعة البريطانية وتشتمل على كليات (الاقتصاد والعلوم السياسية - الهندسة - علوم حاسب ونظم معلومات - إعلام - تميز).

❖ الجامعة الفرنسية وتشتمل على كليات (هندسة - تجارة أعمال - لغات التطبيقية).

❖ الجامعة العربية المفتوحة بمساحة (من التشطيبات النهائية ومن المتوقع بدأ التشغيل العام الدراسي القادم).

❖ أكاديمية الشروق وتشتمل على كليات (الهندسة - علوم حاسب وتجارة ونظم معلومات - إعلام).

٧/١٤ النشاط الأقتصادي

أ- النشاط الصناعي

- ❖ تبلغ مساحة النشاط الصناعي بالمدينة ١,٩ ألف فدان.
- ❖ كما تقوم الهيئة بتوفير قطع أراضي مخازن وورش .

ب- النشاط الزراعي

يشتمل على زراعة الحزام الأخضر وتشجير الطرق.

مساهمة مدن الجيل الثاني في عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في ضوء الأهداف التي وضعت لها عند إنشائها:

في ضوء ما سبق عرضه عن مدن الجيل الثاني التي مضى على إنشائها أكثر من ١٥ عاما، تبين ان مدن هذا الجيل استوعبت حتى عام ٢٠٠٦ ما بين ١,١٪ من عدد السكان المستهدف النهائي لها فيما عدا مدينة النوباريه الجديدة التي بلغت نسبة الاستيعاب بها حوالي ٤٩٪ ذلك العام .

ملحق رقم (٣)

مدن الجيل الثالث

١٥- مدينة شمال خليج السويس

صدر القرار الجمهورى رقم ٤٥٨ لسنة ١٩٩٣م باعتبار منطقة شمال خليج السويس من مناطق إقامة المجتمعات العمرانية الجديدة للأراضى المملوكة للدولة بمنطقة خليج السويس وهذه المنطقة تقع على جانبى النهاية الشمالية لخليج السويس.

١/١٥ الموقع العام

تتميز منطقة شمال خليج السويس بموقعها المتميز حيث تقع على جانبى النهاية الشمالية لخليج السويس محددة بأبعاد ٦٠ × ٧٤ كم ٢ بمساحة إجمالية ٤٣٥ ألف هكتار تشمل المسطحات المائية والمناطق السياحية والزراعية والموانئ والجبال ومناطق التنمية، كما تتميز منطقة شمال خليج السويس بموقعها عند نقطة ارتكاز محاور التجارة والاتصالات العالمية ونطاق تداخل قارات آسيا وإفريقيا وأوروبا وتعتبر منطقة شمال خليج السويس منطلقاً للتنمية الشاملة فى مصر للموقع المتميز وتوافر الثروات والمعادن وطرق الاتصالات وكذلك بمواردها الطبيعية (البترول - الفحم - الدولوميت - الرخام والجرانيت) حيث ينتشر بها أنشطة تكرير البترول وإنتاج الأسمدة والأسمت وصناعة الحديد والمنسوجات والزجاج والرخام والجرانيت وأنشطة التصدير وصيد الأسماك وخلافه.

ترتبط منطقة شمال خليج السويس بشبكة طرق دولية وإقليمية وخطوط سكك حديدية تربطها بمحافظات(القاهرة بمسافة ١٢٥ كم - الإسماعيلية بمسافة ٨٠ كم - البحر الأحمر ١٣٥ كم) ويربطها نفق الشهيد أحمد حمدى بسيناء كما ترتبط بقارتى آسيا وإفريقيا وأوروبا عبر سلسلة من الموانئ (ميناء السويس - ميناء الأدبية - ميناء العين السخنة) وميناء الصيد بمنطقة عتاقة.

٢/١٥ المخطط العام

- تم تخطيط ثلاث مناطق بمنطقة شمال خليج السويس وهي (منطقة عتاقة الصناعية - منطقة رأس الأدبية - منطقة جنوب خط سوميد - منطقة عيون موسى) وهي بمساحة حوالي ٩١٦٤ فدان وهي كالآتي :
- ❖ ٢٢١٨ فدان بمنطقة عتاقة صناعي - خدمي
 - ❖ ١٢١٢ فدان بمنطقة رأس الأدبية صناعي - سكني - خدمي
 - ❖ ٤٢٣٤ فدان بمنطقة جنوب خط سوميد صناعي - إسكان بدو - خدمي
 - ❖ بالإضافة إلى مساحة ١٥٠٠ فدان بمنطقة عيون موسى.

٢/١٥ قطاع الإسكان

١- منطقة رأس الأدبية :

تم تخطيط منطقة إسكان متضمنة الآتي :

- عدد (٧٤) قطعة فيلات متوسط مساحة القطعة ٣٦٠ م^٢.
- عدد (١٧٦) قطعة عمارات متوسط مساحة القطعة ٤٠٠ م^٢.
- عدد (١٣٠) مباني متصلة متوسط مساحة القطعة ١٥٠ م.

٢- المنطقة الصناعية جنوب خط سوميد :

- تم تخطيط مساحة ٠,٨ فدان لإسكان البدو بنظام إبنى بيتك.

٣- منطقة شمال غرب خليج السويس :

- جاري استصدار قرار بإنشاء مدينة سكنية على أعلى مستوى بمنطقة العين السخنة على مساحة ٢٨ كم كمرحلة أولى.

٤/١٥ النشاط الخدمي

❖ تم تنفيذ عدد ٢ مبنى خدمي :

- تم تنفيذ عدد (١) مركز خدمي لمنطقة عتاقة الصناعية.
- تم تنفيذ عدد (١) مركز خدمي للمنطقة الحرة الصناعية بعتاقة.

٥/١٥ النشاط الأقتصادي

أ- النشاط الزراعي

أولاً : منطقة عتاقة الصناعية :

بإجمالي مساحة ٢٢١٨ فدان موزعة على النحو التالي :

- صناعى بمساحة ١٣٨٢ فدان.
- منطقة حرة صناعية بمساحة ١٣٨ فدان.
- خدمات بمساحة ٧٤ فدان.
- مسطحات خضراء بمساحة ١٦١ فدان.
- منشآت خدمية وطرق بمساحة ٤٦٢ فدان.

ثانياً : منطقة رأس الادبية :

بإجمالي مساحة ١٢١٢ فدان موزعة على النحو التالي :

- صناعى بمساحة ٥٨٤ فدان.
- سياحى بمساحة ١٠٧ فدان.
- سكني بمساحة ٨٠ فدان.
- خدمات بمساحة ١٢٠ فدان.
- طرق ومسطحات خضراء بمساحة ١٧٣ فدان.
- مساحات خاضعة لجهات أخرى بمساحة ١٤٨ فدان.

ثالثاً : المنطقة الصناعية جنوب خط سوميد :

بإجمالي مساحة ٤٢٣٤ فدان موزعة على النحو التالي :

- صناعى بمساحة ٣٧٥٣ فدان.
- إسكان البدو بمساحة ٨٢ فدان.
- خدمات بمساحة ١٦٠ فدان.
- طرق ومسطحات خضراء بمساحة ٢٣٩ فدان.

ب- النشاط الزراعي

- تم زراعة وتشجير مدخل رقم (١) لمنطقة عتاقة الصناعية وزراعة بعض المسطحات الخضراء بها بإجمالي استثمارات مليون جنيه.

▪ جارى طرح أعمال زراعة وتشجير مدخل رقم (٢) لمنطقة عاتقة الصناعية
وزراعة بعض المسطحات الخضراء بها بتكلفة تقديرية مليون جنيه.

١٦- مدينة أسوان الجديدة

تعتبر مدينة أسوان الجديدة من مدن الجيل الثالث وتم إنشائها بقرار رئيس
الجمهورية رقم (٩٦) لعام ١٩٩٩ .

١/١٦ الموقع العام

تقع مدينة أسوان الجديدة على الضفة الغربية لنهر النيل وتبعد عن مدينة أسوان
الحالية مسافة ١٢ كم، وتعد أسوان الجديدة، الوحيدة بين المدن الجديدة التى تقع على
نهر النيل، ويمكن لجميع سكانها «رؤيته» حيث تقع بأكملها على منحدر حتى النيل.

٢/١٦ المخطط العام

تبلغ المساحة الإجمالية ١٠ آلاف فدان.

٣/١٦ قطاع الإسكان

تم إنشاء ٢٨٠ وحدة سكنية.. مساحة الوحدة ٥٧ مترا مربعا تضمها ١٤ عمارة
تكلفت ١٧ مليون جنيه، وقطع مشروع ابني بيتك مرحلته الأولي بنجاح كبير.

فى المدينة لا تجد سوى اسم «المشروع القومى للإسكان الاجتماعى» بين
أركانها حيث لا توجد عمارات أو بيوت إلا تابعة للمشروع.

٤/١٦ عدد السكان

بلغ عدد سكان المدينة ٢٦٥٥ نسمة طبقا لبيانات تعداد ٢٠٠٦، ومن المخطط أن
يصل عدد السكان إلى ٧٠ ألف نسمة عند اكتمال نموها، طبقا لهيئة المجتمعات العمرانية
الجديدة.

١٧- مدينة القاهرة الجديدة

تعتبر مدينه القاهرة الجديدة من مدن الجيل الثالث وتم إنشاؤها بقرار رئيس الجمهورية رقم (١٩١) لعام ٢٠٠٠.

١/١٧ الموقع العام

تقع مدينة القاهرة الجديدة في القوس الشرقي للقاهرة شرق الطريق الدائري في المسافة المحصورة بين طريق القاهرة - السويس الصحراوي و طريق القاهرة - العين السخنة الصحراوي وتعتبر أقرب المدن للقاهرة وهي تقع المدينة على بعد ١٥ كم من المعادى وحوالي ١٠ كم من مدينة نصر.

٢/١٧ المخطط العام

❖ تبلغ مساحة الكتلة العمرانية للمدينة ٦٧ ألف وتبلغ المساحة الإجمالية ٧٠ ألف فدان.

٣/١٧ قطاع الإسكان

❖ تبلغ مساحة النشاط السكنى للمدينة ٤٣,٥ ألف فدان مقسمة إلى مجموعة من الأحياء تشمل على جميع مستويات الإسكان (اقتصادي - متوسط - فوق متوسط - فاخر).

- ❖ اجمالي عدد الوحدات السكنية بالمدينة ١٨٥ ألف وحدة سكنية، منها:-
 - حوالي ٣٥ ألف وحدة منفذة بمعرفة الهيئة بمختلف المستويات وتشمل :
 - عدد ١١٨٨٤ وحدة إسكان منخفض واقتصادى.
 - عدد ٢٣١٤٦ وحدة إسكان شباب ومستقبل واقتصادى مطور.
 - عدد ٧١٦ وحدة إسكان فوق المتوسط التطوير.
 - وذلك باستثمارات ٦٥٠ مليون جنيه
 - تم تنفيذ حوالي ٢٠ ألف وحدة سكنية منفذة بمعرفة الجهات الأخرى (نقابات - تمويل المساكن).
 - تم تنفيذ حوالي ١٣٠ ألف وحدة سكنية منفذة بمعرفة القطاع الخاص.

- ❖ كما توفر الهيئة قطع الأراضي السكنية للأفراد وأيضا للشركات الاستثمارية والمنتجعات السكنية وكذلك المشروعات الرائدة مثل مشروع إسكان مبارك ومشروع إسكان جمعية المستقبل ومشروعات الإسكان الحر والإسكان العائلي.
- ❖ تم تخصيص قطع أراضى للأفراد (فيلات - عمارات) بإجمالي ٣٠ ألف قطعة منها حوالي ٢١ الف قطعة فيلات حوالي ٩ آلاف قطعة عمارات.
- ❖ تم طرح قطع أراضى للمستثمرين (إسكان - خدمات - ترفيهي) بمساحة ٩٠٠٠ فدان.

٤/١٧ عدد السكان

بلغ عدد سكان مدينة القاهرة الجديدة ١٢٢٣٣٩ نسمة طبقا لبيانات تعداد ٢٠٠٦، ومن المخطط أن يصل عدد السكان إلى ٦ مليون نسمة عند اكتمال نموها، طبقا لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة.

٥/١٧ النشاط الخدمي

- ❖ تبلغ مساحة النشاط الخدمي ١٨,٢ ألف فدان حيث يوفر التخطيط الحضري للمدينة قطع أراضى للخدمات المختلفة (تعليمية - صحية - ثقافية - دينية - ترفيهية - تجارية)
- ❖ تم تنفيذ عدد ١٦٣ مبنى خدمي منها:
 - ٦٦ مبنى خدمي منفذ بمعرفة الهيئة بأنشطة متعددة (تعليمية - إجتماعية - صحية - ترفيهية ...) .
 - عدد ٩٧ مبنى خدمي منفذ بمعرفة القطاع الخاص.

٦/١٧ التعليم العالي

- تضم المدينة بين جنباتها صروح تعليمية عديدة منها :
- ❖ الجامعة الأمريكية.
 - ❖ الجامعة الألمانية بالقاهرة.
 - ❖ أكاديمية القاهرة الجديدة.
 - ❖ أكاديمية القاهرة الجديدة.

٧/١٧ النشاط الاقتصادي

أ- النشاط الصناعي

- ❖ تبلغ مساحة النشاط الصناعي بالمدينة ١,٢ فدان.
- ❖ وتتمثل الأنشطة الصناعية بالمدينة في: صناعات هندسية وكهربائية - صناعات غذائية - خشبية وأثاث - بلاستيكية - ورقية - غزل ونسيج - مواد بناء - معدنية وميكانيكية - كيماوية وأدوية - ملابس جاهزة - متنوعة.
- ❖ كما تقوم الهيئة بتوفير قطع أراضي صناعية وأراضي مخازن وورش صغيرة .

ب- النشاط الزراعي

يشتمل على زراعة الحزام الأخضر وتشجير الطرق.

١٨- مدينة الفيوم الجديدة

تعتبر مدينة الفيوم الجديدة من مدن الجيل الثالث تقع في مدينة الفيوم، وتم إنشائها بقرار رئيس الجمهورية رقم (٢٧٨) لعام ١٩٦٨.

١/١٨ الموقع العام

تقع مدينة الفيوم الجديدة غرب طريق (القاهرة/ أسيوط) الغربي على بعد ١٠٠ كم جنوب القاهرة وتبعد عن مدينة الفيوم ١٥ كم وتبعد عن مدينة بنى سويف ٤٠ كم.

٢/١٨ المخطط العام

❖ تبلغ مساحة الكتلة العمرانية للمدينة ١,٣ ألف فدان وتبلغ المساحة الإجمالية ١٣,٥ ألف فدان.

٣/١٨ قطاع الإسكان

❖ تبلغ مساحة النشاط السكنى للمدينة ٠,٦ فدان ومن المخطط تنفيذ المدينة على أربعة مراحل حتى عام ٢٠١٧ م.

٤/١٨ عدد السكان

من المخطط أن يصل عدد السكان إلى ١٠٠ ألف نسمة عام ٢٠٢٢، طبقا لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة.

٤/١٨ النشاط الخدمي

جارى تنفيذ عدد (١) مركز صحى وعدد (١) سوق تجارى.

٥/١٨ النشاط الأقتصادي

النشاط الصناعي

❖ تبلغ مساحة النشاط الصناعي ٠,٨ ألف فدان.

❖ جارى تنفيذ جزء من المنطقة الصناعية.

١٩- مدينة أسيوط الجديدة

تعتبر مدينة أسيوط الجديدة من مدن الجيل الثالث وتم إنشاؤها بقرار رئيس الجمهورية رقم (١٩٤) لعام ١٩٩٧.

١/١٩ الموقع العام

تقع مدينة أسيوط الجديدة شرق النيل على طريق القاهرة - سوهاج الصحراوي عند التقائه مع طريق الغردقة / أسيوط، وترتبط بمحورين أساسيين الأول قناطر أسيوط والثاني الكوبري العلوي الجديد.

٢/١٩ المخطط العام

❖ تبلغ مساحة الكتلة العمرانية للمدينة ٣ آلاف فدان وتبلغ المساحة الإجمالية ٣٠,٣ ألف فدان.

٢/١٩ قطاع الإسكان

❖ تبلغ مساحة النشاط السكنى للمدينة ١,٦ ألف فدان مقسمة إلى مجموعة من الأحياء تشمل على جميع مستويات الإسكان (اقتصادي - متوسط - فوق متوسط - فاخر).

- ❖ كما توفر الهيئة قطع الأراضي السكنية للأفراد وأيضاً للشركات الاستثمارية والمنتجات السكنية وكذلك المشروعات الرائدة مثل مشروع إسكان مبارك ومشروع إسكان جمعية المستقبل ومشروعات الإسكان الحر والإسكان العائلي.
- ❖ قامت الهيئة بإنشاء عدد ٣٩٢٢ وحدة سكنية منها عدد ٢٩٣٠ وحدة إسكان شباب ومستقبل وذلك باستثمارات ١٣٣,٢ مليون جنيه.
- ❖ قام القطاع غير الحكومي بإنشاء عدد ١٣٦٣ وحدة سكنية

٤/١٩ عدد السكان

بلغ عدد سكان مدينة أسيوط الجديدة ١٧٦١ نسمة طبقاً لبيانات تعداد ٢٠٠٦، ومن المخطط أن يصل عدد السكان إلى ٧٥٠ ألف نسمة عام ٢٠٢٢، طبقاً لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة.

٤/١٩ النشاط الخدمي

- ❖ تبلغ مساحة النشاط الخدمي ٠,٧ ألف فدان حيث يوفر التخطيط الحضري للمدينة قطع أراضي للخدمات المختلفة (تعليمية - صحية - ثقافية - دينية - ترفيهية - تجارية).
- ❖ قامت الهيئة بإنشاء عدد ٣٢ مبنى خدمي وذلك باستثمارات ٨٠ مليون جنيه، بالإضافة إلى عدد ٨ مبنى خدمي غير حكومي.

٥/١٩ التعليم العالي

تضم المدينة بين جنباتها صروح تعليمية عديدة منها :

- ❖ جامعة أسيوط.
- ❖ الجامعة الروسية.
- ❖ معهد زراعي.
- ❖ معهد لاسلكي.

٦/١٩ النشاط الاقتصادي

أ- النشاط الصناعي

- ❖ تبلغ مساحة النشاط الصناعي ٠,٩ ألف فدان فدان.

❖ تقوم الهيئة بتوفير قطع أراضى صناعية وأراضى مخازن وورش صغيرة.

ب- النشاط الزراعي

تشمل زراعة المسطحات الخضراء وتشجير الطرق.

٣٠- مدينة أخميم الجديدة

تعتبر مدينة أخميم الجديدة من مدن الجيل الثالث وتم إنشاؤها بقرار رئيس الجمهورية رقم (١٩٥) لعام ٢٠٠٠

١/٢٠ الموقع العام

تقع مدينة أخميم الجديدة شرق نهر النيل جنوب شرق مدينة أخميم ويمر بها جنوبا وادى الاحايوه، ويحدها من الشمال الغربى وادى النريزه ودير مارى جرجس، ويبعد الحد الغربى الأوسط والجنوبى للمدينة حوالي ٢ كم عن نهر النيل، ويقترّب الحد الغربى الشمالى بمسافة ١ كم من النيل.

٢/٢٠ المخطط العام

❖ تبلغ المساحة الاجمالية ١,٢ ألف فدان.

٣/٢٠ قطاع الإسكان

❖ تشير الدراسات المبدئية أنه يمكن للمدينة توفير قطع الأراضى السكنية للأفراد وأيضاً للشركات الاستثمارية والمنتجات السكنية وكذلك المشروعات الرائدة مثل مشروع اسكان مبارك.

❖ كما ستقوم الهيئة بإنشاء حوالي عدد ٢٤٠٦٥ وحدة سكنية منها عدد ٨٩٥٠ وحدة إسكان شباب.

٤/٢٠ قطاع الإسكان

من المخطط ان يصل عدد سكان مدينة اخميم ١٢٠ ألف نسمة عند اكتمال نموها.

٥/٢٠ النشاط الخدمي

- ❖ سيوفر التخطيط الحضري للمدينة قطع أراضي للخدمات المختلفة (علمية - صحية - ثقافية - دينية - ترفيهية - تجارية).

٦/٢٠ النشاط الاقتصادي

النشاط الصناعي

- ❖ تقوم التنمية الصناعية بالمدينة على إعادة توطين المنطقة الصناعية على ثلاثة مراحل اثنان منها بحى.
- ❖ تتمثل الأنشطة الصناعية بمنطقة الكوثر الصناعية فى : بلاستيك - أخشاب ومواد بناء - مواد غذائية - هندسيه ومعدنيه - أعلاف - ملابس جاهزة.

٢١- مدينة سوهاج الجديدة

تعتبر مدينه سوهاج الجديدة من مدن الجيل الثالث وتم إنشائها بقرار رئيس الجمهورية رقم (١٩٦) لعام ٢٠٠٠.

١/٢١ الموقع العام

تقع مدينة سوهاج الجديدة جنوب غرب مدينة سوهاج القائمة غرب النيل و تبعد ١٨ كم عن مدينة سوهاج الحالية.

٢/٢١ المخطط العام

- ❖ تبلغ مساحة الكتلة العمرانية للمدينة ١,٥ ألف فدان، وتبلغ المساحة الإجمالية ٣٠,٨ ألف فدان.

٣/٢١ قطاع الإسكان

- ❖ تبلغ مساحة النشاط السكنى للمدينة ٠,٨ ألف فدان مقسمة إلى مجموعة من الأحياء تشتمل على جميع مستويات الإسكان (اقتصادي - متوسط - فوق متوسط - فاخر).

❖ كما توفر الهيئة قطع الأراضي السكنية للأفراد وأيضا للشركات الاستثمارية والمنتجات السكنية وكذلك المشروعات الرائدة مثل مشروع إسكان مبارك ومشروع إسكان جمعية المستقبل ومشروعات الإسكان الحر والإسكان العائلي.

❖ كما قامت الهيئة بإنشاء عدد ٢٠٠ وحدة وعدد ٤٨٦ وحدة إسكان قومي (تم تنفيذ ٢٧٦ وجرى تنفيذ ٢١٠ وحدة) باستثمارات ٣٧,١ مليون جنيه.

٤/٢١ عدد السكان

بلغ عدد سكان مدينة سوهاج الجديدة ٥٧ نسمة طبقا لبيانات تعداد ٢٠٠٦، ومن المخطط أن يصل عدد السكان إلى ٨١ ألف نسمة عند اكتمال نموها، طبقا لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة.

٥/٢١ النشاط الخدمي

❖ تبلغ مساحة النشاط الخدمي ٠,٤ ألف فدان حيث يوفر التخطيط الحضري للمدينة قطع أراضى للخدمات المختلفة (تعليمية - صحية - ثقافية - دينية - ترفيهية - تجارية).

❖ قامت الهيئة بإنشاء عدد ٢٤ مبنى خدمى وذلك باستثمارات ٢٤,٧ مليون جنيه.

٦/٢١ النشاط الاقتصادي

أ- النشاط الصناعي

❖ تبلغ مساحة النشاط الصناعي بها ٠,٢ ألف فدان.

❖ تقوم الهيئة بتوفير قطع أراضى صناعية وارضى مخازن وورش

ب- النشاط الزراعي

يشتمل على زراعة المسطحات الخضراء وتشجير الطرق.

٢٢- مدينة قنا الجديدة

تعتبر مدينه قنا الجديدة من مدن الجيل الثالث وتم إنشائها بقرار رئيس الجمهورية رقم (١٩٨) لعام ٢٠٠٠.

١/٢٢ الموقع العام

تقع مدينة قنا الجديدة شرق النيل على بعد لا يزيد عن ٥ كم من مدينة قنا الحالية.

٢/٢٢ المخطط العام

❖ تبلغ مساحة الكتلة العمرانية للمدينة ٧ آلاف فدان وتبلغ المساحة الإجمالية ٢٤,٢ ألف فدان.

٣/٢٢ النشاط الخدمي

❖ سيوفر التخطيط الحضري للمدينة قطع أراضي للخدمات المختلفة (تعليمية - صحية - ثقافية - دينية - ترفيهية - تجارية).
❖ جارى تنفيذ مبنى شرطة التعمير.

٤/٢٢ عدد السكان

من المخطط أن يصل عدد السكان إلى ١٣٠ ألف نسمة عام ٢٠١٧، طبقا لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة.

٥/٢٢ النشاط الاقتصادي

النشاط الصناعي

سيوفر تخطيط المدينة قطع أراضي صناعية لإقامة مشروعات صناعية بالمدينة.

٢٢- مدينة طيبه الجديدة

تعتبر مدينة طيبه الجديدة من مدن الجيل الثالث وتم إنشائها بقرار رئيس الجمهورية رقم (١٩٨) لعام ٢٠٠٠.

١/٢٢ الموقع العام

تقع مدينة طيبه الجديدة على بعد ١٤ كم شمال شرق مدينة الأقصر وتبعد ١٠ كم عن مطار الأقصر.

٢/٢٢ المخطط العام

❖ تبلغ مساحة الكتلة العمرانية للمدينة ١,١ ألف فدان وتبلغ المساحة الاجمالية ٥,٤ ألف فدان.

٢/٢٢ قطاع الإسكان

❖ تبلغ مساحة النشاط السكنى للمدينة ٠,٣ ألف فدان مقسمة إلى مجموعة من الأحياء تشتمل على جميع مستويات الإسكان (اقتصادي - متوسط - فوق متوسط - فاخر).

❖ كما توفر الهيئة قطع الأراضي السكنية للأفراد وأيضاً للشركات الاستثمارية والمنتجعات السكنية وكذلك المشروعات الرائدة مثل مشروع إسكان مبارك ومشروع إسكان جمعية المستقبل ومشروعات الإسكان الحر والإسكان العائلي.

❖ كما قامت الهيئة بإنشاء عدد ٢١٩٤ وحدة سكنية منها عدد ١٥٣٨ وحدة إسكان شباب ومستقبل وذلك باستثمارات ٧٢,٩ مليون جنيه.

❖ قام القطاع غير الحكومي بإنشاء عدد ٢١ وحدة سكنية.

٤/٢٢ عدد السكان

من المخطط أن يصل عدد السكان إلى ١١٠ ألف نسمة عام ٢٠٢٢، طبقاً لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة.

٥/٢٢ النشاط الخدمي

❖ تبلغ مساحة النشاط الخدمي ٠,٥ ألف فدان حيث يوفر التخطيط الحضري للمدينة قطع أراضى للخدمات المختلفة (تعليمية - صحية - ثقافية - دينية - ترفيهية - تجارية).

❖ قامت الهيئة بإنشاء عدد ٢٧ مبنى خدمى وذلك باستثمارات ٦٠,١ مليون جنيه.

٦/٢٢ النشاط الأقتصادي

النشاط الزراعي

يشتمل على زراعة المسطحات الخضراء وتشجير الطرق.

بحث
دور المدن الجديدة في
إعادة التوزيع الجغرافي للسكان في مصر

ملخص الدراسة

١- مقدمة:

يمثل التوزيع الجغرافي غير المتوازن للسكان أحد الأبعاد الثلاثة الرئيسية للمشكلة السكانية في مصر، بالإضافة إلى النمو السكاني السريع وتدنى الخصائص السكانية، ويتمثل سوء التوزيع الجغرافي للسكان في محدودية المساحة المأهولة التي لم تتجاوز حتى مطلع الألفية الثالثة ٧,٧٪ من إجمالي المساحة الكلية للدولة التي تصل إلي مليون كم^٢، وفي سبيل ذلك فقد وضعت السياسة القومية للسكان ضمن أهدافها إعادة توزيع السكان هدفاً رئيسياً، كما وضعت إستراتيجية لإعادة توزيع السكان ورسم خريطة جديدة للتوزيع الجغرافي للسكان في مصر في أعقاب حرب ١٩٧٣ وأنشئت الهيئة العامة للتخطيط العمراني لتولى تلك المسؤولية.

وقد قامت الهيئة بتنفيذ خطة طموحة لإنشاء عدد من المدن والمجتمعات العمرانية الجديدة علي عدة مراحل من أجل خلخلة السكان من المناطق عالية الكثافة وتخفيف الضغط السكاني علي المدن القائمة واستثمار الموارد المتاحة في صحاري مصر وسواحلها بما يسهم في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية إقليمياً في مختلف مناطق الدولة ، وقد يكون من الضروري بعد مرور أكثر من ثلاثة عقود علي بدء العمل الفعلي في إنشاء المدن الجديدة في مصر أن يتم التعرف

علي ما تم إنجازه في هذا الشأن وعلي دور تلك المدن في إعادة توزيع السكان
جغرافيا في مصر.

٢- أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء علي الجهود التي بذلتها الدولة في
مجال إعادة التوزيع الجغرافي للسكان من خلال المدن الجديدة التي تم
تخطيطها وإنشائها، والتعرف علي مدى مساهمتها في تحقيق أهداف السياسة
القومية للسكان في مجال تحقيق توزيع جغرافي متوازن للسكان، وتسعي الدراسة
تحديداً لتحقيق الأهداف الآتية:

- (١) دراسة حجم ونمو السكان بالمدن الجديدة ، وتحليل خصائصهم
الديموجرافية والاجتماعية والاقتصادية في إطار الجهود التي بذلت من
اجل إنشائها.
- (٢) تحديد مدى مساهمة تلك المدن في عمليات التنمية الاجتماعية.
- (٣) دراسة مدى مساهمة تلك المدن ودورها في إعادة توزيع السكان
جغرافيا في مصر.

٢- مصادر البيانات:

تعتمد الدراسة علي البيانات المنشورة والمتاحة التي أصدرتها الجهات
ذات الصلة وبصفة خاصة بيانات تعداد السكان والإسكان والمنشآت للأعوام ١٩٨٦،
١٩٩٦، ٢٠٠٦ والنشرات الخاصة التي أصدرها الجهاز المركزي للتعينة العامة
والإحصاء، وبيانات الهيئة العامة للتخطيط العمراني، وبيانات وزارة الإسكان
والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة، هذا بالإضافة إلى بعض الدراسات
المنشورة في هذا المجال.

٤- منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة علي المنهج الوصفي لتحليل شكل واتجاهات التوزيع الجغرافي للسكان في مصر مع إبراز الآثار الديموجرافية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية للخلل القائم في هذا التوزيع، كما تتبع الدراسة الأسلوب الكمي في تحليل المتاح من البيانات والإحصاءات عن المدن الجديدة في مصر وتطورها والخصائص الديموجرافية والاجتماعية والاقتصادية لسكانها معتمدة علي الجداول الإحصائية متعددة المتغيرات والتوزيعات النسبية المقارنة، كما ستستخدم الدراسة أيضا المؤشرات والمقاييس الإحصائية ذات الصلة لإبراز الانجازات المحققة ومدى مساهمة المدن الجديدة في إعادة توزيع السكان وصياغة خريطة جغرافية جديدة لسكان مصر.

٥- نتائج الدراسة

إن التوسع العمراني خارج الدلتا والوادي الضيق وغزو الصحراء لبناء المدن والمجتمعات العمرانية الجديدة ضرورة ملحة تحتمها ظروف مصر السكانية والجغرافية والبيئية، حفاظا علي الأرض الزراعية المحدودة، ولتخفيف العبء والضغط السكاني عن المدن والتجمعات السكانية القائمة وبصفة خاصة في نطاق القاهرة الكبرى وعواصم المحافظات، وأيضا لتحقيق مجالات أوسع للاستثمار وخلق فرص العمل للحد من مشكلة البطالة، وتحسين الظروف البيئية للسكان سواء في المدن الجديدة أو في المدن القائمة ذات الكثافات السكانية العالية.

وقد اعتمدت الدولة منذ منتصف السبعينات من القرن الماضي إستراتيجية طموحة لإعادة توزيع السكان وتوسيع الرقعة المأهولة من خلال بناء المدن والمجتمعات العمرانية الجديدة، وقد استهدفت هذه الإستراتيجية رسم خريطة جديدة لمصر بما يحقق توزيع جغرافي متوازن للسكان وتنمية مراكز حضرية جديدة خارج الدلتا والوادي لتوطين الأنشطة الصناعية والاقتصادية واستيعاب

الزيادة السكانية وإعادة دمج الرقعة غير المعمورة مع الحيز المعمور لتعظيم الاستفادة من موقع مصر الجغرافي، حيث قامت علي مدار الأربعة عقود الماضية بإنشاء ثلاثة أجيال من المدن الجديدة، تم الجيل الأول خلال الفترة من منتصف السبعينات حتي بداية الثمانينات ويضم سبعة مدن، وتم الجيل الثاني خلال الفترة من بداية إلي منتصف الثمانينات ويشمل سبعة مدن أيضا، بينما جاري تنفيذ الجيل الثالث الذي بدأ منذ منتصف الثمانينات ويضم ٩ مدن جديدة، ومن المقرر أن يصل عدد المدن الجديدة في ٢٠١٧ إلي ٤٤ مدينة.

وفيما يلي عرض لأهم ما توصلت إليه الدراسة:

- طبقا لبيانات تعداد السكان الأخير لعام ٢٠٠٦ أي بعد ثلاثة عقود من البدء في إنشاء المدن الجديدة بلغ العدد الفعلي للسكان المقيمين بتلك المدن ٩٠٣ ألف نسمة، وهو يمثل حوالي ٥٪ فقط من حجم السكان المستهدف عند اكتمال نموها، وفضلا عن ذلك فإن مدن الجيل الأول قد استوعبت ١٤٪ فقط من الزيادة السكانية لإقليم القاهرة الكبرى بين عامي ١٩٩٦ و ٢٠٠٦، كما أن إجمالي عدد السكان بالمدن الجديدة في مصر بأكملها لم يحقق سوي سدسي المستهدف لعام ٢٠١٠، الأمر الذي يعكس قصورا شديدا عن تحقيق الهدف الرئيسي من إنشاء المدن والمجتمعات العمرانية الجديدة كما ورد بالإستراتيجية المشار إليها.

- وطبقا لبيانات تعداد السكان الأخير أيضا لم يتجاوز عدد سكان المدن الجديدة ٢,٤٪ من إجمالي عدد سكان المحافظات التي تنتمي إليها تلك المدن ، وهذا يعني أن الجهود المتصلة لمدة ثلاثين عاما، وكم الاستثمارات التي تم إنفاقها في إنشاء تلك المدن لم يساهم في إعادة توزيع السكان خارج الدلتا والوادي سوي بتلك النسبة

الضئيلة، ونتيجة لذلك أيضا فإن الكثافة السكانية بتلك المدن ما زالت شديدة التواضع مقارنةً بنظيرتها في محافظات مصر.

- لم يؤدي إنشاء المدن الجديدة إلي حدوث تغيرات ملموسة في سوق العمل، فما زالت معدلات البطالة مرتفعة، ليس فقط علي المستوى القومي، ولكن أيضا في المدن الجديدة ذاتها حيث تجاوز المعدل ٥٪ بالنسبة للذكور في ٧ مدن جديدة في عام ٢٠٠٦، كما تجاوز ١٠٪ بالنسبة للإناث في ١١ مدينة.

- يمثل النمط العمري والنوعي للسكان بالمدن الجديدة استثناء من النمط الهرمي المعتاد في المجتمعات التقليدية حيث تعتبر الهجرة وما يميزها من انتقائية شديدة، وخاصة بالنسبة للسن والنوع، هي العنصر الفاعل في نمو السكان وليس الزيادة الطبيعية، وقد تلاحظ من بيانات تعداد ٢٠٠٦ الانخفاض الشديد في نسبة السكان كبار السن ٦٥ سنة فأكثر في المدن الجديدة بينما تری نسبة السكان في سن العمل (١٥-٦٤) سنة مقارنةً بالنمط العام للسكان في مصر، كما يلاحظ أيضا ارتفاع نسبة النوع بدرجة ملموسة بما يعكس تجاوز أعداد الذكور لأعداد الإناث في مختلف الأعمار بدرجات مرتفعة.

- إن مقارنة المستوى التعليمي للسكان بالمدن الجديدة مع نظيره في حضر الجمهورية في عام ٢٠٠٦ يعكس انتقائية إيجابية في المستوى التعليمي لسكان تلك المدن حيث انه أعلي بدرجة ملموسة عن نظيره علي مستوى حضر الجمهورية، كما تلاحظ وجود تباينات ملموسة في المستوى التعليمي للسكان فيما بين المدن الجديدة ذاتها، الأمر الذي يرجع إلي موقع كل مدينة ومستوي الإسكان بها والبنية الأساسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة، وكذا هيكل

النشاط الاقتصادي والمهني للسكان، ومع ذلك فما زالت هناك فجوة نوعية بين الذكور والإناث في المستوى التعليمي لسكان تلك المدن.

- إن مقارنة بيانات الحالة الزوجية في عام ١٩٩٦ ، و ٢٠٠٦ يشير إلي وجود اتجاه عام نحو تزايد نسبة المتزوجين وتناقص نسبة من لم يسبق لهم الزواج سواء بالنسبة للذكور أو الإناث وهذا يمثل اتجاه طبيعي لتزايد تدفق الأسر حديثة الزواج الوافدة إلي تلك المدن، ويتوقع استمرار زيادة نسبة المتزوجين في تلك المدن في المستقبل مقارنة بالمستوي العام لحضر الجمهورية حيث أنها ما زالت بعيدة عن تحقيق مستهدفاتها الكمية من عدد السكان.

- وبالتوازي مع إنشاء المدن والمجتمعات العمرانية الجديدة ، وعلي مدار أربعة عقود، وعلي عكس المأمول من تلك المدن الجديدة، تفاقمت ظاهرة العشوائيات وانتشرت في القاهرة وفي عواصم باقي المحافظات، وزادت أعداد ساكني هذه العشوائيات حتى بلغت أعدادهم إلي ما يناهز ٢٠ مليون نسمة، يعيشون في ظروف غير آمنة وقللة المرافق والخدمات وانخفاض مستوي المعيشة.

- أن تركز المدن والمجتمعات الجديدة حول القاهرة في مساحة يتراوح نصف قطرها بين ٢٠ - ٥٥ كم^٢ من مركز الكتلة العمرانية للمدينة - بالإضافة إلي كبر الأحجام المستهدفة للسكان بتلك المدن ، حيث تضيف ٧ ملايين نسمة بالإضافة إلي ١٢ مليون نسمة حتى يصير في عام (٢٠١٧ حسب خطة وزارة الإسكان) حوالي ١٩ مليون نسمة ، وفي الوقت الذي يبلغ عدد المستهدف في المدن الجديدة بالذلتا ٢٠ مليون نسمة وفي المدن الجديدة بالصعيد أقل من مليون

نسمة، أي أن المدن الجديدة شأنها شأن المدن القديمة – وما زالت القاهرة تعاني أكبر كثافة سكانية في مصر – وبدا ما زال عدم الاتزان لتوزيع السكان كما هو في الماضي.

- الحجم المستهدف للمدن الجديدة ، يساوى ويزيد عن أحجام السكان فى مدن كبرى تمثل عواصم محافظات قديمة كمدينة بورسعيد ، طنطا ، المنصورة ، والزقازيق.... الخ.

- إستراتيجية المدن الجديدة منذ البداية ركزت على إنشاء مدن كبيرة الحجم ، تحمل الكثير من الطموح غير الواقعي الذي استنزف الاستثمارات الضخمة على الأقل فى المراحل الأولى لإنشاء هذه المدن وبخاصة البنية الأساسية.

- بالرغم من عدم نجاح المدن الجديدة في جذب السكان المتوقع – فهي لم تعطى أيضا صورة واضحة عن طبيعة قاطنيها – فلم تحل مشكلة الإسكان لذوى الدخل المحدودة أو حتى لشرائح واسعة من الطبقات المتوسطة.

- التجمعات العشرة حول القاهرة ، لم يتحقق منها سوى تجمع القطامية ، والتسعة المتبقية منها أعيد تخطيطها كأحياء متميزة للطبقات الراقية والشريحة العليا من الطبقة المتوسطة.

- لم يؤدي إنشاء المدن الجديدة إلي الحد من ظاهرة البناء علي الأرض الزراعية، فكل فدان في مصر يخدم عشرة مواطنين، ومن ثم يمثل الاعتداء علي الأرض الزراعية جريمة بكل المقاييس ولا بد من اتخاذ كل الإجراءات الممكنة لإزالتها بالتعاون مع الجهات ذات الصلة، خاصة ومصر تمر بمشكلة مياه حقيقية في ضوء الصراع

الإقليمي بين دول حوض النيل والفشل في التوصل إلي اتفاق جماعي حول إدارة مياه النيل مع أخذ مصالح مصر في الاعتبار كدولة مصب، وما لم يكن هناك تحركا سريعا بالنسبة "لملف المياه" فلن تكون قادرة علي تلبية احتياجاتها الوطنية من المياه بحلول عام ٢٠١٧ مما يدعم مخاوف المخطط الاستراتيجي للتنمية العمرانية ٢٠٥٠ من التحديات المستقبلية لتوفير الموارد المائية وتلبية احتياجات الزيادة السكانية المتوقعة من المياه.

٦- التوصيات

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة نعرض فيما يلي أهم التوصيات التي يمكن لواقعي السياسات أخذها في الاعتبار:

- ضرورة النظر في إعادة صياغة سياسات واستراتيجيات إعادة التوزيع الجغرافي للسكان وإنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة، في إطار فكر تنموي شامل لكافة مستويات التخطيط قوميًا وإقليميًا ومحليًا، وأن يشمل كافة الأنشطة الاقتصادية والزراعية والصناعية والسياحية والخدمية، ووضع أهداف واضحة ومحدده على المدى القصير والمتوسط والطويل وأن تأخذ هذه السياسات في الاعتبار الأبعاد الاجتماعية والثقافية للمجتمع.
- يستلزم تحقيق المستهدفات السكانية للمدن الجديدة ورفع معدلات الاستيعاب بها، توفير نوعيات الإسكان التي تتناسب مع الفئات السكانية المستهدفة وكذا توفير التمويل الذي يجعل تلك الفئات قادرة على الحصول على المسكن بسعر مناسب وبشروط ميسرة حتى يمكنهم الانتقال والإقامة بتلك المدن، وعلى الدولة تشجيع ودعم الشركات العقارية أو الجمعيات التعاونية للإسكان بتوفير الإسكان المناسب بتلك المدن، وقد يكون من الأهمية بمكان البدء بفئات العاملين في الصناعات الجديدة

الوافدة إلى تلك المدن بحيث تساهم في إسكان عاملها بدلا من انتقالهم اليومي وما يصاحبه من مشاكل ونفقات.

- ضرورة إعادة النظر في المخطط الاستراتيجي للتنمية العمرانية الشاملة حتى عام ٢٠٥٠ كي يستوعب التحديات القائمة، والتي يأتي على رأسها الزيادة السكانية وعدم قدرة الحيز الحالي على استيعابها، وتليها طبيعة الخصوصية الجغرافية المصرية التي تتمثل في وجود حيزين متباينين كل التباين أحدهما زراعي معمور ومكتظ بساكنيه وضيق والآخر، صحراوي رحب واسع نسبياً خالي من السكان. ومن ثم يلزم اعتبار مصر بحيزها المأهول وحيزها غير المأهول كوحدة نمووية واحدة وأن يتحدد النمط التخطيطي والعمراني للمستقرات البشرية اللازمة لها بناء على طبيعتها الايكولوجية والجغرافية وعلى قدرتها على الجذب السكاني للعيش والاستقرار فيها.

- إن توفير كافة الخدمات الصحية والتعليمية والغذائية والتجارية المطلوبة للحياة اليومية للسكان في المدن الجديدة بنوعية جيدة وأسعار مناسبة تمثل حجر الزاوية لجذب السكان إلى تلك المدن، وعلى الدولة ان تلتزم بتوفير تلك الخدمات الأساسية وأن تشجع منظمات المجتمع المدني على المساهمة في دعم هذا الاتجاه.

- يمثل تفاقم ظاهرة العشوائيات وانتشارها في القاهرة وفي عواصم باقي المحافظات وزيادة عدد ساكنيها حتى ناهز ٢٥٪ من سكان مصر تحديا حقيقياً للمخطط الاستراتيجي للتنمية العمرانية الشاملة حتى عام ٢٠٥٠، ولا يقل أهميه عن التحديات الأخرى ومن ثم يجب ان يتم تعديل هذا المخطط كي يتضمن حولا عمليه للحد من تلك الظاهرة وان يكون

للمدن والمجتمعات العمرانية الجديدة نصيبها في استيعاب بعضاً من قاطني العشوائيات في مصر.

• يجب على جميع السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية أن تتصدى لظاهرة التعدي على الأراضي الزراعية والبناء عليها وتحويلها إلى أنشطة غير زراعية نظراً لخطورتها، لما لها من آثار مدمرة على المجتمع بأثره، وتزايدها في السنوات الأخيرة، ومن ثم فلا بد من تفعيل القوانين القائمة المتصلة بتجريمها وتشديد العقوبة على فاعليها، وأن تلتزم الحكومة بإزالة جميع حالات التعدي وإزالة أثارها، وأن تتعاون جميع الجهات ذات الصلة في القضاء عليها.

• نظراً لعدم توافر بيانات حديثه عن الأوضاع السكانية والاجتماعية والاقتصادية للمدن الجديدة منذ التعداد الأخير لعام ٢٠٠٦، وفضلاً عن محدودية بيانات التعداد وكذا البيانات المتاحة لدى هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة التي تمكن من تقييم دور هذه المدن في إعادة التوزيع الجغرافي للسكان في مصر، فإن الأمر يتطلب إجراء دراسة ميدانية متعمقة لتوفير البيانات التفصيلية الحديثة اللازمة لتحقيق هذا الهدف.

فهرس قضايا التخطيط والتنمية

التاريخ	العنوان	م
ديسمبر ١٩٧٧	دراسة الهيكل الاقليمي للعمالة فى القطاع العام فى جمهورية مصر العربية	١
		٢
أبريل ١٩٧٨	الدراسات التفصيلية لمقومات التنمية الإقليمية بمنطقة جنوب مصر	٣
يوليو ١٩٧٨	دراسة تحليلية لمقومات التنمية الإقليمية بمنطقة جنوب مصر	٤
أبريل ١٩٧٨	دراسة اقتصادية فنية لأفاق صناعة الأسمدة والتنمية الزراعية فى جمهورية مصر العربية حتى عام ١٩٨٥	٥
أكتوبر ١٩٧٨	التغذية والتنمية الزراعية فى البلاد العربية	٦
أكتوبر ١٩٧٨	تطوير التجارة وميزان المدفوعات ومشكلة تفاقم العجز الخارجى وسلبيات مواجهته (١٩٧٥ - ١٩٧٠/٦٩)	٧
June 1979	Improving the position of third world countries in the international cotton Economy,	٨
أغسطس ١٩٧٩	دراسة تحليلية لتفسير التضخم فى مصر (١٩٧٠ - ١٩٧٦)	٩
فبراير ١٩٨٠	حوار حول مصر فى مواجهة القرن الحادى والعشرون	١٠
مارس ١٩٨٠	تطوير أساليب وضع الخطط الخمسية باستخدام نماذج البرمجة الرياضية فى جمهورية مصر العربية	١١
مارس ١٩٨٠	دراسة تحليلية للنظام الضريبي فى مصر (١٩٧٠/٧١ - ١٩٧٨)	١٢
يوليو ١٩٨٠	تقييم سياسات التجارة الخارجية والنقد الاجنبى وسبل ترشيدها	١٣
يوليو ١٩٨٠	التنمية الزراعية فى مصر ماضيها وحاضرها (ثلاثة أجزاء)	١٤
June 1985	A study on Development of Egyptian National fleet/	١٥
ابريل ١٩٨١	الأنفاق العام والاستقرار الاقتصادى فى مصر ١٩٧٠ - ١٩٧٩	١٦
يونيو ١٩٨١	الأبعاد الرئيسية لتطوير وتنمية القرى المصرية	١٧
يوليو ١٩٨١	الصناعات الصغيرة والتنمية الصناعية (التطبيق على صناعة الغزل والنسيج فى مصر	١٨
ديسمبر ١٩٨١	ترشيد الإدارة الاقتصادية للتجارة الخارجية والنقدية الأجنبية	١٩
أبريل ١٩٨٢	الصناعات التحويلية فى المصرى. (ثلاثة أجزاء)	٢٠
سبتمبر ١٩٨٢	التنمية الزراعية فى مصر (جزئين)	٢١
أكتوبر ١٩٨٣	مشاكل إنتاج اللحوم والسياسات المقترحة للتغلب عليها	٢٢

نوفمبر ١٩٨٣	دور القطاع الخاص فى التنمية	٢٣
مارس ١٩٨٥	تطوير معدلات الاستهلاك من السلع الغذائية وأثارها على السياسات الزراعية فى مصر	٢٤
أكتوبر ١٩٨٥	البحيرات الشمالية بين الاستغلال النباتى والاستغلال السمكى	٢٥
أكتوبر ١٩٨٥	تقييم الاتفاقية التوسع التجارى والتعاون الاقتصادى بين مصر والهند ويوغوسلافيا	٢٦
نوفمبر ١٩٨٥	سياسات وإمكانيات تخطيط الصادرات من السلع الزراعية	٢٧
نوفمبر ١٩٨٥	الأنفاق المستقبلية فى صناعة الغزل والنسيج فى مصر	٢٨
نوفمبر ١٩٨٥	دراسة تمهيدية لاستكشاف آفاق الاستثمار الصناعى فى إطار التكامل بين مصر والسودان	٢٩
ديسمبر ١٩٨٥	دراسة تحليلية عن تطوير الاستثمار فى ج.م.ع مع الإشارة للطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومى	٣٠
ديسمبر ١٩٨٥	دور المؤسسات الوطنية فى تنمية الأساليب الفنية للإنتاج فى مصر (جزئين)	٣١
يوليو ١٩٨٦	حدود وإمكانات مساهمة ضريبية على الدخل الزراعى فى مواجهة مشكلة العجز فى الموازنة العامة للدولة واصلاح هيكل توزيع الدخل القومى	٣٢
يوليو ١٩٨٦	التفاوتات الإقليمية للنمو الاقتصادى والاجتماعى وطرق قياسها فى جمهورية مصر العربية	٣٣
يوليو ١٩٨٦	مدى إمكانية تحقيق اكتفاء ذاتى من القمح	٣٤
Sep, 1986	Integrated Methodology for Energy planning in Egypty.	٣٥
نوفمبر ١٩٨٦	الملاح الرئيسية للطلب على تملك الاراضى الزراعية الجديدة والسياسات المتصلة باستصلاحها واستزراعها	٣٦
مارس ١٩٨٨	دراسة بعنوان مشكلات صناعة الألبان فى مصر	٣٧
مارس ١٩٨٨	دراسة بعنوان آفاق الاستثمارات العربية ودورها فى خطط التنمية المصرية	٣٨
مارس ١٩٨٨	تقدير الإيجار الاقتصادى للأراضى الزراعية لزراعة المحاصيل الزراعية الحقلية على المستوى الإقليمى لجمهورية مصر العربية عامى ١٩٨٥/٨٠	٣٩
يونيو ١٩٨٨	السياسات التسويقية لبعض السلع الزراعية وأثارها الاقتصادية	٤٠
أكتوبر ١٩٨٨	بحث الاستزراع السمكى فى مصر ومحددات تنميته	٤١
أكتوبر ١٩٨٨	نظم توزيع الغذاء فى مصر بين الترشيح والإلغاء	٤٢

٤٣	دور الصناعات الصغيرة فى التنمية دراسة استطلاعية لدورها الاستيعاب العمالى	أكتوبر ١٩٨٨
٤٤	دراسة تحليلية لبعض المؤشرات المالية للقطاع العام الصناعى التابع لوزارة الصناعة	أكتوبر ١٩٨٨
٤٥	الجوانب التكاملية وتحليل القطاع الزراعى فى خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية	فبراير ١٩٨٩
٤٦	إمكانيات تطوير الضرائب العقارية لزيادة مساهمتها فى الإيرادات العامة للدول فى مصر	فبراير ١٩٨٩
٤٧	مدى إمكانية تحقيق ذاتى من السكر	سبتمبر ١٩٨٩
٤٨	دراسة تحليلية لاثار السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية على تطوير وتنمية القطاع الزراعى	فبراير ١٩٩٠
٤٩	الإنتاجية والأجور والأسعار الوضع الراهن للمعرفة النظرية والتطبيقية مع إشارة خاصة للدراسات السابقة عن مصر	مارس ١٩٩٠
٥٠	المسح الاقتصادى والاجتماعى والعمرانى لمحافظة البحر الأحمر وفرص الاستثمار المتاحة للتنمية	مارس ١٩٩٠
٥١	سياسات إصلاح ميزان المدفوعات المصرية للمرحلة الأولى	مايو ١٩٩٠
٥٢	بحث صناعة السكر وإمكانية تصنيع المعدات الرأسمالية فى مصر	سبتمبر ١٩٩٠
٥٣	بحث الاعتماد على الذات فى مجال الطاقة من منظور تنموى وتكنولوجى	سبتمبر ١٩٩٠
٥٤	التخطيط الاجتماعى والإنتاجية	أكتوبر ١٩٩٠
٥٥	مستقبل استصلاح الاراضى فى مصر فى ظل محددات الأراضى والمياه والطاقة	أكتوبر ١٩٩٠
٥٦	دراسات تطبيقية لبعض قضايا الإنتاجية فى الاقتصاد المصرى	نوفمبر ١٩٩٠
٥٧	بنوك التنمية الصناعية فى بعض دول مجلس التعاون العربى	نوفمبر ١٩٩٠
٥٨	بعض آفاق التنسيق الصناعى بين دول مجلس التعاون العربى	نوفمبر ١٩٩٠
٥٩	سياسات إصلاح ميزان المدفوعات المصرى (مرحلة ثانية)	نوفمبر ١٩٩٠
٦٠	بحث اثر تغيرات سعر الصرف على القطاع الزراعى وانعكاساتها الاقتصادية	ديسمبر ١٩٩٠
٦١	الإمكانيات والآفاق المستقبلية للتكامل الاقتصادى بين دول مجلس التعاون العربى فى ضوء هياكل الإنتاج والتوزيع	يناير ١٩٩١

يناير ١٩٩١	إمكانية التكامل الزراعى بين مجلس التعاون العربى	٦٢
أبريل ١٩٩١	دور الصناديق العربية فى تمويل القطاع الزراعى	٦٣
أكتوبر ١٩٩١	بعض القطاعات الإنتاجية والخدمية بمحافظة مطروح (جزئين) الجزء الأول: القطاعات الإنتاجية	٦٤
أكتوبر ١٩٩١	مستقبل إنتاج الزيوت فى مصر	٦٥
أكتوبر ١٩٩١	الإنتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الأول) الأسس والدراسات النظرية	٦٦
أكتوبر ١٩٩١	الإنتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الثانى) الدراسات التطبيقية	٦٦
ديسمبر ١٩٩١	خلفية ومضمون النظريات الاقتصادية الحالية والمتوقعة بشرق أوروبا. ومحددات انعكاساتها الشاملة على مستقبل التنمية فى مصر والعالم العربى	٦٧
ديسمبر ١٩٩١	ميكنة الأنشطة والخدمات فى مركز التوثيق والنشر	٦٨
يناير ١٩٩٢	إدارة الطاقة فى مصر فى ضوء أزمة الخليج وانعكاساتها جوليا وإقليميا ومحليا	٦٩
يناير ١٩٩٢	واقع آفاق التنمية فى محافظات الوادى الجديد	٧٠
يناير ١٩٩٢	انعكاسات أزمة الخليج (١٩٩١/٩٠) على الاقتصاد المصرى	٧١
مايو ١٩٩٢	الوضع الراهن والمستقبلى لاقتصاديات القطن المصرى	٧٢
يوليو ١٩٩٢	خبرات التنمية فى الدول الآسيوية حديثة التصنيع وامكانية الاستفادة منها فى مصر	٧٣
سبتمبر ١٩٩٢	بعض قضايا تنمية الصادرات الصناعية المصرية	٧٤
سبتمبر ١٩٩٢	تطوير مناهج التخطيط وادارة التنمية فى الاقتصاد المصرى فى ضوء المتغيرات الدولية المعاصرة	٧٥
سبتمبر ١٩٩٢	السياسات النقدية فى مصر خلال الثمانينات " المرحلة الاولى" ميكانيكية وفاعلية السياسة النقدية فى الجانب المالى والاقتصادى المصرى	٧٦
يناير ١٩٩٣	التحرير الاقتصادى وقطاع الزراعة	٧٧
يناير ١٩٩٣	احتياجات المرحلة المقبلة للاقتصاد المصرى ونماذج التخطيط واقتراح بناء نموذج اقتصادى قومى للتخطيط التأسيرى المرحلة الاولى	٧٨
مايو ١٩٩٣	بعض قضايا التصنيع فى مصر منظور تنموى تكنولوجى	٧٩

٨٠	تقويم التعليم الاساسى فى مصر	مايو ١٩٩٣
٨١	الآثار المتوقعة لتحرير سوق النقد الاجنبى على بعض مكونات ميزان المدفوعات المصرى	مايو ١٩٩٣
٨٢	He Current development in the methodology and applications of operations research obstacles and prospects in developing countries	Nov 1993
٨٣	الآثار البيئية الزراعية	نوفمبر ١٩٩٣
٨٤	تقييم البرامج للنهوض بالإنتاجية الزراعية	ديسمبر ١٩٩٣
٨٥	اثر قيام السوق الأوروبية المشتركة على مصر والمنطقة	يناير ١٩٩٤
٨٦	مشروع إنشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى " المرحلة الاولى"	يونيو ١٩٩٤
٨٧	الكوارث الطبيعية وتخطيط الخدمات فى ج.م.ع (دراسة ميدانية عن زلزال أكتوبر ١٩٩٢ فى مدينة السلام)	سبتمبر ١٩٩٤
٨٨	تحرير القطاع الصناعى العام فى مصر فى ظل المتغيرات المحلية والعالمية	سبتمبر ١٩٩٤
٨٩	استشراف بعض الآثار المتوقعة لسياسة الإصلاح الاقتصادى بمصر (مجلدان)	سبتمبر ١٩٩٤
٩٠	واقع التعليم الاعدادى وكيفية تطويره	نوفمبر ١٩٩٤
٩١	تجربة تشغيل الخريجين بالمشروعات الزراعية وافق تطويرها	ديسمبر ١٩٩٤
٩٢	دور الدولة فى القطاع الزراعى فى مرحلة التحرير الاقتصادى	ديسمبر ١٩٩٤
٩٣	الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لتحرير القطاع الصناعى المصرى فى ظل الإصلاح الاقتصادى	يناير ١٩٩٥
٩٤	مشروع انشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى (المرحلة الثانية)	فبراير ١٩٩٥
٩٥	السياسات القطاعية فى ظل التكيف الهيكلى	أبريل ١٩٩٥
٩٦	الموازنة العامة للدولة فى ضوء سياسة الإصلاح الاقتصادى	يونية ١٩٩٥
٩٧	المستجدات العالمية (الجات وأوروبا الموحدة) وتأثيراتها على تدفقات رؤوس الأموال والعمالة والتجارة السلعية والخدمية (دراسة حالة مصر)	أغسطس ١٩٩٥
٩٨	تقييم البدائل الإجرائية لتوسع قاعدة الملكية فى قطاع الأعمال العام	يناير ١٩٩٦
٩٩	أثر التكتلات الاقتصادية الدولية على قطاع الزراعى	يناير ١٩٩٦
١٠٠	مشروع إنشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى (المرحلة الثالثة)	مايو ١٩٩٦

١٠١	دراسة تحليلية مقارنة لواقع القطاعات الإنتاجية والخدمية بمحافظات الحدود	مايو ١٩٩٦
١٠٢	التعليم الثانوى فى مصر: واقعة ومشاكله واتجاهات تطويره	مايو ١٩٩٦
١٠٣	التنمية الريفية ومستقبل القرية المصرية: المتطلبات والسياسات	سبتمبر ١٩٩٦
١٠٤	دور المناطق الحرة فى تنمية الصادرات	أكتوبر ١٩٩٦
١٠٥	تطوير أساليب وقواعد المعلومات فى إدارة الأزمات المهددة لأطراد التنمية (المرحلة الأولى)	نوفمبر ١٩٩٦
١٠٦	المنظمات غير الحكومية والتنمية فى مصر (دراسة حالات)	ديسمبر ١٩٩٦
١٠٧	الابعاد البيئية المستدامة فى مصر	ديسمبر ١٩٩٦
١٠٨	التغيرات الهيكلية فى مؤسسات التمويل الزراعى: مصادر ومستقبل التمويل الزراعى فى مصر	مارس ١٩٩٧
١٠٩	التغيرات الهيكلية فى مؤسسات التمويل الزراعى ومصادر ومستقبل التمويل الزراعى فى مصر	أغسطس ١٩٩٧
١١٠	ملاحح الصناعة المصرية فى ظل العوامل الرئيسية المؤثرة فى مطلع القرن الحادى والعشرين	ديسمبر ١٩٩٧
١١١	آفاق التصنيع وتدعيم الأنشطة غير المزرعية من اجل تنمية ريفية مستدامة فى مصر	فبراير ١٩٩٨
١١٢	الزراعة المصرية والسياسية الزراعية فى اطار نظام السوق الحرة	فبراير ١٩٩٨
١١٣	الزراعة المصرية فى مواجهة القرن الواحد والعشرين	فبراير ١٩٩٨
١١٤	التعاون بين الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	مايو ١٩٩٨
١١٥	تطوير أساليب وقواعد المعلومات فى إدارة الأزمات المهددة بطرد التنمية (المرحلة الثالثة)	يونيو ١٩٩٨
١١٦	حول أهم التحديات الاجتماعية فى مواجهة القرن ٢١	يونيو ١٩٩٨
١١٧	محددات الطاقة الادخارية فى مصر دراسة نظرية وتطبيقية	يونيو ١٩٩٨
١١٨	تصور حول تطوير نظام المعلومات الزراعية	يوليو ١٩٩٨
١١٩	التوقعات المستقبلية لإمكانيات الاستصلاح والاستزراع بجنوب الوادى	سبتمبر ١٩٩٨
١٢٠	استراتيجية استغلال البعد الحيزى فى مصر فى ظل الاصلاح الاقتصادى	ديسمبر ١٩٩٨
١٢١	حولت الى مذكرة خارجية رقم (١٦٠١)	ديسمبر ١٩٩٨

ديسمبر ١٩٩٨	Artificial Neural Networks Usage For Underground Water storage & River Nile in Toshoku Area	١٢٢
ديسمبر ١٩٩٨	بناء وتطبيق نموذج متعدد القطاعات للتخطيط التأشيرى فى مصر	١٢٣
ديسمبر ١٩٩٨	اقتصاديات القطاع السياحى فى مصر وانعكاساتها على الاقتصاد القومى	١٢٤
فبراير ١٩٩٩	تحديات التنمية الراهنة فى بعض محافظات جنوب مصر	١٢٥
سبتمبر ١٩٩٩	الآفاق والإمكانات التكنولوجية فى الزراعة المصرية	١٢٦
سبتمبر ١٩٩٩	ادارة التجارة الخارجية فى ظل سياسات التحرير الاقتصادى	١٢٧
سبتمبر ١٩٩٩	قواعد ونظم معلومات التفاوض فى المجالات المختلفة	١٢٨
يناير ٢٠٠٠	اتجاهات تطوير نموذج لاختيار السياسات الاقتصادية للاقتصاد المصرى	١٢٩
يناير ٢٠٠٠	دراسة الفجوة النوعية لقوة العمل فى محافظات مصر وتطورها خلال الفترة ١٩٩٦-١٩٨٦	١٣٠
يناير ٢٠٠٠	التعليم الفنى وتحديات القرن الحادى والعشرون	١٣١
يونيو ٢٠٠٠	أنماط الاستيطان فى منطقة جنوب الوادى " توشكى "	١٣٢
يونيو ٢٠٠٠	فرص ومجالات التعاون بين مصر ومجموعات دول الكوميسا	١٣٣
يونيو ٢٠٠٠	الإعاقة والتنمية فى مصر	١٣٤
يناير ٢٠٠١	تقويم رياض الأطفال فى القاهرة الكبرى	١٣٥
يناير ٢٠٠١	الجمعيات الأهلية وأليات التنمية بمحافظات جمهورية مصر العربية	١٣٦
يناير ٢٠٠١	آفاق ومستقبل التعاون الزراعى فى المرحلة القادمة	١٣٧
يناير ٢٠٠١	تقويم التعليم الصحى الفنى فى مصر	١٣٨
يناير ٢٠٠١	منهجية جديدة للإستخدام الأمثل للمياه فى مصر مع التركيز على مياه الري الزراعى مرحلة أولى	١٣٩
يناير ٢٠٠١	التعاون الإقتصادى المصرى الدولى _ دراسة بعض حالات الشراكة	١٤٠
يناير ٢٠٠١	تصنيف وترتيب المدن المصرية (حسب بيانات تعداد ١٩٩٦)	١٤١
يناير ٢٠٠١	الميزة النسبية ومعدلات الحماية للبعض من السلع الزراعية والصناعية	١٤٢
ديسمبر ٢٠٠١	سبل تنمية الصادرات من الخضر	١٤٣
ديسمبر ٢٠٠١	تحديد الاحتياجات التدريبية لمعلمى المرحلة الثانوية	١٤٤
فبراير ٢٠٠٢	التخطيط بالمشاركة بين المخططين والجمعيات الأهلية على المستويين المركزى والمحافظات	١٤٥

مارس ٢٠٠٢	اثر البعد المؤسسى والمعوقات الإدارية والتسويق على تديية الصادرات الصناعية المصرية	١٤٦
مارس ٢٠٠٢	قياس استجابة مجتمع المنتجين الزراعيين للسياسات الزراعية	١٤٧
مارس ٢٠٠٢	تطوير منهجية جديدة لحساب الاستخدام الأمثل للمياه فى مصر (مرحلة ثانية)	١٤٨
مارس ٢٠٠٢	رؤية مستقبلية لعلاقات ودوائر التعاون الإقتصادى المصرى الخارجى " الجزء الأول" حلفية أساسية "	١٤٩
ابريل ٢٠٠٢	المشاركة الشعبية ودورها فى تعاضم أهداف خطط التنمية المعاصرة المحلية الريفية والحضرية	١٥٠
أبريل ٢٠٠٢	تقدير مصفوفة حسابات اجتماعية للإقتصاد المصرى عام ١٩٩٨ - ١٩٩٩	١٥١
يوليو ٢٠٠٢	الأشكال التنظيمية وصيغ وأليات تفعيل المشاركة فى عمليات التخطيط على مستوى القطاع الزراعى	١٥٢
يوليو ٢٠٠٢	نحو استراتيجية للاستفادة من التجارة الإلكترونية فى مصر	١٥٣
يوليو ٢٠٠٢	صناعة الأغذية والمنتجات الجلدية فى مصر (الواقع والمستقبل	١٥٤
يوليو ٢٠٠٢	تقدير الاحتياجات التمويلية لتطوير التعليم ما قبل الجامعى وفقا لاستراتيجية متعددة الأبعاد	١٥٥
يوليو ٢٠٠٢	الاحتياجات العملية والاستراتيجية للمرأة المرية وأولوياتها على مستوى المحافظات	١٥٦
يوليو ٢٠٠٢	موقف مصر فى التجمعات الإقليمية	١٥٧
يوليو ٢٠٠٢	إدارة الدين العام المحلى وتمويل الاستثمارات العامة فى مصر	١٥٨
يوليو ٢٠٠٢	التأمين الصحى فى واقع النظام الصحى المعاصر	١٥٩
يوليو ٢٠٠٢	تطبيق الشبكات العصبية فى قطاع الزراعة	١٦٠
يوليو ٢٠٠٢	الإنتاج والصادرات المصرية من مجمدات وعصائر الخضر والفاكهة ومقترحات زيادة القدرة التنافسية لها بالأسواق المحلية والعالمية	١٦١
يناير ٢٠٠٣	تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية	١٦٢
يوليو ٢٠٠٣	تقييم وتحسين أداء بعض المرافق " مياه الشرب والصرف الصحى"	١٦٣
يوليو ٢٠٠٣	تصورات حول خصخصة بعض مرافق الخدمات العامة	١٦٤
يوليو ٢٠٠٣	تحديد الاحتياجات التمويلية للتعليم العالى " دراسة نظرية تحليلية ميدانية "	١٦٥

١٦٦	دراسة أهمية الآثار البيئية للأنشطة السياحية في محافظة البحر الأحمر " بالتركيز على مدينة الغردقة"	يوليو ٢٠٠٣
١٦٧	العوامل المحددة للنمو الاقتصادي في الفكر النظري وواقع الاقتصاد المصري	يوليو ٢٠٠٣
١٦٨	العدالة في توزيع ثمار التنمية في بعض المجالات الاقتصادية والاجتماعية في محافظات مصر " دراسة تحليلية"	يوليو ٢٠٠٣
١٦٩	تقييم وتحسين جودة أداء بعض الخدمات العامة لقطاعي التعليم والصحة باستخدام شبكات الأعمال	يوليو ٢٠٠٣
١٧٠	دراسة الأسواق الخارجية وسبل النفاذ إليها	يوليو ٢٠٠٣
١٧١	أولويات الاستثمار في قطاع الزراعة	يوليو ٢٠٠٣
١٧٢	دراسة ميدانية للمشاكل والمعوقات التي تواجه صناعة الأحذية الجديدة في مصر " التطبيق على محافظة القاهرة ومدينة العاشر من رمضان"	يوليو ٢٠٠٣
١٧٣	قضية التشغيل والبطالة على المستوى العالمي والقومي والمحلي	يوليو ٢٠٠٣
١٧٤	بناء وتنمية القدرات البشرية المصرية " القضايا والمعوقات الحاكمة"	يوليو ٢٠٠٣
١٧٥	بناء قواعد التقدم التكنولوجي في الصناعة المصرية من منظور مداخل التنافسية والتشغيل والتركيب القطاعي	يوليو ٢٠٠٤
١٧٦	استراتيجية قومية مقترحة للإدارة المتكاملة للمخلفات الخطرة في مصر	يوليو ٢٠٠٤
١٧٧	تحسين الجودة الشاملة لبعض مجالات اقطاع الصحى	يوليو ٢٠٠٤
١٧٨	مخاطر الأسواق الدولية للسلع الغذائية للسلع الغذائية الاستراتيجية وإمكانيات وسياسات وأدوات مواجهتها	يوليو ٢٠٠٤
١٧٩	إمكانيات وأثار قيام منطقة حرة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية والمناطق الصناعية المؤهلة (ودروس مستفادة للاقتصاد المصري)	يوليو ٢٠٠٤
١٨٠	نحو هواء نظيف لمدينة عملاقة	يوليو ٢٠٠٤
١٨١	تحديد الاحتياجات بقاعات الصرف - التعليم ما قبل الجامعى - التعليم العالى (عدد خاص)	يوليو ٢٠٠٤
١٨٢	تحديد الاحتياجات بقطاعي الصرف الصحى والطرق والكبارى لمواجهة العشوائيات (عدد خاص)	يوليو ٢٠٠٤
١٨٣	خصائص ومتغيرات السوق المصري _ دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية الجزء الأول " الإطار النظري والتحليلي "	يناير ٢٠٠٥

يناير ٢٠٠٥	خصائص ومتغيرات السوق المصري (دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية) الجزء الثاني: الإطار التطبيقي " سوق الخدمات التعليمية - سوق الخدمات السياحة - سوق البرمجيات"	١٨٤
يناير ٢٠٠٥	خصائص ومتغيرات السوق المصري (دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية) الجزء الثالث: الإطار التطبيقي " سوق الأدوية - سوق السلع الغذائية والزراعية - سوق حديد التسليح والأسمت"	١٨٥
أغسطس ٢٠٠٥	الملكية الفكرية والتنمية في مصر	١٨٦
يونية ٢٠٠٦	تقدير الطلب على العمالة - قوة العمل - البطالة في ظل سيناريوهات بديلة	١٨٧
يونية ٢٠٠٦	الحاسبات الإقليمية كمدخل للمركزية المالية	١٨٨
يونيه ٢٠٠٦	المعاشات والتأمينات في جمهورية مصر العربية (الواقع وإمكانيات التطوير)	١٨٩
يونيه ٢٠٠٦	بعض القضايا المتصلة بالصادرات (دراسة حالة الصناعات الكيماوية)	١٩٠
يونية ٢٠٠٦	مشروع تنمية جنوب الوادي " توشكى " بين الأهداف والإنجازات	١٩١
يونية ٢٠٠٦	اللامركزية كمدخل لمواجهة بعض القضايا البيئية في مصر (التوزيع الاقليمي للاستثمارات الحكومية وارتباطها ببعض قضايا البيئة)	١٩٢
يونية ٢٠٠٦	نحو تطبيق نظام الإدارة البيئية (الأيزو ١٤٠٠٠) " على معهد التخطيط القومي" كنموذج لمؤسسة بحثية حكومية	١٩٣
يونية ٢٠٠٦	تكاليف تحقيق أهداف الألفية الثالثة بمصر	١٩٤
يونية ٢٠٠٦	السوق المصرية للغزل	١٩٥
أغسطس ٢٠٠٧	المعايير البيئية والقدرة التنافسية للصادرات المصرية	١٩٦
أغسطس ٢٠٠٧	استخدام أسلوب البرمجة الخطية والنقل في البرمجة الرياضية لحل مشاكل الإنتاج والمخزون	١٩٧
أغسطس ٢٠٠٧	تقييم موقف مصر في بعض الاتفاقيات الثنائية	١٩٨
أغسطس ٢٠٠٧	التضخم في مصر بحث في أسباب التضخم ، وتقييم مؤشراتته، وجدوى استهدافه مع أسلوب مقترح باتجاهاته	١٩٩
أغسطس ٢٠٠٧	سبل تنمية مصادر الإنتاج الحيواني في ضوء الآثار الناجمة عن مرض أنفلونزا الطيور في مصر	٢٠٠
أغسطس ٢٠٠٧	مستقبل التنمية في محافظات الحدود (مع التطبيق على سيناء)	٢٠١
أغسطس ٢٠٠٧	سياسات إدارة الطاقة في مصر في ظل المتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية	٢٠٢
أكتوبر ٢٠٠٧	جدوى إعادة هيكلة قطاع التأمين دراسة تحليلية ميدانية	٢٠٣

٢٠٤	حول تقدير الاحتياجات لأهم خدمات رعاية المسنين (بالتركيز على محافظة القاهرة)	أكتوبر ٢٠٠٧
٢٠٥	خدمات ما بعد البيع فى السوق المصرى (دراسة حالة للسلع الهندسية والكهربائية) (بالطبيق على صناعة الأجهزة المنزلية وصناعة السيارات)	أكتوبر ٢٠٠٧
٢٠٦	العناقد الصناعية والتحالفات الإستراتيجية لتدعيم القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى جمهورية مصر العربية	فبراير ٢٠٠٨
٢٠٧	تقييم فاعلية الخطة الاستراتيجية القومية للسكان فى مصر	سبتمبر ٢٠٠٨
٢٠٨	الإسقاطات القومية للسكان فى مصر خلال الفترة (٢٠٠٦ - ٢٠٣١)	سبتمبر ٢٠٠٨
٢٠٩	إدارة الجودة الشاملة وتطبيقها فى تقييم أداء بعض قطاعات المرافق العامة فى مصر	سبتمبر ٢٠٠٨
٢١٠	الخصائص السكانية وانعكاساتها على القيم الاجتماعية	نوفمبر ٢٠٠٨
٢١١	التجارب التنموية فى كوريا الجنوبية، ماليزيا والصين: الاستراتيجيات والسياسات - الدروس المستفادة	نوفمبر ٢٠٠٨
٢١٢	مستوى المعيشة المفهوم والمؤشرات والمعلومات والتحليل دليل قياس وتحليل معيشة المصريين	نوفمبر ٢٠٠٨
٢١٣	أولويات زراعة المحاصيل المستهلكة للمياه وسياسات وأدوات تنفيذها	فبراير ٢٠٠٩
٢١٤	السياسات الزراعية المستقبلية لمصر فى ضوء المتغيرات المحلية والإقليمية	أغسطس ٢٠٠٩
٢١٥	اتجاهات ومحددات الطلب على الإنجاب فى مصر (١٩٨٨ - ٢٠٠٥)	أغسطس ٢٠٠٩
٢١٦	آليات تحقيق اللامركزية فى تخطيط وتنفيذ ومتابعة وتقييم البرنامج السكانى فى مصر	أغسطس ٢٠٠٩
٢١٧	نظم الإنذار المبكر والإستعداد والوقاية لمواجهة بعض الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة	أكتوبر ٢٠٠٩
٢١٨	الشراكة بين الدولة والفاعلين الرئيسيين لتحفيز النمو والعدالة فى مصر	فبراير ٢٠١٠
٢١٩	التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية فى خريطة المحافظات وآثارها على التنمية	فبراير ٢٠١٠
٢٢٠	بعض الاختلالات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى " من الجوانب القطاعية والنوعية والدولية"	مارس ٢٠١٠

يوليه ٢٠١٠	الإسقاطات السكانية وأهم المعالم الديموجرافية على مستوى المحافظات فى مصر ٢٠١٢ - ٢٠٣٢	٢٢١
يوليه ٢٠١٠	المواومة المهنية لخريجى التعليم الفنى الصناعى فى مصر " دراسة ميدانية "	٢٢٢
يوليه ٢٠١٠	المشروعات القومية للتنمية الزراعية فى الأراضى الصحراوية	٢٢٣
سبتمبر ٢٠١٠	نحو إصلاح نظم الحماية الاجتماعية فى مصر	٢٢٤
أكتوبر ٢٠١٠	متطلبات مواجهة الأخطار المحتملة على مصر نتيجة للتغير المناخى العالمى	٢٢٥
يناير ٢٠١١	آفاق النمو الاقتصادى فى مصر بعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية	٢٢٦
يناير ٢٠١١	نحو مزيج أمثل للطاقة فى مصر "	٢٢٧
أغسطس ٢٠١١	مجتمع المعرفة وإدارة قطاع المعلومات والاتصالات فى مصر	٢٢٨
أغسطس ٢٠١١	المدن الجديدة فى إعادة التوزيع الجغرافى للسكان فى مصر	٢٢٩